الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم محاسبة وتمويل

تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل

Evaluating the Extent to which Non-Governmental Organizations in Gaza Strip Adhere to Financial Requirements of International Donors and the Impact of this on Fund Sustainability

إعداد الطالبة

هبة حسن دلول

إشراف الأستاذ الدكتور

سالم عبد الله حلس

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

2013م- 1434هـ

بسم الله الرحمن الرحيـــــم

(أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ۚ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ)

صدق الله العظيـــــم

(سورة الرعد آية 17)

الإهـــداء

إلى روح والدي الغالي.....

إلى والدتي الحبيبة

الشكـر والتقديـر

الشكر لله أولاً وأخيراً الذي أعانني على إتمام هذه الد راسة، آمله من الله العلي القدير أن ينفع بها الدارسين والباحثين، وتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة إلى حيز الوجود وذلك من باب العرفان بالجميل لما بذلوه من جهود طيبة.

وأخص بالشكر الأستاذ **الدكتور/ سالم حلس**، والذي قام بإرشادي ولم يبخل علي بالنصح في سبيل إنجاز الرسالة بالشكل اللائق، فجزاه الله عني كل خير.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى **الأستاذ الدكتور/ يوسف عاشور، والدكتور/ سيف الدين عودة** لتفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وإخراجه بأفضل شكل ممكن، والدكتور/ نافذ بركات والذي ساهم في التحليل الإحصائي وقام بمساعدتي في التعليق على نتائج التحليل.

كما وأتقدم بالشكر للمحكمين الذين ساهموا في انجاز الاستبيان أداة الدراسة وساعدوا على اخراجها بالشكل الصحيح والمعبر عن عناصر الدراسة.

أود أن أشكر كل من ساعدني سواء بالنصيحة والمشورة لإتمام والخروج به على النحو اللائق، وأخيراً أشكر كل من ساهم في تعبئة الاستبيان من زملاء وزميلات عاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، شاكره لهم تعاونهم في انجاز الدراسة العملية فجزاهم الله كل خير.

المـلخـص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتطلبات المالية الخاصة بالمنظمات المانحة الدولية المختلفة والمطلوبة من المنظمات غير الحكومية المحلية، ومدى تطبيق المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة وتأثير ذلك على التمويل واستمراريته. لتحقيق هذه الأهداف استعرضت الدراسة واقع المنظمات غير الحكومية المحلية والنظام المحاسبي المطبق داخلها، التقارير المالية التي تقوم المنظمات بإعدادها، كما تم عرض مصادر تمويل الخاص بها والتحديات والصعوبات المتعلقة بالتمويل، كما تم التعرف على المنظمات المانحة الدولية والآليات التي تتبعها في التمويل، واشكاليات ومخاطر التمويل وأبعاده.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد طُبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة من الجهات المانحة الدولية والتي يبلغ عددها (67) والمنظمات غير الحكومية المحلية (401)، بلغ حجم العينة (98) منها (39) جهة منظمة مانحة دولية و(59) منظمة غير حكومية محلية، وقد تم استخدام استبانة لدراسة أراء أفراد العينة قياس متغيرات الدراسة وبرنامج الرزم الإحصائية لأغراض التحليل الإحصائي.

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة هي اتفاق المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المانحة الدولية في الرأي حول العناصر المؤثرة في الحصول على التمويل واستمراريته، قد أكدت عينة الدراسة أهمية وتأثير العوامل النظام المحاسبي الداخلي والسياسات التنظيمية داخل المنظمات غير الحكومية المحلية وإعداد التقارير المالية وفق متطلبات الجهات المانحة مؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته. وتم وضع مجموعة من التوصيات أهمها أن تقوم المنظمات غير الحكومية المحلية بوضع خطة مالية للتمويل الواجب توفيره خلال الفترة القادمة بما يضمن تنوع هذا التمويل بما يضمن استمراريته ويحقق للمنظمة القدرة على الاستمرارية في خدمة المجتمع.

Abstract

The purpose of this study is to determine the financial requirements of various international donor organizations that required from local Non-Governmental Organizations (NGOs), and the scope of applying donor's financial requirements by local non-governmental organizations in the Gaza Strip and the effect on funds and funding sustainability. The study presents the facts of NGOs and their internal accounting systems, the prepared financial reports by NGOs, the sources of fund, and fund challenges. Also the study explores the international donor organizations, their mechanisms to support with funds, threats and risks of funding from their side.

The researcher applied the descriptive analytical approach through using a random sample of the study population of about (67) international donor organizations and (401) local NGOs. The sample consists of (98) organizations divided to (39) international donor organizations and (58) local NGOs. The researcher used questionnaire to measure the variables of the study, and then used the SPSS program for statistical analysis.

The findings of the study shows; the agreement of NGOs and international donor organizations in opinion about the effective factors in obtaining funding and sustainability; the internal accounting system, and organization policies in local NGOs and financial reporting in accordance with donors requirements are effective factors in obtaining fund and sustainability. The most important recommendation is for local NGOs to design a financial plan to obtain varies funds for NGOs to ensure fund and sustainability that will provide continues ability for NGOs to serve the society.

قائمـــة المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحة
الآية القرآنيـــة	I
الإهـــداء	II
الشكـــر والتقديـــر	III
ملخـــص الدراســة باللغة العربيــة	IV
ملخص الدراســة باللغة الانجليزيــة	V
قائمـــة المحتويـــات	VI
قائمـــة الجـــداول	X
قائمـــة الأشكـــال	XII
قائمـــة الملاحـق	XII
الفصـــل الأول: الإطـــار العـــام للدراســـة	
1.1 المقدمـة	1
1.2 مشكلة الدراسة	2
1.3 فرضيات الدراسة	3
1.4 متغيرات الدراسة	3
1.5 أهمية الدراسة	4
1.6 أهداف الدراسة	4
1.7 حدود الدراسة	5
1.8 منهجية الدراسة	5
1.9 مجتمع وعينة الدراسة	6
1.10 الدراسات السابقة	6
1.10.1 الدراسات العربية	6
1.10.2 الدراسات الأجنبية	10
1.10.3 التعليق على الدراسات السابقة	31
الفصـــل الثانـــي: المنظمـــات غير الحكوميـــة المحلية	
2.1 المقدمة	15
2.2 واقع المنظمات غير الحكومية المحلية	16
2.2.1 مفهوم المنظمات غير الحكومية دولياً	18

2.2.2 تعريف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	19
2.2.3 خصائص المنظمات غير الحكومية	20
2.2.4 أهداف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	21
2.2.5 وسائل وطرق الرقابة الخارجية على المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة	22
2.2.6 مجال عمل ونشاطات المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة	24
2.2.7 النظام الأساسي للمنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين	25
2.2.8 النظام المحاسبي في المنظمات غير الحكومية	26
2.2.9 أهداف المحاسبة في المنظمات غير الحكومية	29
2.2.10 القوائم المالية في المنظمات غير الحكومية	29
2.3 العرض والإفصاح المالي داخل المنظمات غير الحكومية	30
2.3.1 مفهوم الإفصاح المالي	30
2.3.2 أنواع الإفصاح	32
2.3.3 أهداف الإفصاح	33
2.3.4 العرض والإفصاح للمنظمات غير الحكومية ضمن المعيار الدولي رقم (117)	34
2.3.5 القوائم المالية الخاصة بالمنظمات غير الحومية وفق معايير المحاسبة الدولية	35
2.3.6 تقييم أداء المنظمات غير الحكومية	36
2.3.7 أهداف التقارير المالية في المنظمات غير الحكومية	38
2.3.8 الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية للمنظمات غير الحكومية	38
2.4 التمويل داخل المنظمات غير الحكومية المحلية	39
2.4.1 مفهوم وأهمية التمويل داخل المنظمات غير الحكومية	39
2.4.2 مصادر التمويل	41
2.4.3 تتبع المساعدات الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية حسب المانحين	43
2.4.4 التمويل الخاص بالجهات المانحة الحكومية وغير الحكومية	45
2.4.5 المساعدات الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية حسب القطاع	46
2.4.6 مشاكل ومخاطر التمويل في المنظمات غير الحكومية	47
2.4.7 الشروط الخاصة لحصول المنظمات غير الحكومية المحلية على التمويل	48
2.4.8 معايير التمويل	49
الفصـــل الثالـــث: المنظمات المانحة الدولية	
3.1 مقدمة	50
3.2 أشكال التمويل الدولي	51
3.2.1 أنواع التمويل	51

3.2.2 مصـادر التمويل	52
3.2.3 إشكاليات التمويل	52
3.2.4 الشروط والتوجيهات العامة للجهات المانحة في التمويل	54
3.2.5 مخاطـر التمويل الدولـي	55
3.2.6 أبعـاد التمويل الدولي	56
3.3 آليـة تقديم المساعدات والمنح للشعب الفلسطينـي	57
3.3.1 التعهــد	57
3.3.2 الالتـزام	58
3.3.3 الصرف الفعلـي	58
3.4 توجهات الجهات المانحة وحجم تمويلها	60
الفصــل الرابــع: الطريقـــة والإجـــراءات	
4.1 المقدمــة	65
4.2 منهجيـة الدراســة	65
4.2.1 طرق جمع البيانات	66
4.3 مجتمع الدراسـة والعينـة	66
4.3.1 مجتمـع الدراسـة	66
4.3.2 عينـة الدراســة	67
4.4 أداة الدراســة	77
4.5 صـدق وثبـات الاستبيـان	78
4.5.1 صدق فقرات الاستبيـان	79
4.5.2 ثبـات فقرات الاستبيان	85
4.6 المعالجـات الإحصائيـة	86
الفصــل الخامــس: نتائــج الدراســة الميدانيــة وتفسيرهــا	
5.1 المقدمــة	88
5.2 اختبار التوزيع الطبيعي	88
5.3 تحليـل فقرات وفرضيـات الدراسـة	89
5.3.1 الفرضية الأولى: تؤثر السياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلاله $\alpha=0.05$	89
5.3.2 الفرضية الثانية: تؤثر المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلاله $\alpha=0.05$	92

5.3.3 الفرضية الثالثة: يؤثر النظام المحاسبي الداخلي للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلاله $\alpha=0.05$	94
5.3.4 الفرضية الرابعة: تؤثر متطلبات معايير المحاسبة الدولية على إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل واستمراريته عند مستوى دلاله $\alpha=0.05$	97
5.3.5 الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلاله احصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل تعزى إلى طبيعة المنظمة (منظمة حكوميةNGO، منظمة مانحة دولية)	100
5.4 تحليل الفرضية الرئيسية: تطبيق المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة يؤثر على استمرارية التمويل عند مستوى $\alpha=0.05$	101
الفصـــل الســـادس: النتائـــج والتوصيـــات	
6.1 مقـدمة	104
6.2 النتائــج	104
6.3 التوصيــات	106
المراجـــــع	
المراجــع العربيـــة	108
المراجــع الأجنبيــة	113
مواقـــع الانترنـــت	114
الملاحـــــــــــق	**116**

قائمــة الجــداول

رقم الجــدول	عنــوان الجـدول	الصفحة
2.1	المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة حسب النشاط الذي تمارسه	25
2.2	المساعدات الخارجية للمنظمات غير الحكومية كنسبة مئوية من إجمالي المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية	40
2.3	مصادر إيرادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للأعوام (2006، 1999، 2008)	42
2.4	تمويل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حسب تجمع الممولين (1999-2008)	43
2.5	المساعدات الحكومية مقابل المساعدات غير الحكومية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية	45
2.6	مقارنة نسبة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية العاملة في كل قطاع مع نسبة التمويل من المانحين الخارجين.	46
3.1	أكبر عشرين جهة من الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الالتزامات والمدفوعات (1994-2008)	62
3.2	قيمة المساعدات العربية للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية للفترة (2000-2009)	64
4.1	توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة المنظمة	69
4.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير وظيفة من يقوم بتعبئة الاستبانة	69
4.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	70
4.4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات خبرتك في مجال المنظمات غير الحكومية	70
4.5	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات خبرتك مع المنظمة	71
4.6	القطاع الذي تعمل به المنظمة	72
4.7	قيمة المنح المتوفرة للمنظمة سنوياً	73
4.8	مصادر التمويل المتوفرة لدى منظمتك	74
4.9	أطول مدة تمويل حصلت عليها من جهة مانحة	74

4.10	الممول الرئيسي لأنشطة وبرامج منظمتك	75
4.11	نسبة التمويل السنوي من الممول الرئيسي إلى إجمالي تمويل المنظمة	76
4.12	هل يوجد لدى منظمتك سياسة خاصة بتوفير احتياطيات مالية لمواجه أزمة نقص التمويل	76
4.13	هل قامت منظمتك بتقييم المخاطر التي تهدد التمويل المتوفر لديها	77
4.14	مقياس الإجابات	78
4.15	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: العوامل والسياسات التنظيمية غير الحكومية	80
4.16	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: تأثير تطبيق متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته	81
4.17	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحومية للحصول على التمويل واستمراريته.	82
4.18	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبّل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته	83
4.19	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	84
4.20	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	85
4.21	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	86
4.22	طول الفترات	87
5.1	اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	88
5.2	تحليل فقرات المحور الأول: السياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل	91
5.3	تحليل فقرات المحور الثاني: المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة في الحصول على التمويل	93
5.4	تحليل فقرات المحور الثالث: النظام المحاسبي الداخلي للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل	96

5.5	تحليل فقرات المحور الرابع: متطلبات معايير المحاسبة الدولية على إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل	99
5.6	نتائج اختبار(t) للفروق بين إجابات المبحوثين حول تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل تعزى إلى طبيعة المنظمة	101
5.7	تحليل محاور الدراسة مجتمعة (أثر تطبيق المنظمات غير الحكومية للمتطلبات المالية الخاصة بالجهات المانحة)	103

فهـرس الأشكـال

رقم الشكل	عنـوان الشكـــل	الصفحة
3.1	مبالغ المساعدات الخارجية المدفوعة للضفة الغربية وقطاع غزة (2002-2008)	59
3.2	نوع المساعدات الخارجية المدفوعة حسب مجموعات المانحين (2005-2007)	61

فهـرس الملاحق

رقم الملحق	عنـوان الملحـق	الصفحة
1	قائمة بأسماء المحكميـن	i
2	الاستبانـــة (أداة الدراسة)	ii
3	قائمة بأسماء المنظمات غير الحكومية المحلية والجهات المانحة الدولية عينة الدراسة	vii

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

يعتبر قطاع المنظمات غير الحكومية المحلية من أهم القطاعات المؤثرة في المجتمع الفلسطيني نتيجة للظروف السياسية الخاصة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني والتي كانت سبباً في نشأة قطاع المنظمات غير الحكومية، وقد أثبت هذا القطاع قدرته على المشاركة في البنية التنموية في القطاع الزراعي وتنفيذ البرامج والمشاريع الاجتماعية والتعليمية.

وقد ازدادت أهمية هذا القطاع بعد الأحداث التي مرت على قطاع غزة منذ عام 2006 وحتى الآن، حيث أن الحصار قد أضعف من القطاعات الأخرى وزاد من تأثير قطاع المنظمات غير الحكومية وأضاف إليه أعباء ومسئوليات جديدة إضافية وذلك للتعويض عن العجز الذي أصاب القطاعات الأخرى.

ويعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية والتي تؤثر على استمراريه تأديتها لدورها، كما أن المنظمات المانحة الدولية تعتبر من أهم وأكبر الجهات التي توفر الموارد المالية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، حيث قد بلغ اجمالي التمويل الذي حصلت عليه هذه المنظمات من الفترة 1999 وحتى عام 2008 ما يقارب ($1,301,449,000) وذلك وفق قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي. وتقوم الجهات المانحة بفرض شروط وتحدد متطلبات إدارية تنظيمية ومالية يجب على المنظمة غير الحكومية المحلية تنفيذها للحصول على الدعم المالي.

نتيجة لأهمية كل من قطاع المنظمات غير الحكومية المحلي والدور التمويلي الذي تلعبه المنظمات المانحة الدولية فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لدراسة وتحليل أهم المتطلبات المالية الخاصة بالمنظمات المانحة الدولية ومن ثم التعرف على مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية لهذه المتطلبات وأثرها على استمرارية التمويل داخل المنظمات غير الحكومية المحلية بما يُمكنها من تحقيق أهدافها.

ويستعرض هذا الفصل مشكلة الدراسة والفرضيات التي وجدت للإجابة على مشكلة الدراسة، كما أن هذا الفصل يوضح الأهمية والأهداف لهذه الدراسة، ويتناول العناصر الأساسية في الدراسة من مجتمع الدراسة والعينة ومنهجية الدراسة والدراسات السابقة التي تمت الاستعانة بها لبناء الدراسة بأكملها.

1.2 مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من أهمية استقرار واستمرار التمويل داخل المنظمات غير الحكومية المحلية بما يضمن قدرتها على أداء أنشتطها وخدماتها للمجتمع المحلي. ولذلك وجب التعرف على طبيعة المتطلبات المالية التي تشترطها الجهات المانحة المختلفة على هذه المنظمات حتى تحصل على التمويل، وتحديد مدى تأثير تطبيق هذه المتطلبات على استمرارية التمويل داخل المنظمات. وبناء على ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

(ما مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة وتأثيره على استمرارية التمويل؟)

ويتفرع عن هذا السؤال ويرتبط به عدة أسئلة فرعية هي:

- ما هي المتطلبات المالية التي تشترطها الجهات المانحة المختلفة حتى تستطيع المنظمات غير الحكومية من الحصول على التمويل الممنوح من هذه الجهات؟
- ما مدى الارتباط بين تطبيق المتطلبات المالية للجهات المانحة واستمرارية التمويل للمنظمات غير الحكومية المحلية؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين المتطلبات المالية للجهات المانحة والمتطلبات القانونية الملزمة للمنظمات غير الحكومية من قبل جهات الرقابة الحكومية المحلية؟ وهل هناك تضارب او اختلافات جوهرية فيما بينها؟

1.3 فرضيات الدراسة:

وللإجابة على اسئلة الدراسة تم تحديد فرضية رئيسية وهي:

تطبيق المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة يؤثر على استمرارية التمويل عند مستوى دلالة α=0.05. وينبثق من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: تؤثر السياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلالة α=0.05

الفرضية الثانية: تؤثر المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلالة α=0.05.

الفرضية الثالثة: يؤثر النظام لمحاسبي الداخلي للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلالة α=0.05.

الفرضية الرابعة: تؤثر متطلبات معايير المحاسبة الدولية على امكانية حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل واستمراريته عند مستوى دلالة α=0.05.

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل تعزى إلى طبيعة المنظمة (منظمة غير حكومية NGO، منظمة مانحة دولية).

1.4 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: التمويل واستمراريته للمنظمات غير الحكومية المحلية من قِبَل الجهات المانحة المختلفة.

المتغير المستقل: المتطلبات المالية للجهات المانحة المختلفة وتشمل التالي:

1- **متطلبات إلزامية:** وهي كل المتطلبات ذات العلاقة المباشرة بالمشروع المُمول من قبل الجهة المانحة مثل: موازنة تقديرية، سياسات وإجراءات خاصة بالتعاقدات، تقارير مالية دورية، وتقارير مالية نهائية، وتقرير مدقق حسابات خارجي.
2- **متطلبات إختيارية تفصيلية:** وهي المتطلبات الخاصة بالمنظمة غير الحكومية المحلية ووضعها المالي مثل: موازنة سنوية، تقارير مالية ختامية تفصيلية، تقرير مدقق حسابات خارجي.

1.5 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية قطاع المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في قطاع غزة، حيث أن هذا القطاع يعتبر أكثر القطاعات فعالية في أداء الخدمات للمجتمع المحلي وذلك نتيجة لما أصاب القطاعات الأخرى من شلل نتيجة للحصار المفروض على القطاع والذي زاد تأثيره بعد حرب 2008-2009.

وقد قامت هذه الدراسة بعرض المتطلبات المالية للجهات المانحة المختلفة عرضاً تفصيلياً، مما قد يساعد في تحقيق التقارب بين التقارير المالية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المحلية ومتطلبات المنظمات المانحة الدولية، إن التعرف على هذه المتطلبات سوف يقدم فكرة واضحة لآلية الحصول على التمويل وامكانية استمراريته داخل المنظمات غير الحكومية المحلية وهذا ما سوف يساعدها من أجل إستمراريه أدائها في سبيل تحقيق اهدافها.

تعتبر هذه الدراسة حسب علم الباحثة من أولى الدراسات في قطاع غزة التي اهتمت بدراسة وتحليل متطلبات المنظمات المانحة الدولية، وتأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة حجر الزاوية لدراسات مستقبلية تُعنى بدراسة وتحليل كافه التفاصيل الخاصة بالمنظمات المانحة الدولية.

1.6 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدارسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المتطلبات المالية الخاصة بالمنظمات المانحة الدولية المختلفة والمطلوبة من المنظمات غير الحكومية المحلية.

- معرفة وتحديد طبيعة العلاقة بين المتطلبات المالية للجهات المانحة والمتطلبات الملزمة للمنظمات غير الحكومية من قبل جهات الرقابة الحكومية المحلية وتحديد ما اذا كان هناك تضارب او اختلافات جوهرية فيما بينها.
- بيان أثر التقارير المالية للمنظمات غير الحكومية والمعدة وفق المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة على إستمرارية التمويل.

1.7 حدود الدراسة:

تشمل الدراسة المنظمات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في قطاع غزة.

1.8 منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة في منهجية جمع البيانات، ومنهجية تحليل البيانات، كما يلي:

1.8.1 منهجية جمع البيانات:

تم الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من المصادر الثانوية والأولية، على النحو التالي:

أ. **المصادر الثانوية:** تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

ب. **المصادر الأولية:** تتمثل في النحو التالي:

1. الحصول على الاتفاقيات والشروط الخاصة بالمنظمات المانحة الدولية الداعمة للمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة.
2. تصميم استبانة كأداة رئيسية للبحث توزع على المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في قطاع غزة، سوف تساعد محاور هذه الاستبانة في التعرف على مدى تطبيق والتزام المنظمات غير الحكومية بالمتطلبات المالية التي تضعها الجهات المانحة للتمويل.

1.8.2 منهجية تحليل البيانات:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لدراسة المتطلبات المفروضة من قبل الجهات المانحة، وكذلك استخدام الجداول والرسومات البيانية للتوضيح، كما تم جمع البيانات من المصادر الأولية السابق ذكرها، ومن ثم تم تحليلها وعرض النتائج باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام المعالجات والاختبارات الإحصائية على عينة البحث، ومن ثم تحليل ومناقشة هذه النتائج، وتحديد مدى الدلالة الإحصائية لكل منها، ومن ثم تم اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة.

1.9 مجتمع وعينة الدراسة:

وسيتناول الفصل الرابع تفاصيل مجتمع الدراسة وعدد أفراد العينة ومعايير اختيارها.

1.10 الدراسات السابقة:

1.10.1 الدراسات العربية:

1.دراسة الرفاتي (2011) بعنوان: "مدى قدرة المنظمات الأهلية الصحية بقطاع غزة على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) كأداة لتقويم الأداء المالي":

تقوم هذه الدراسة على دراسة الأداء المالي للمنظمات الأهلية الصحية بقطاع غزة ومعرفة مدى امكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لاستخدامها في عملية قياس الأداء. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم بطاقة الأداء المتوازن ومدى قدرة تطبيقها في المنظمات الصحية العاملة في قطاع غزة بهدف تحقيق كفاءة في الأداء التمويلي داخل المنظمة، وذلك من خلال دراسة البعد المالي الذي تم استبعاده ليصبح بعد خالص بالجهات المانحة (Donors) وبعد العملاء وبعد العمليات الداخلية وبعد النمو والتعلم، وهي الأبعاد الاساسية التي تقوم عليها بطاقة الأداء المتوازن ومدى ملاءمتها لبيئة المنظمات الصحية العاملة في قطاع غزة. وقد كان أهم ما توصلت إليه الدراسة إلى أن إدارة المنظمات الصحية الأهلية تهتم بدرجة كبيرة بتقويم اداءها من جوانب غير مالية إضافةً إلى الجوانب المالية، وأن استخدام بطاقة الأداء المتوازن يؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء التمويلي. وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة الأبعاد الأربعة للبطاقة بحيث يتم استبعاد البعد المالي داخل المنظمات ليحل محلة بعد الجهات المانحة والتي هي المسئولة عن توفير التمويل داخل المنظمات وذلك بغرض توفير أداء متوازن داخل المنظمات الأهلية الصحية بقطاع غزة.

2. دراسة غانم (2010) بعنوان: "واقع التمويل الأصغر الاسلامي وآفاق تطوره في فلسطين –دراسة تطبيقية على قطاع غزة–":

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين في الجمعيات غير الحكومية والشركات غير الربحية العاملة في قطاع غزة والتي تقوم بالتمويل، كما تم دراسة أهم المعوقات التي تحول دون انتشار التمويل الاصغر الاسلامي بما يتناسب مع حجم الطلب عليه، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك صعوبة في التغلب على المعيقات التي يواجها التمويل الأصغر الاسلامي، وأنه يمكن التغلب على هذه الصعوبة من خلال تطوير قدرات العاملين، ومن أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث هي أن تعمل الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الاسلامي على تطوير قدرات العاملين في مجال التمويل وتعزيز توعيتهم بأهمية وصيغ التمويل الاسلامي.

3. دراسة أبو مصطفي (2009) بعنوان "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية":

تتناول هذه الدراسة دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية من الفترة 1999 حتى 2008، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الموازنة العامة وأهميتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومراحل إعدادها ومن ثم الوقوف على أبعاد ومتطلبات الحصول على التمويل الخارجي من الدين العام والمنح. وقد ركزت الدراسة دوافع وآثار المساعدات الدولية من حيث توضيح مفهوم وأنواع المساعدات الدولية وأشكالها ومصادرها وأهدافها وخصائصها ومن ثم التعرف على العوامل المؤثرة على حجم المساعدات الخارجية. وقد أظهرت الدراسة أن المساعدات الدولية مرتبطة بأهداف سياسية ومؤثرات خارجية، كذلك تم التوصل إلى أن غالبية المنح والقروض الخارجية يتم توجيها لتغطية النفقات الجارية والتطويرية ولا يتم توجيهها لإنشاء مشاريع استثمارية تدر إيرادات مستقبلية.

4. دراسة محسن (2008) بعنوان: "مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)":

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإيجابيات التي يمكن تحقيقها للمنظمات غير الحكومية في حالة التزامها بتطبيقه والسلبيات الناتجة عن عدم الالتزام بتطبيقه وكذلك إلى التعرف على المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق المعيار ووسائل التغلب على هذه

المعوقات، وقامت هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة واستخدام أسلوب الاستبانة في جمع البيانات الأولية، وقد تم توزيع الاستبانة على 72 منظمة من المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة. وقد أظهرت النتائج أن هناك التزام من قبل معدي القوائم المالية في المنظمات غير الحكومية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لما لهذا التطبيق من إيجابيات بالرغم من أن نسبة إلمام الموظفين بالمعايير المحاسبية الدولية نسبة متحفظة يرجع إلى قلة عقد الدورات التدريبية في هذا المجال وقد أكدت الدراسة إلى أن معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية تركز على قلة عقد الدورات التدريبية في معايير المحاسبة الدولية وضعف إهتمام الإدارة العليا بالتقارير المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إصدار معايير محاسبية خاصة بمحاسبة الممنظمات غير الحكومية والعمل على تفعي برامج التدريب العملي لمعايير المحاسبة الدولية.

5. دراسة حلس (2005) بعنوان: "دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية":

وتهدف الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة وقد تم اختيار عينة عشوائية من 100 مؤسسة مجمعت منها البيانات من خلال استبانة صممت لهذا الغرض.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بإعداد موازنات سنوية تماشياً مع كون هذه المؤسسات تعتمد في التمويل على المنح والهبات والتبرعات من دول مؤسسات أجنبية التي تفضل المؤسسات التي لها قدرة على التخطيط المالي من خلال استخدام الموازنات حتى وإن كانت موازنات قصيرة الأجل أي لسنة واحدة قادمة.

6. دراسة جربوع (2005) بعنوان: " مدى التزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية":

تهدف هذه الدراسة على التعرف على متطلبات الإفصاح والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وبيان أهمية تقديم الإفصاح الملائم لمستخدمي القوائم المالية. وقد قامت هذه الدراسة بالتركيز على قطاع البنوك الفلسطينية وبيان مدى التزامها بالإفصاح والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة. كما أظهرت الدراسة ضرورة قيام الجهات الرقابية (سلطة النقد

الفلسطينية) بممارسة وظيفتها في الضغط على البنوك الفلسطينية لإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

7. دراسة الجديلي (2005) بعنوان "دور الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة":

تهدف هذه الدراسة إلى تناول دور الموازنة في المنظمات غير الحكومية في فلسطين وبالتحديد في قطاع غزة والدور الذي تلعبة الموازنة كأداة تخطيط مالي تمكن المنظمة من الاستمرارية ومواجهه المشاكل المالية المستقبلية المتوقعة. كما أظهرت الدراسة مدى تأثير الموازنة على القرارات المتخذة والتخطيط المالي في إدارة المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة وقياس مدى استخدام الموازنة في ترشيد القرار وتحديد المعوقات لاستخدام بيانات الموازنة في اتخاذ القرارات والتخطيط المالي في المنظمات غير الحكومية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة اهتمام المنظمات غير الحكومية بإعداد موازنات خاصة بالمشاريع والبرامج ولا تقوم بإعداد الموازنة للمنظمة كوحدة واحدة، كما أظهرت النتائج أن المنظمات غير الحكومية تقوم بالبرامج والأنشطة حسب توفر التمويل والقليل من المنظمات التي لديها مشاريع تدر دخلاً ثابتاً. وقد أبرزت الدراسة أهمية تحديد ومراجعة سياسات التخطيط المالي لدى المنظمات غير الحكومية بحيث تمكنها من التخطيط المالي السليم لتحافظ على بقائها واستمرارية أداءها.

8. دراسة شرف (2005) بعنوان "أثر الرقابة المالية على استمرارية التمويل للؤسسات الأهلية في قطاع غزة":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الرقابة المالية واستمرارية التمويل داخل المنظمات الأهلية في قطاع غزة، كما قامت بدراسة درجة تأثير كل من المقومات الرقابية والأنظمة المحاسبية والأدوات الرقابية على الوضع المالي للممنظمات الأهلية ومدى التزامها بتطبيق الإجراءات الرقابية حسب الأصول العلمية وأثر ذلك على الجوانب المالية التي هي عصب الحياة ووسيلة الاستمرار والبقاء للمنظمات الأهلية التي تعتمد بشكل كبير على التبرعات والهبات التي تحصل عليها من المؤسسات المانحة. وقد كانت من أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة هي أن المصدر الأكبر من مصادر الدعم للمنظمات الأهلية هي من الدول الأجنبية، وأنه هناك علاقة بين الرقابة المالية وبين مستوى تمويل المنظمات الأهلية في قطاع غزة من حيث تأثير الرقابة على استمرارية التمويل للمنظمات الأهلية في قطاع غزة والذي من شأنه

تقويه وتدعيم الرقابة المالية على الجمعيات الأهلية في قطاع غزة بحيث تزيد من درجة موثوقيتها ومصداقيتها لدى الممولين والمتبرعين بما يمكنها من استمرارية التمويل.

1.10.2 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Ramlawi, 2012) بعنوان "تأثير جهات التمويل الدولية على بناء قدرات الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في غزة":

تبحث الدراسة في تأثير التمويل الدولي على بناء قدرات الإدارة المالية للمؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن التمويل الدولي له أثر إيجابي في بناء قدرات الادارة المالية للمؤسسات غير الحكومية العاملة في غزة، وأن التمويل الموجه لبناء القدرات لم يتم توزيعه جغرافياً حيث تم التركيز على المؤسسات الموجودة في مدينة غزة مما أدى إلى نتيجة سلبية على المؤسسات غير الحكومية. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة كانت هي تخصيص جزء من التمويل الدولي لبناء قدرات المؤسسات بشكل أفضل يسمح بزيادة تعليم وتدريب العاملين في المؤسسات غير الحكومية مما يؤدي إلى إدارة المنح بشكل يحقق الشفافية والنزاهة، كما أوصت الدراسة بتطوير السياسات المالية والمحاسبية واللوائح المتبعة داخل المنظمات غير الحكومية.

2. دراسة (Assad, et. al., 2010) بعنوان "ظهور المستفيدين والممارسات المحاسبية في المنظمات غير الحكومية في تنزانيا":

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن تأثير المساءلة من قبل المستفيدين (المنظمات غير الحكومية) على تطوير الممارسات المحاسبية في اثنتين من المنظمات غير الحكومية في تنزانيا كحالة عملية. وقد أثبتت هذه الدراسة أن الممولين الخارجين هم أصحاب أكبر أثر وفعالية على تطبيق المساءلة وفرض الممارسات المحاسبية في المنظمات غير الحكومية، كما أظهرت الدراسة أنه رغم وضوح أهداف المنظمات غير الحكومية والفئات التي تستهدفها إلى أن وظيفة المحاسبة والمساءلة للمستفيدين قليلة، كما أظهرت الدراسة أن أهم وظيفة محاسبية في المنظمات غير الحكومية هي قدرة تأثيرها على المستفيدين ومصداقية المنظمة ومدرائها وذلك من خلال تقييم الطرق المختلفة التي تتبعها المنظمات غير الحكومية للحصول على التمويل.

3. دراسة (O'sullivan and O'Dwyer, 2009) بعنوان "وجهة نظر المستفيدين في عملية التشريع للقطاع المالي: دراسة تطبيقية على المنظمات غير الحكومية والرباعية":

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر المستفيدين في عملية التشريع المالي (الشروط المالية المفروضة من الممولين) وقد تم دراسة الشروط والتشريعات المالية الخاصة باللجنة الرباعية (أحد أكبر الممولين الدوليين) كدراسة تطبيقية بهدف تحقيق التقييم والمساءلة. وقد قامت هذه الدراسة بتحليل المتطلبات والمستندات المالية الخاصة باللجنة الرباعية حتى عام 2006 ومن ثم عمل مقابلات مع ممثلين المنظمات غير الحكومية الممولة من قبل الرباعية وذلك للتعرف على مدى تأثير هذه المتطلبات والتشريعات المالية على تمويل المشاريع والأنشطة. وقد أظهرت هذه الدراسة آليات التشريع والمتطلبات المالية الخاصة بالمشاريع الممولة من قبل الرباعية والواجب تطبيقها من قبل المنظمات غير الحكومية المنفذة للمشاريع. كما أظهرت الدراسة أن النقص في المساءلة على كافة المستويات المؤسسية والتنظيمية داخل المشاريع هو أحد الأسباب الرئيسية في نقص التشريعات المؤثرة على تمويل المشاريع والأنشطة.

4. دراسة (Biddle et. al., 2009) بعنوان " مدى العلاقة بين نوعية التقارير المالية وكفاءة الاستثمار":

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية والإستثمارات في الشركات، وقد أظهرت الدراسة الدليل على ارتباط جودة التقارير المالية والإستثمارات في الشركات العاملة بالاستثمارات الجديدة من حيث الزيادة أو النقص. وقد أثبتت الدراسة أن الشركات صاحبة أعلى جودة في التقارير المالية تظهر فروقات أقل في المستويات المتوقعة للإستثمار كما أنها تظهر حساسية أقل للظروف الإقتصادية قصيرة الأجل. وقد اقترحت هذه الدراسة آلية لربط جودة التقارير المالية وكفاءة الإستثمار وذلك لتقليل من معيقات كفاءة الاستثمار.

5. دراسة (Gordon,2008) بعنوان "الاستمرارية في عولمة التقارير المالية والابتكارات في المؤسسات":

تهدف هذه الدراسة إلى توثيق قرارات مؤتمر المحيط الهادي السنوي السادس عشر المنعقد في استراليا–بريسبانن والخاص بالقضايا المالية والاقتصادية والإدارية وهو تحت عنوان ابتكارات

من أجل مستقبل مستقر: (رؤية لعام2020). وقد أظهرت هذه الدراسة أهمية المعلومات المالية والمحاسبية في البلدان والشركات المختلفة حيث تعتبر عولمة المعلومات المالية خطوة منطقية لاستمرارية دعم وتطوير الأعمال ولذلك فإن اتجاه العالم هو توحيد المعايير والاجراءات المحاسبية مع الأخذ بالاعتبار العوائق التي تمنع استخدام هذه المعايير الموحدة حتى يتم ازالتها.

6. دراسة (Laswad, Fisher, and Oyelere 2005) بعنوان "محددات التقارير المالية التطوعية عبر الإنترنت للسلطات المحلية الحكومية":

توضح الدراسة قيام القطاع العام الحكومي (حكومة محلية ومركزية) في نيوزيلندا بإعداد التقارير المالية في بداية التسعينات التحاقاً بشركات القطاع الخاص. وقد تم اختبار توجهات المدراء في القطاع الحكومي بعد هذه الخطوة وقد أوضحت أنها كانت بمثابة حافز يوفر معلومات تساعد على متابعة الاجراءات المتبعة داخل القطاع العام الحكومي. وأكدت الدراسة مساهمة شبكة الانترنت في توفير قدر كبير من الافصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالحكومات المحلية من خلال الموقع الالكتروني لكل حكومة محلية. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدد من الخصائص والمتغيرات المؤثرة في الافصاح عن المعلومات المالية داخل القطاع العام والحكومات المحلية المختلفة في نيوزيلندا، وقد حددتها بسته متغيرات اساسية وهي المنافسة السياسية، وحجم الحكومة المحلية، النفوذ والثروة البلدية والرؤيا الصحفية، ونوع السلطة المحلية. كما أظهرت الدراسة أن هناك أحد وأهم الأسباب التي تزيد من أهمية الافصاح ونشر التقارير المالية عبر الإنترنت للسلطات المحلية في نيوزيلندا هي الرافعة المالية حيث تزيد التقارير المالية المنشورة من قدرة المجالس المحلية على حشد تمويل ذاتي.

7. دراسة (Halboumi, 2005) بعنوان " اختبارات التحقق لفهم الاستمرارية كمعيار من معايير المحاسبة الدولية في الأردن":

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإنطباع السائد لدي كل من معدي ومدققي ومستخدمي القوائم المالية حول مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية في الاردن، وأشارت هذه الدراسة إلى أن المستجيبين لديهم انطباع قوي بحيادية وقدرة مجلس معايير المحاسبة الدولي على إصدار معايير محاسبية مناسبة يمكن تطبيقها في كل أنحاء العالم على حد سواء. وأشارت هذه الدراسة إلى أن سنوات الخبرة وتنوعها لدي المستجيبين كان لها الأثر الأكبر في التأثير على

رأيهم، كما أظهرت الدراسة أن زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعاظم دور مكاتب تدقيق المرتبطة بمكاتب تدقيق عالمية هما من أكثر العوامل المؤثرة على اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن وبالتالي فيم يتعلق بالإجراءات التي تم اتخاذها لإعتماد معايير المحاسبة الدولية. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود حاجة لقوائم مالية ذات مصداقية عالية هو العامل الذي أدى إلى إعتماد معايير المحاسبة الدولية على عجل دون المحاولة من الإستفادة من تجارب الدول السابقة.

8. دراسة (Morgan, 2003) بعنوان "تحديد الخطوات اللازمة لإعداد موازنة مقبولة للمنح":

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية التعامل مع المنح من خلال إعداد موازنة دقيقة خاصة ومعبرة عن أنشطة المنحة ومن ثم قبول الممول لهذه الموازنة. وقد حددت هذه الدراسة مجموعة من الإرشادات يمكن العمل بها من قبل المنظمات غير الحكومية قبل البدء بعمل الموازنة قبل البدء بعمل الموازنة الخاصة بالمنحة. وقد أظهرت الدراسة أهمية التنسيق بين الإدارة التنفيذية للأنشطة والإدارة المالية للمنظمة وذلك من أجل رسم سياسة عامة للموازنة وتحديد عناصرها بحيث تعبر عن المنحة بشكل دقيق.

1.10.3 التعليق على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على أهمية التقارير المالية المعدة من قِبل المنظمات غير الحكومية المحلية وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة، وتأثير الإفصاح والعرض على جودة التقارير المالية بما يؤثر على عملية اتخاذ القرار التمويلي. وقد أبرزت الدراسات أهمية استخدام التقارير المالية من قِبل المستخدمين الخارجين بشكل عام والممولين والمستثمرين بشكل خاص كأداة رقابية على المنظمات المُنفذة للمشاريع. وقد أظهرت الدراسات أيضاً أهمية استخدام التقارير المالية خصوصاً الموازنة في التخطيط للاحتياجات المستقبلية للمنظمات غير الحكومية للحفاظ على استمراريتها.

وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:-

1. تعتبر من أولى رسائل الماجستير التي تقوم بشرح وتوضيح تفصيلي للمتطلبات المالية الخاصة بالمنظمات المانحة الدولية على المستوى المحلي وذلك حسب علم الباحثة.

2. أنها قامت بدراسة تأثير تطبيق المتطلبات المالية للجهات المانحة على استمرارية التمويل للمنظمات غير الحكومية المحلية.
3. تعتبر هذه الدراسة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة التي تحدثت عن المتطلبات والتقارير المالية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المحلية لكن باختلاف محل الدراسة والتركيز على مجموعة من العوامل الأخرى
4. تخرج الدراسة بنتائج وتوصيات تساعد المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة تساعدها على تحسين أداءها في سبيل الحصول على التمويل واستمراريته.

الفصل الثاني
المنظمات غير الحكومية المحلية

2.1 المقدمة

تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة مما أعطاها اهتماماً خاصاً خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين. فبينما بقيت بعض المنظمات غير الحكومية تؤدي دورها التقليدي في أعمال الإغاثة والإحسان، وتقديم الرعاية الاجتماعية الممكنة على الصعيد المحلي، نلاحظ انطلاق القسم الآخر منها متجاوزاً الحدود المحلية والوطنية متجهاً صوب الساحات الدولية والعالمية. وتقوم حالياً المنظمات غير الحكومية بأدوار إيجابية متنوعة من خلال أهدافها ووسائل عملها ومصادر تمويلها وقدراتها، وقد مكنها ذلك من الحصول على دعم شعبي واحترام دولي بارز مما كان له أثر واضح في مساهمتها بالميادين المختلفة. وهذا ما دفع الجهات المانحة الدولية وحكومات الدول المتقدمة بالاعتماد على المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الكثير من مساعداتها وبرامجها التنموية في الدول النامية، مما أدى إلى إكسابها قوة ونفوذ داخل تلك الدول، وقد كانت الحكمة في الاعتماد على المنظمات غير الحكومية ترجع لكونها أكثر كفاءة وأقل بيروقراطية من المنظمات الحكومية في الدول النامية. (الهيتي، 2002)

وعلى المستوى الفلسطيني فإن هذه المنظمات تشكل جزءاً مهماً من النسيج المجتمعي الفلسطيني، ومكونا رئيسيا من مكونات البنية التنظيمية له، وهي طرف مهم في العملية التنموية الفلسطينية. وقد تجاوزت هذه المنظمات النقاش حول شرعية عملها بإقرار قانون المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية الذي ينظم عملها حيث انتقل النقاش في الساحة الفلسطينية إلى البحث في تطوير هذه المنظمات وتعزيز دورها في المجالات المختلفة (مركز بيسان، 2002).

ونظراً لأهمية دور المنظمات غير الحكومية واستمراريته في تأمين الخدمات الحيوية للمجتمع الفلسطيني نتجت الأهمية لضرورية متابعة ورصد وتحليل المعلومات ذات العلاقة بالدعم الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية (ديرفوير وترتير، 2009).

وانسجاماً مع الإقرار بأهمية دور المنظمات غير الحكومية وتأثيره التنموي داخل المجتمع فإن هذا الفصل سوف يشتمل على كل ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية من مفاهيم

وأهداف وخصائص، ومن ثم يتناول طرق العرض والإفصاح الخاصة بالمنظمات غير الحكومية من حيث المعايير الدولية وما هو مطبق فعلاً بالأراضي الفلسطينية وفي الجزء الأخير من هذا الفصل سوف توضح الباحثة التمويل الخاص بالمنظمات غير الحكومية المحلية وآليات التمويل وأنواعه ومشاكل التمويل التي تواجهها المنظمات غير الحكومية المحلية.

2.2 واقع المنظمات غير الحكومية المحلية:

يرى (البرغوثي، 2000) أن نشأة المنظمات الأهلية كانت لمقاومة الاحتلال، ولكن بعد قيام السلطة الفلسطينية تحول دورها نحو تعزيز الدور الديمقراطي. فيما يرى (أبو رمضان، 2006) من جهته أن العمل الأهلي وبعد قيام السلطة الفلسطينية أخذ الطابع المهني والتخصصي بما استلزم ذلك من بنى إدارية وهيكلية ومالية تفرضها متطلبات الواقع الجديد. نشطت المنظمات الأهلية في أعمال التعبئة والتأثير والضغط من أجل إعداد مسودة الدستور الفلسطيني، ومن أجل تعديل قانون الانتخابات العامة والمجالس المحلية وغيرها من القضايا والقوانين. وقد استطاعت المنظمات ومن خلال حملات الضغط وبالمشاركة مع عدد من القوى السياسية في تعديل قانون الانتخابات العامة في عام 2005 والمجالس المحلية ليتضمنا الكثير من المواد التي ضمنت مشاركة أفضل للمرأة من خلال نظام الكوتا، إضافة إلى تخفيض سن ترشيح الشباب وإقرار نظامي القوائم والنسبي في الانتخابات التشريعية.

وكانت المنظمات الأهلية في مقدمة الجهود لتشكيل جماعات ضغط لصالح إقرار عدة قوانين وضمنها قانون المعوقين والصحة العامة وقانون الأحوال المدنية، وقد صح ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بحقوق المرأة. ولقد انخرطت المنظمات الأهلية وبشكل كبير في تنفيذ مشاريع إغاثية طارئة، واضطرت إلى تعديل الكثير من برامجها وتوجهاتها التنموية لتتناسب مع احتياجات المواطنين في ظل الاعتداءات الإسرائيلية التي تصاعدت خلال الانتفاضة الثانية، كما عملت المنظمات الأهلية الفلسطينية وبخاصة منظمات حقوق الإنسان على حماية واحترام حقوق الإنسان طبقاً للمعايير والمواثيق المقرة دولياً، ودعم مبدأ سيادة القانون وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني من خلال إعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديموقراطية وتعزيز ممارستها وإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان (البرغوثي،2000).

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر/أيلول من العام 2000، اهتمت المنظمات الأهلية الفلسطينية بعدم إجراء تغيير جذري على أهدافها وبرامجها وأدوارها واستراتيجيات عملها بل زادت قناعتها بضرورة الربط المحكم ما بين البرامج الطارئة قصيرة المدى وأهداف التنمية قصيرة ومتوسطة المدى. أي أن هناك بعض المؤسسات الأهلية التي استمرت في تنفيذ برامجها العادية تمتعت بالقدرة والمرونة الكافية لإضافة محاور برامجية جديدة. كما أبرزت التطورات بعد الانتفاضة الثانية القدرات المحدودة لمنظمات العمل الأهلي على لعب أدوار سياسية هامة، أو محاولة استبدال أو منافسة الأحزاب السياسية على هذا الصعيد. أي أن الانتفاضة أبرزت بشكل واضح حدود ومجالات عمل المنظمات الأهلية (عبد الهادي،2004).

وعلى عكس الانتفاضة السابقة، فإن مسؤولية تلبية احتياجات المجتمع المحلي، في هذه الظروف الصعبة، هي بالأساس مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية وليست مسؤولية المنظمات الأهلية الفلسطينية. أما على الصعيد العملي، فقد استمرت المنظمات الأهلية في تقديم الخدمات المختلفة، وفي القطاعات المختلفة للجمهور الفلسطيني.

وعلى الرغم من حالة الطوارئ الموجودة في الأراضي الفلسطينية، فقد استمرت منظمات العمل الأهلي في تعزيز عمليات المأسسة ومبادئ وتطبيقات الحكم السليم داخلها. لقد اعتبرت أن عمليات التطوير المؤسسي هي عملية مستمرة، بغض النظر عن الظروف التي تمر بها البلاد منذ اندلاع الانتفاضة الثانية وحتى حرب عام 2008 مروراً بالحصار على قطاع غزة وظروف الاغلاقات المؤثرة على الوضع الاقتصادي لقطاع غزة. ولا بد من الإشارة هنا إلى نقاط الضعف في دور وعمل المنظمات الأهلية التي تتركز في عدم وجود خطة تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المختلفة المؤثرة في عملية التنمية، والتي تمثل المنظمات الأهلية جزءاً رئيسياً منها، كذلك ضعف التنسيق المنظم بين الأطراف المؤثرة وخاصة التنسيق ما بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، كما ضعفت إلى أبعد حد، إمكانيات المنظمات الأهلية على التأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية ووزاراتها المختلفة، إضافة إلى إهمال المنظمات الأهلية الفلسطينية للبعد الديمقراطي الداخلي وتركيزها أكثر على البعد الوطني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي (محسن ،2008).

2.2.1 مفهوم المنظمات غير الحكومية دولياً:

يطلق على القطاع الخيري أسماء عديدة بحسب المنطلق الثقافي والبيئي ، فهو قطاع تطوعي أو غير حكومي، أو قطاع غير هادف للربح، وهو أيضا القطاع المستقل أو القطاع الثالث ويسمى أيضا بالاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخفي أو الجمعيات الخيرية العامة، كل هذه الأسماء تطلق للدلالة علي مساحة النشاط الاجتماعي، والممارسات العامة والفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي وقطاع الأعمال والموجهة للصالح والنفع العام. في محاولة لوضع تعريف موحد وتوحيد تصنيفه تبنت جامعة جونز هوبكنز (بالولايات المتحدة الأمريكية) مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد أساسه بنية المؤسسة وعملياتها، ووضع تصنيفاً لمؤسسات هذا القطاع وأسماه التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحاً والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع (المطيري، 2003، ص 802).

أما المنظمة غير الحكومية فهي وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994 ، تمثل كياناً غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية (سمك، 2002، ص 48).

ويشير هذا المصطلح أيضا إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، حيث لا يتم توزيع أي أرباح تحققت.

كما عرفت المنظمة غير الحكومية بأنها نسيج غير حكومي (غير ربحي) وقد تكون كبيرة أو صغيرة دنيوية أو دينية وقد تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة، بعضها يركز على قضايا محلية وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية عالمية.

تعرف أيضا بأنها " تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه (السيد، 2003، ص 232).

2.2.2 تعريف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تم تداول عده تعريفات ومصطلحات محلية للتعريف بالمنظمات غير الحكومية، وسنتناول المسميات المتنوعة وتعريفاتها. والمقصود بمصطلح المنظمات غير الحكومية هو بأن "منظمات أو مؤسسات اجتماعية وغير ربحية لا صلة لها بمؤسسات الدولة الرسمية، أو بمؤسسات القطاع الخاص التي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح المادي، ويقوم بعمل تلك المؤسسات الأفراد أو المجموعات وتستمد قوتها من الحريات الطبيعية للإنسان، وبالقدر الذي تتاح أو تقيد فيه هذه الحريات من مكان لآخر، سواء كانت هذه المؤسسات تسعى لإقامة مجتمع مدني لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية، أو لخدمة أهداف معينة، أو لحماية مجموعة بعينها كالأقليات والأطفال والنساء والمعاقين، أو لخدمة أغراض عامة تعود بالنفع علي المواطنين بصفة عامة كالعمل في مجالات الصحية والثقافية وحماية البيئة ومحاربة الفقر ونحو ذلك" (شبير، 2004، ص86).

أما المجتمع المدني فهو مصطلح أكبر وأشمل وقد عُرِفَ بأنه هو "مجموعة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية التي تعمل باستقلال نسبي عن الدولة لتحقيق أهداف وغايات متنوعة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وينطوي على الأحزاب السياسية، والنقابات، والاتحادات والنوادي الثقافية، غرف التجارة والصناعة، التنظيمات الحرفية والمهنية"، والشرط الكافي والأساسي لقيام هذه الروابط بين الأفراد هو ارتكازها على مفهوم المواطنة كبديل للانتماءات التقليدية ما قبل المدينة (أبو حلاوة، 2007).

والجدير بالذكر أنه تم تداول مصطلح (NGOs) للإشارة إلى مفهوم المنظمات الأهلية غير الحكومية المعروفة بالمبادرات الاجتماعية الطوعية التي تنشط في مجالات مختلفة مثل الخدمات الاجتماعية والمساعدات الخيرية وخدمات التعليم والصحة والثقافة، إضافة للاهتمام بشؤون البيئة والتنمية والتدريب المهني وتأهيل النساء وتنمية المجتمعات المحلية والدفاع عن حقوق الإنسان والطفل وغيرها.ويطلق علي المؤسسات الأهلية اسم جمعيات أهلية أو منظمات غير الحكومية (NGOs) أو مؤسسات المجتمع المدني، وتعتبر الجمعيات الأهلية أو مؤسسات المجتمع المدني القطاع ثالث في الدولة نظرا لتميزها عن المؤسسات والشركات الربحية (القطاع الخاص)، وعن المؤسسات الحكومية –القطاع العام– (شرف، 2005، ص39).

وحسب القانون الفلسطيني والذي يعرف قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000، قام بتقديم تعريف واضح للمنظمات غير الحكومية(الجمعيات) تم الاعتماد على

هذا التعريف في الدراسة حيث أنه عرفَ المنظمات غير الحكومية بأنها "شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية".

2.2.3 خصائص المنظمات غير الحكومية:

هناك بعض الخصائص والمميزات التي تتميز بها المنظمات غير الحكومية عن غيرها من المنظمات وتتمثل فيما يلي: (مرزوق، 2006، ص61 –62)

1. لها هيكل رسمي يتسم بالدوام إلى حد كبير.
2. غير هادفة للربح: بمعنى لا تضع هدف تحقيق الربح من بين أهدافها.
3. غير حكومية: بمعنى أنه لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات من الحكومة مالية وفنية.
4. تقوم على أساس المشاركة التطوعية سواء من حيث النشأة أو الأنشطة.
5. لا يكون لها تحالفات مع الأحزاب السياسية، رغم ما يكون لها من مواقف بشان بعض القضايا السياسية.
6. أن تكون غير ارثيه، بمعنى أن تكون العضوية طوعية، أي قائمة على أسس غير قرابية أو عرقية، ولا يكون الفرد عضوًا فيها لانتسابه الأسري كما هو الحال في المنظمات العشائرية أو الدينية.

كما وقد أضاف (المنصوري، 2006) خصائص أخرى للمنظمات غير الحكومية وهي كالتالي:

- أن تستفيد من الصدقات والهبات النقدية من قبل الأفراد والشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب والتركات.
- أن تكون أدوات جلب منافع للآخرين أي منافع تستفيد منها فئات خاصة أو جميع الناس.
- الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه المؤسسات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.
- ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات، كما تتسم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية.

- تتلقى المؤسسات الخيرية دعمًا حكوميًا يأخذ أشكالاً مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات في الرسوم كما تتلقى منحا من الحكومة المركزية إضافة إلى دعم السلطات المحلية.
- طبقا للتشريعات المدنية في المجتمعات الغربية الحديثة تحظى جميع منظمات القطاع الثالث بالشخصية الاعتبارية إضافة إلى ضرورة الحصول على إذن السلطة الإدارية المختصة عند التأسيس والاستثمار لها.
- القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات.

2.2.4أهداف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تتحمل منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات الأهلية العاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان، مسؤولية مضاعفة، وذلك في العديد من الأعمال والمتطلبات التي يجب أن تؤديها ويمكن على سبيل المثال التذكير ببعض ما يجب على هذه المنظمات أن تعمل به: (محيسن،2001)

1- إجراء تقييم شامل لهياكلها وبرامجها وخياراتها وخططها في ضوء ما يجري اليوم.
2- محاولة فهم وتحليل ما يجري وامتلاك رؤية وموقف يساعد على وضع السيناريوهات.
3- إعداد خطط طوارئ بما يتناسب مع السيناريوهات المحتملة.
4- وقف كافة أشكال التطبيع والمشاريع المشتركة مع المؤسسات الإسرائيلية.
5- دعوة وفود أجنبية لزيارة الأراضي الفلسطينية، وإرسال موفدين للخارج لشرح الأوضاع التي يعاني منها شعبنا وتفنيد الرواية الإسرائيلية وكسب تعاطف هيئات ومؤسسات دولية.
6- الانشغال بالمشاريع والبرامج قصيرة الأجل والتي توفر الحد الأدنى من الأمن الغذائي وبما يعزز من الصمود والبقاء.
7- ترشيد الإنفاق ووقف مظاهر البذخ، وضرب المثل في التكافل الاجتماعي وتشكيل صندوق لدعم الأسر المحتاجة والمتضررة.

8- المبادرة إلى تشكيل شبكات مناطقية تضم المؤسسات العاملة، تضطلع بالإشراف على تنفيذ خطة طوارئ متكاملة في المنطقة المعنية.
9- الاشتراك بفاعلية في اللجان الوطنية والعامة التي تتشكل لمتابعة قضايا الجمهور، والمساهمة في بلورة خطة اقتصادية واجتماعية وطنية عامة.
10- تعزيز الدور الميداني وخاصة في مواقع المواجهة وزيارة المتضررين والمشاركة في الفعاليات الجماهيرية التي تدعو لها قيادة الانتفاضة.
11- إعادة الاعتبار لقيم التطوع والجماهيرية وتفعيل المبادرات في هذا الاتجاه، وإعادة هيكلة الأوضاع التنظيمية لمعظم هذه المنظمات بما يتلاءم والأوضاع الناشئة على الأرض.
12- المساهمة في رفع الروح المعنوية للجمهور والقيام بفعاليات تعبئة وتوعية وتأهيل تمكن الفئات من التفاعل مع المتغيرات بإيجابية وتسهم بدورها بفعالية.

2.2.5 وسائل وطرق الرقابة الخارجية على المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة:

تتنوع أساليب الرقابة على المؤسسات الأهلية باختلاف الجهة التي تمارس العملية الرقابية نظراً لاختلاف الصلاحيات القانونية والإمكانيات الرقابية لتلك الجهات، وتشتمل أجهزة الرقابة الخارجية علي كل من وزارة الداخلية الفلسطينية وديوان الرقابة المالية والإدارية، إضافة إلى مدقق الحسابات الخارجي المستقل، وذلك كما يلي:

أولاً :أساليب وزارة الداخلية:

تعتبر وزارة الداخلية الفلسطينية صاحبة الحق في تسجيل وترخيص المؤسسات الأهلية في فلسطين، إضافة إلى حقها الطبيعي في متابعة ومراقبة عمل تلك المؤسسات للتأكد من التزامها بالقوانين والتعليمات المنظمة لعمل وأداء تلك المؤسسات، وهذا يعطيها صلاحيات تؤهلها لاتخاذ إجراءات رقابية وقائية تتعلق بالمؤسسات الأهلية تحول دون إساءة الاستغلال من قبل القائمين على عمل هذه المؤسسات وتتمثل فيما يلي: (شرف، 2006، ص47)

1. الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الداخلية لفتح أي حسابات مصرفية للمؤسسة وجعل التوقيع على المعاملات المصرفية لاثنين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، وذلك لمنع انفراد عضو واحد بالعمليات المالية، ومنع الحسابات المصرفية السرية.

2. ختم واعتماد دفاتر سندات القبض من وزارة الداخلية قبل البدء بتحصيل الإيرادات وذلك لضمان عدم التلاعب في تلك السندات أو استبدالها.
3. اشتراط موافقة وزارة الداخلية على جمع التبرعات وخاصة من الخارج.
4. إضافة إلى ذلك تمارس وزارة الداخلية الإجراءات الرقابية الأخرى المتعلقة بفحص السجلات المالية والتحقق من صحة التقارير المالية والإدارية.

ثانيًا :أساليب ديوان الرقابة المالية والإدارية:

يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بممارسة صلاحياته بالرقابة على المؤسسات الأهلية وذلك وفق ما يمنحه قانون هيئة الرقابة العامة لعام 1995 وخاصة المادتين 10 و11 تتمثل فيما يلي:

1. مراقبة حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة من ناحية الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامها بمراجعة مستندات ودفاتر وسجلات المتحصلات والمستحقات العامة والمصروفات، والتحقق من أن التصرفات المالية والقيود المحاسبية تمت بطريقة نظامية.
2. مراجعة الحسابات الختامية والمراكز المالية للوقوف على مدى صحتها وتمثيلها لحقيقة النشاط وإبداء أي توجيهات بشان الأخطاء.
3. مراجعة القرارات الخاصة بشؤون العاملين، فيما يتعلق بالتعيينات والأجور والمرتبات والعلاوات والترقيات.
4. مراجعة المنح والتبرعات والهبات للتأكد من اتفاقها مع القوانين واللوائح.
5. مراجعة العقود والمناقصات والاتفاقيات المعقودة مع الجهات الخاضعة للرقابة.
6. بحث المخازن وفحص دفاترها وسجلاتها.
7. بحث ومعرفة أسباب القصور في العمل والإنتاج، ومعرفة النظم المالية والإدارية.

ثالثاً: رقابة الجهات المانحة:

أدت التطورات في الأراضي الفلسطينية الخاصة بقضايا الفساد وانتشاره في المؤسسات الفلسطينية وإساءة استغلال الأموال العامة لخدمة مصالح وأهداف شخصية إلى تغيير الممولين لنظرتهم وعلاقاتهم مع المنظمات الأهلية في فلسطين ، ونتيجة لفقدان العديد من المؤسسات الممولة لعنصر الثقة والمصداقية تجاه المنظمات المحلية فقد أخذت تتعامل بطرق وأساليب جديدة تمكنها من رقابة ومتابعة البرامج والمشاريع التي تمولها لتضمن التزام المنظمات الأهلية ببنود اتفاقيات التمويل والأوجه المخصص لها، وهو ما أصبح يعرف برقابة الجهات الممولة، وقد

أخذت هذه الرقابة إشكالا عدة حسب استراتيجية وفلسفة المؤسسة كما يلي: (شرف،2005، ص22)

- تشترط بعض المؤسسات المانحة على المؤسسة الأهلية تعيين مدقق حسابات خارجي مستقل لمراجعة وتدقيق حسابات المشروع أو البرنامج الممول منها بشكل مستقل ومنفصل عن باقي أنشطة وبرامج المؤسسة الأهلية وتخصم أتعاب هذا المدقق من ميزانية المشروع.
- تقوم المؤسسات المانحة بتعين مدقق حسابات مستقل لمراقبة ومراجعة حسابات البرنامج وتدفع له مستحقاته من ميزانية المشروع وقد يكون مدقق الحسابات المستقل احد مؤسسات التدقيق المحلية ذات المصداقية والسمعة العالية أو قد يكون مؤسسة تدقيق عالمية ترسل مندوبين عنها لتدقيق حسابات البرنامج وتخصم كافة أتعابهم وسفرياتهم ومصاريف إقامتهم من موازنة المشروع.
- تشمل عملية التدقيق في المنظمات غير الحكومية على أكثر من عملية تدقيق القوائم المالية إلى عملية تقييم آلية التدقيق ومدى التزامها بالقوانين والإجراءات وشروط المنح للتأكد ما إذا كانت الأهداف والمهام تم تنفيذها بفاعلية وكفاءة (Granof, 2007,p623).

2.2.6مجال عمل ونشاطات المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة:

تتكون المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة من الجمعيات الأهلية والخيرية والمؤسسات غير الهادفة للربح سواء أكانت محلية أو دولية، وبلغ تعداد(887) منظمة وذلك وفق إحصائية وزارة الداخلية في قطاع غزة لعام 2010، وتعمل هذه المنظمات في تسعه عشر مجالاً تخدم بها المجتمع الفلسطيني، وقد تزايدت الحاجة إلى عمل هذه المنظمات وخصوصًا بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمجتمع الفلسطيني.

ووفق الجدول التالي الخاص بإحصائية المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة يظهر أن المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة بالقطاع عددها 67 منظمة، ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية المحلية (820) منظمة تعمل في ثمانية عشر مجالاً مختلفاً لخدمة المجتمع الفلسطيني، ومن أهم هذه المجالات وأكثرها هي المنظمات العاملة في المجال الاجتماعي (الإغاثي) حيث يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة بهذا المجال (401) منظمة.

جدول (1): المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة حسب نوع النشاط التي تمارسه

الرقم	نشاط المنظمة	عدد المنظمات
1	الجمعيات الطبية	36
2	جمعيات الأخوة	3
3	الجمعيات الاجتماعية	401
4	جمعيات الأمومة والطفولة	42
5	جمعيات حقوق الإنسان	7
6	جمعيات التعليم العالي	14
7	الجمعيات الأجنبية	67
8	الجمعيات النقابية	39
9	الجمعيات الزراعية	37
10	جمعيات الصداقة	3
11	الجمعيات العائلية والعشائرية	14
12	جمعيات التعليم	12
13	جمعيات الشباب والرياضة	55
14	جمعيات المعاقين	32
15	جمعيات إسلامية	34
16	جمعيات السياحة والآثار	2
17	جمعيات البيئة	12
18	جمعيات الثقافة والفنون	69
19	جمعيات الخريجين	8
المجموع الكلي للمنظمات=887		

*المصدر: وزارة الداخلية، 2010.

2.2.7النظام الأساسي للمنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين:

تشجع الدولة قيام الجمعيات الأهلية والخيرية والتي تقوم بدور مهم في خدمة الأعضاء والاحتياجات العامة للمجتمع، وتقوم الدولة بإصدار القوانين والتشريعات التي تضمن سير العمل في هذه المؤسسات، وتحقيق أهدافها تحت رقابة الدولة، وعند إنشاء المنظمة يتقدم المؤسسين إلى الجهات المختصة بالدولة(وزارة الداخلية) بنظامها الأساسي وكافة الأوراق الثبوتية اللازمة للحصول على ترخيص بإنشاء المنظمة، ويتضمن النظام الأساسي مجموعة من القواعد التي تحكم تنظيم عمل المنظمة وهي: (الوقائع الفلسطينية، 2000 ، ص460).

1- غرض التأسيس.
2- الجمعية العمومية.
3- مجلس الإدارة.
4- السنة المالية.
5- تعيين مدقق الحسابات.
6- نظام العضوية، وشروطها وحقوق وواجبات الأعضاء.
7- تصفية المؤسسة (الجمعية، أو النادي، أو النقابة).
8- اللائحة الداخلية التي يقترحها المجلس.
9- الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها.

2.2.8 النظام المحاسبي في المنظمات غير الحكومية:

تستخدم المنظمات غير الحكومية وحسب التعليمات التي تصدرها الدولة مجموعة مستنديه وسجلات دفترية، وتحضير كشوف مالية خاصة، والتنظيم المحاسبي يعتمد على مجموعة متكاملة من هذه السجلات والكشوفات المطلوبة لغرض الرقابة على أموال المنظمة، وقد خضع النظام المحاسبي في المنظمات غير الحكومية للتعديل والتغيير وسوف نستعرض قانون وزارة الداخلية المعمول به حتى الآن وهو الأحدث حيث يجب على المنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين وفق قرار وزير الداخلية رقم (2009/6) والذي يسمى النظام المالي للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية والذي شمل أحكاماً عامة هي:

1. تبدأ السنة المالية للجمعيات من أول يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من العام نفسه.
2. عملة الحسابات هي الشيكل (العملة المتداولة) أو ما يعادلها من عملات أخرى وباقي العملات تقيم عند التسجيل حسب سعر الصرف في تاريخ العملية.
3. يتم اعتماد أساس الاستحقاق لأغراض إعداد الحسابات الختامية ولا يتعارض هذا الأساس مع استخدام أساس الاستحقاق المعدل في بعض الأحيان ويقصد بأساس الاستحقاق المعدل أن يتم تسجيل الايرادات وقت تحصيلها والمصروفات وقت حدوثها.
4. كل المصروفات يجب أن تدعم بمستندات ووثائق تؤيد صحتها، وهذه المستندات يجب أن تكون أصلاً ولا تقبل الصورة إلا في حالات استثنائية.
5. كل مستند يتم تسديده يختم بختم (سُدد) حتى لا يصرف مرة أخرى.

6. التبرعات العينية تعامل كالمشتريات مخزنياً ويتم تقييمها على حساب سعرها في السوق في حيته وتدعم بسند استلام مخزني وفور استلامها دون تأخير وتقابل بالإيرادات كتبرع ويصدر بها سند قبض مقابل تبرع عيني وسند صرف في حالة توزيعها.
7. تشكل لجنة للجرد لا تقل عن ثلاثة أعضاء يرأسها عضو مجلس إدارة وتكون الأصول عهدة على مجلس الإدارة أو أي شخص آخر حسب الصلاحيات والتصريح بالاستخدام.
8. أي مصروف يجب أ يكون مدعم بمستند رسمي (فاتورة) وطلب شراء موقع من أمين الصندوق أو من يفوضه وإيصال صرف موقع من الجهة الموردة وأي مستندات أخرى تكمل المجموعة المستندية.
9. مستحقات العاملين وهي عبارة عن مكافأة نهاية الخدمة تعتبر مصروف مستحق على الجمعية ويجب فتح حساب لمخصص نهاية الخدمة وإيداعه في حساب مستقل عن باقي حسابات الجمعية في البنك، ويمكن دفعه بشكل سنوي للعاملين وفقاً لسياسة الجمعية أو الهيئة.
10. مجلس إدارة الجمعية هو الجهة الوحيدة المخولة بقبول التبرعات أو رفضها على أن تكون ضمن أهداف الجمعية المعتمدة في النظام الأساسي.
11. يجب اعتماد مدقق حسابات خارجي لمراجعة حسابات الجمعية والمصادقة عليه سنوياً بواسطة الجمعية العمومية.
12. يجب تقديم الميزانية العمومية لجهات الاختصاص في وزارة الداخلية مدققة من مدقق الحسابات الخارجي في موعد أقصاه 4/30 من بداية العام التالي.
13. تلتزم إدارة الجمعية بسداد ضريبة الدخل المستحقة على العاملين فيها.

كما نص النظام على وجود مجموعة أساسية من المستندات والدفاتر المحاسبية وهي كالتالي:

أولاً: المجموعة المستندية: تقوم المنظمة المعنية بطبع عدد من المستندات اللازمة التي تحمل اسمها وأهم عناصر المجموعة المستندية هي:

1. سند قبض.
2. سند استلام مواد عينية
3. أمر صرف.
4. سند صرف.
5. طلبية صرف من المخازن.

6. سند صرف من المخازن.
7. طلب شراء.
8. سند فحص واستلام.
9. سند إدخال للمخازن.

ثانياً: المجموعة الدفترية: وتنقسم إلى:

سجلات بيانية وإحصائية: وهي السجلات التي تساعد المنظمة على الحصول على البيانات والإحصاءات اللازمة حيث تعتبر هذه السجلات سجلات قانونية يمكن الرجوع إلى محتوياتها عند الرقابة ومن أهم هذه السجلات هي:

1. سجل الأعضاء.
2. سجل محاضر جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.
3. سجل الوارد والصادر حيث يتم تدوين المراسلات الصادرة والواردة وحفظها.

أ- سجلات محاسبية: تتمثل هذه السجلات فيما يلى:

1. سجل اليومية العامة.
2. الأستاذ العام (صندوق-إيرادات-مصروفات)
3. سجل حركة الصندوق
4. سجل الاصول الثابتة.
5. بطاقة حركة الصنف للمخازن.

كما نص القانون أنه يمكن الاستغناء عن السجلات في البند الأول والثاني في حالة إدارة نظام مالي محوسب لدى الجمعية مع الاحتفاظ بسجل الأستاذ كامل وسنوي لكل حساب، كما أنه على المؤسسة تخزين المعلومات الالكترونية بطريقة صحيحة وسليمة والاحتفاظ بها في مكان آمن.

2.2.9 أهداف المحاسبة في المنظمات غير الحكومية:

من أهم الأهداف التي تسعى المحاسبة لتحقيقها في المنظمات غير الحكومية هي: (كراجة، وآخرون، 2001، ص13-14)

- توفير المعلومات اللازمة لأعداد الحسابات الختامية.
- مساعدة الإدارة علي اتخاذ القرارات المناسبة من خلال توفير المعلومات والبيانات الكاملة.
- توفير المعلومات الضرورية للاستفادة منها من قبل الدولة.
- مساعدة الإدارة على الرقابة على أموال المنظمة.
- توفير المعلومات كالتزام على المنظمة الخاصة من الناحية المالية.
- توفير المعلومات لأغراض الرقابة الإدارية.

2.2.10 القوائم المالية في المنظمات غير الحكومية:

تقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين على إعداد حسابات الختامية وميزانية العمومية في نهاية العام، وذلك وفق قرار وزير الداخلية رقم (2009/6) والذي يسمى النظام المالي للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وهي كما يلي:

- حساب الإيرادات والمصروفات(بيان الأنشطة): تعد الجمعية في نهاية الفترة المالية قائمة بالإيرادات والمصروفات التي تحل محل قائمة الأرباح والخسائر في المنشآت التجارية، وهذا الحساب يعد وفق أساس الاستحقاق ويكون مديناً بالمصاريف والأعباء التي تتحملها الجمعية، ودائنا بالإيرادات المختلفة التي تحصل عليها الجمعية، وزيادة الإيرادات عن المصاريف يمثل فائض الإيرادات، والعكس يسمى العجز أي زيادة المصاريف على الإيرادات.
- الميزانية العمومية: تقوم المؤسسات غير الربحية في نهاية العام بإعداد الميزانية العمومية بنفس الطريقة التي تعد بها في باقي المشروعات الاقتصادية وذلك بعد إعداد حساب الإيرادات والمصروفات، ولكن الفرق الجوهري هو استبدال حساب الفائض العام الذي يمثل صافي القيمة ليحل محل حساب رأس المال في جانب الخصوم، وتبوب في الميزانية عناصر الأصول والخصوم بنفس الطريقة في المشروعات الاقتصادية الأخرى.
- قائمة التدفقات النقدية: يتم إعداد وتصنيف الأنشطة في قائمة التدفقات النقدية من حيث صافي تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية

وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

- قائمة الايضاحات المتممة للقوائم المالية: وهي القائمة التي توضح أي ملاحظات تتعلق بالسياسات والاجراءات المالية الخاصة بالمؤسسة.

2.3 العرض والإفصاح المالي داخل المنظمات غير الحكومية:

2.3.1 مفهوم الإفصاح المالي:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها: اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشآت كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشاة وعلى المستوى القومي الاقتصاد الوطني (جربوع،2001).

يركز الافصاح على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف الشفافية وتوضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بشكلٍ يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات. وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته. ومن المشار إليه ظهور الكثير من التفسيرات المرافقة للإفصاح، حيث نجد أنه من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالبا ما تقترن بألفاظ أخرى، يعني الإفصاح هو إعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، ويختص الإفصاح بالمعلومات سواء تلك التي في القوائم ذاتها أو في الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية. ويعبر الإفصاح عموماً في إعداد التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل مما يتعين الإفصاح عن المعلومات إذا كان من شأن إغفالها تشويه مغزى ما تقدمه للمستفيدين والمستخدمين للتقارير المالية، كذلك عرض للمعلومات الهامة للطوائف المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها، هذا وقد عكس الفكر المحاسبي والاقتصادي ضرورة وأهمية الإفصاح من خلال توضيح الطريقة التي تتلاءم مع كمية المعلومات وأهميتها حيث تقتضي متطلبات الإفصاح العامة ضرورة اشتمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية

التي يتم إعدادها في ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها (أبو حمام، 2009).

أما عن الافصاح في داخل منظمات المجتمع المدني فهي تدخل ضمن إطار الشفافية والذي يعتبر مبدأ شامل وجوهري وهو أساس العلاقة السليمة بين الدولة والمجتمع الأهلي، فالدولة مسئولة أمام مواطنيها وواجب عليها أن تقدم لهم البيانات والتقارير الصحيحة عن أعمالها والمجتمع الأهلي هو الآخر مسئول أمام هيئاته المرجعية وأمام الدولة ولا يمكن الحديث عن نظام شامل لمسائلة يتم تطبيقه من طرف واحد إذ أن المسائلة والمحاسبة والشفافية من أهم موضوعات الحكم السليم وأخلاقيات المجتمع المدني كما أنه لا توجد ديمقراطية حقيقية بدون مسائلة ومحاسبة شفافة، إن من أهم واجبات هيئات المجتمع المدني أن تقدم تقارير دورية عن أعمالها ونشاطاتها وميزانياتها إلى الهيئات المرجعية والى الدولة في إطار عملية مهنية إدارية ومالية متفق عليها إن مراقبة الدولة للنشاطات المجتمع المدني وميزانياته واهدافه لا تعني نظام للمراقبة والتفتيش أو مبدأ للثواب والعقاب بقدر ما هي عملية تستهدف المراجعة والتقييم وانسجام نشاطات المؤسسة مع خطتها الإدارية والمالية كما تستهدف التأكيد من عدم وصول امتيازات أو نشوء مصالح معينة لا تنسجم مع أهداف وتعريف المؤسسة الأهلية، علاوة على ذلك فمنظمات المجتمع المدني تهدف إلى توسيع مجالات تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ولا يمكن لمثل هذه القضايا أن تتحقق بدون تكريس مبدئي الشفافية والمسائلة (عبد الهادي، 2004).

وقد تحدثت معايير المحاسبة الدولية عما أسمته بالإفصاح العادل في معيار المحاسبة الدولي الأول وحددت به متطلبات الإفصاح كما يلي:

1 اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وملائمة وموثوق بها.
2 محاولة الثبات على هذه السياسات.
3 تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوق بها وقابلة للمقارنة.
4 تقديم إفصاحات إضافية عندما تشعر إدارة المنشأة أو مدقق حساباتها الداخلي أو الخارجي بأن متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية غير كافية، وذلك لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات وأحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة (معيار المحاسبة الدولي، رقم 1، فقرة 15).

2.3.2أنواع الإفصاح:

وقد تم تصنيف الافصاح إلى سته أنواع على النحو التالي: (أبو حمام، 2009، ص48-49)

- **الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
- **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.
- **الإفصاح التثقيفي(الإعلامي):** هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل :الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.
- **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات

على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

2.3.3 أهداف الإفصاح:

يمكن تلخيص أهداف الافصاح في الآتي: (أبو حمام، 2009، ص 51)

- حماية الاستثمارات الخاصة بالأموال العامة أو الخاصة.
- تنمية الاستثمارات.
- جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء أكانت هذه الاستثمارات داخلية أو خارجية.
- حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف.
- إطلاع المقرضين الحاليين أو المستقبليين على الأوضاع المالية لهذه الشركات.
- تجنيب الاقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة.

ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فأنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية: (جربوع،2004)

الشمولية: تشير هذه الخاصة إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفهام، لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.

الدقة: من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة، موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.

الملاءمة: ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.

التوقيت: يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لا بد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.

الوضوح: الوضوح هو خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة.

2.3.4العرض والإفصاح للمنظمات غير الحكومية ضمن المعيار الدولي رقم (117):

يهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بخصوص المنظمات غير الربحية بكيفية قيام هذه المنظمات بإبراز وضعها المالي ونتائج عملياتها من خلال التقارير التي تقوم بإعدادها. وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1993 بإصدار المعيار رقم 117 والذي يختص بالتقارير المالية الخاصة بالمنظمات غير الربحية، وقد أسس هذا المعيار لشكل ومحتويات هذه التقارير المالية. وقد أظهر هذا المعيار بأن المنظمات غير الربحية عليها أن تصدر ثلاث تقارير مالية أساسية وهي:

- قائمة الوضع المالي (الميزانية).
- قائمة الأنشطة
- قائمة التدفقات النقدية.

كما أنه وفق المعيار رقم 117 فإن المنظمات غير الحكومية يجب عليها أن تصنف صافي اصولها إلى ثلاث أنواع وذلك بناء على وجود أو غياب القيود المفروضة من الممولين وهي كالتالي:

1. صافي أصول غير مقيدة.
2. صافي أصول مقيدة مؤقتاً: وهي الموارد التي يجب استخدامها لأهداف محددة أو فترة محددة أو عندما تتحقق أحداث معينة.
3. صافي أصول مقيدة: وهي كالوقف من حيث المبدأ حيث تكون مخصصة لهدف واحد أساسي حيث يكون هذا الوقف كإيراد مخصص للصرف على هذا الهدف (Granof,2007,p481).

2.3.5القوائم المالية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية وفق المعايير الدولية المحاسبية:

وقد تم تحديد أربعه قوائم مالية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية إضافه إلى قائمة خاصه بالإيضاحات المالية، وفيما يلي ملخص عن كل قائمة على حده (Engstrom,2004):

أولاً: قائمة المركز المالي:

تعبر هذه القائمة عن الأصول والالتزامات وصافي الأصول، ويتم ترتيب الأصول حسب السيولة أو يمكن إعداد قائمة للتصنيف، حيث يجب تصنيف صافي الأصول حسب تقيدها (مقيدة/ مقيدة مؤقتاً/ دائمة التقيد)، وليس مهماً أن يتم تحديد أي الأصول أو الالتزامات مقيد أو غير مقيد. ويجب أن تشمل هذه القائمة إجمالي الأصول مرتبة حسب السيولة وإجمالي الالتزامات مصنفة حسب المدة، ويستبدل حقوق الملكية بقائمة توضح صافي الأصول المقيدة أو المعتمدة مؤقتاً أو غير المقيدة.

بعض المنظمات تقوم بعمل قوائم إضافية تفصيلية لتوضح صافي الأصول مثل صافي الأصول المعدة لأهداف معينة أو الأصول غير المقيدة المستخدمة في امتلاك معدات وتجهيزات.

ثانياً: قائمة الأنشطة:

ويمكن إعدادها باستخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة وذلك وفق تصنيف FASB للاستثمار والتشغيل والتمويل. ويتم من خلال الطريقة غير المباشرة يتم المقارنة/ التسوية بين إجمالي صافي الأصول وبين صافي النقدية المستغلة أو المستخدمة للأنشطة التشغيلية.

المساهمات والاستثمارات المقيدة والتي يتم استخدمها لأهداف طويلة الأمد يتم تسجيلها كأنشطة مالية، ووفق المعيار رقم (FASB 117) فإنها تبرز مرونة في التعامل مع هذه القائمة حيث يوجد لها نماذج متنوعة، وتشمل هذه القائمة الإيرادات والمصاريف بالإجمالي والخاسرة والربح كصافي (عجز/ فائض). ويجب أن تسجل المصاريف مصنفة حسب الوظيفة، وتختلف تصنيف المصاريف فقد تكون حسب البرامج، الإدارة عامة، تجنيد الأموال، تطوير عضوية.

ثالثاً: قائمة وظائف المصاريف (Statement of Function Expenses):

وهي قائمة مطلوبة من المنظمات الصحية والتعاونية وتقدم هذه القائمة مصفوفة خاصة بالمصاريف مصنفة حسب الوظيفة/البرامج/الأنشطة ومن ناحية أخرى تكون المصاريف مصنفة حسب طبيعتها كرواتب/تجهيزات/ سفريات.

رابعاً: قائمة التدفقات النقدية:

ويتم فيها تصنيف التدفقات النقدية حسب كيانات الأعمال الموجودة داخل المنظمة مثل تدفقات تشغيلية أو تدفقات استثمارية أو تدفقات تمويلية.

ووفق المعيار FASB 117 فإن تدفقات المانحين النقدية والتي يجب استخدامها لأهداف طويلة المدى يتم تصنيفها كتدفقات نقدية ذات أنشطة تمويلية.

خامساً: ملاحظات إيضاحية: والملاحظات الإيضاحية مطلوبة لكل معايير المحاسبة داخل المنظمات غير الحكومية وفق FASB وهناك متطلبات إضافية أخرى وهي:

1. سياسات الإفصاح المتعلقة بتسجيل الهدايا المقيدة والمصروفة في نفس الفترة أو التبرعات التأسيسية المسجلة بتقيد أو غير مقيدة.
2. معلومات تفصيلية حول طبيعة الموارد المقيدة دائماً أو مقيدة بشكل مؤقت.
3. المبالغ الموعودة وغير المقيدة والمستلمة خلال أقل من سنة أو من سنة إلى 5 سنوات أو أكثر من 5 سنوات.
4. المبالغ المخصصة للوعود المقبوضة غير المحصلة.
5. إجمالي المبالغ الموعودة بشروط.
6. تحديد المبالغ المخصصة لكل الوعود المشروطة والتي لها نفس التركيب (الشكل).

وتعتبر الملاحظات الإيضاحية مفصلة لأنها تزودنا بتصنيفات مفصلة، تفاصيل الاستثمارات، مصاريف مفصلة حسب الوظيفة وطبيعة المصروف.

2.3.6 تقييم أداء المنظمات غير الحكومية:

يتم تقييم الأداء في الشركات التجارية من خلال الربح أو الخسارة المحققة في آخر العام والتي يتم تحديدها من خلال التغير في الأصول أول العام ونهايته. أما في المنظمات غير الربحية فلا يوجد معيار ربح/ خسارة، وإنما يوجد فائض أو عجز وهذا لا يعتبر معيار لتقييم الأداء، ولذلك توجب وجود مقياس خاص لتقييم الأداء المالي للمنظمات غير الحكومية وهو عبارة عن نسب مالية تشتمل على نسبة مصاريف البرامج إلى إجمالي المصاريف، ويتم احتساب هذه النسبة من

خلال القوائم المالية، حيث تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المنظمات غير الحكومية في استغلال الموارد لأداء المهام الإدارية وتجنيد الأموال. ونظراً لأهمية هذه النسبة فإنها تؤخذ بعين الاعتبار عند تخصيص المصاريف للبرامج والمصاريف المساندة (الإدارية)، ولذلك فإن على المنظمات غير الحكومية أن تحتفظ بسجلات مفصلة لتحديد تبعية المصاريف.

ولعل أهم الأسئلة التي يحتاج الممول الإجابة عليها عند تقييم المنظمة غير الربحية هي كيفية قيام المنظمات بتخصيص إيراداتها من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية مقارنة بالمصاريف الإدارية ومصاريف تجنيد الأموال (Granof,2007, p520-521).

من أجل ذلك فقد كان هناك نسب خاصة لتقييم أداء المنظمات غير الربحية، وهي كالتالي:

1.نسبة تجنيد الأموال Fund raising ratio

وتقيس هذه النسبة نسبة مصاريف تجنيد الأموال إلى إجمالي العوائد المتوقع الحصول عليها للمنظمة مقارنة بالمنظمات العاملة في نفس المجال، ويفضل أن لا تزيد هذه عن 35% حيث أن بعض المنظمات تحقق عوائدها من خلال تبادل عمليات مما يؤدي إلى عدم وجود مصاريف خاصة لتجنيد الأموال، وهناك منظمات أخرى ترتكز عملياتها على توفير الدعم وبذلك فإن عوائدها تصرف بشكل كبير على عملية تجنيد الأموال ورواتب إدارية.

2.نسبة البرامج Program ratio

وتقارن هذه النسبة بين المصاريف المخصصة لتحقيق أهداف البرامج وبين المصاريف الإدارية ومصاريف تجنيد الأموال ويفضل أن تكون هذه النسبة على الأقل 65% من إجمالي المصاريف.

ومن أهم الفوائد الخاصة بالتحليل المالي للمنظمات غير الحكومية هي التعرف على قدرة المنظمة على تحقيق عوائدها بشكل خاص وتحقيق استمرارية (Stability) استقرار لمواردها التمويلية. ومن أهم المؤشرات لقياس الاستمرارية هما: (Granof,2007,p481)

أ- نسبة المنح والمساهمات Contributions and grants ratio

وتشير هذه النسبة المئوية إلى مدى مساهمة المنح والمساهمات في تحقيق إجمالي العوائد، وترتكز أهميه هذه النسبة في ايضاح خطورة تدفق العوائد.

ب- نسبة عوائد الخدمات Revenue from services ratio

وهي النسبة المكملة لنسبة المنح والمساهمات، وتشير هذه النسبة للعوائد المخصصة والناتجة عن الرسوم والاستقطاعات من البضائع والخدمات التي تقوم بها المنظمة إلى إجمالي عوائد المنظمة. وعموماً وليس دائماً فإن المنح والمساهمات أكثر خطورة وتأثير على استمرارية المنظمات، وذلك لأنها ترتكز على التمويل الخارجي المقدم للمنظمة، بينما أن عوائد الخدمات والرسوم هي عوائد

داخلية من أنشطة المنظمة وتشير إلى مقدرة المنظمة بالاستمرار في أداء أنشطتها دون الحاجة إلى تمويل خارجي.

لا توجد قواعد محددة للنسب المفروضة للمنح والهبات ولكنها تعتمد حسب طبيعة المنظمة أو المؤسسة، فالمنظمات والمعاهد التي تفرض رسوم على خدماتها تكون النسب فيها مختلفة عن المنظمات التي تعتمد بشكل أساسي على التبرعات. وتتبع أهمية هذه المؤشرات من إمكانية مقارنة هذه النسبة للمنظمة وبين نسب المنظمات العاملة في نفس المجال أو مقارنة النسبة للمنظمة على مر السنوات، كما أنها تساعد في تحديد نسب التمويل الخاصة بكل نوع من أنواع المنظمات العاملة بقطاع محدد.

2.3.7أهداف التقارير المالية في المنظمات غير الحكومية:

وتهدف التقارير المالية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والمعدة وفق المعايير الدولية للمحاسبة إلى التالي (Granof, 2007,p21):

- تزويد الممولين الحاليين والمحتملين وأي مستخدمين آخرين بمعلومات مفيدة تساعدهم على اتخاذ قرارات منطقية في تخصيص موارد المنظمة.
- تزويد الممولين الحاليين والمحتملين وأي مستخدمين آخرين بمعلومات تساعدهم على تقييم الخدمات التي تقدمها المنظمة غير الحكومية وتقييم قدرة المنظمة على الاستمرارية في أداء مهامها.
- تزويد الممولين الحاليين والممولين المحتملين والمستخدمين الآخرين بمعلومات مفيدة تساعدهم على تقييم أداء مدراء المنظمة وكيفية قيامهم بعملية الإشراف والمتابعة وتوزيع المهام.
- تزويدهم بمعلومات حول الموارد الاقتصادية والالتزامات وصافي موارد المنظمة التي تؤثر على العمليات والأحداث داخل المنظمة بشكل يغير من الموارد والفوائد من هذه الموارد.
- تزويدهم بمعلومات حول أداء المنظمة خلال الفترة التي تغطيها التقارير والتي تساعد على التنبؤ بالتغيرات في الموارد إضافة إلى معلومات حول الإنجازات والخدمات التي تقدمها المنظمة.
- تزويدهم بمعلومات عن كيفية التزام وصرف المنظمة لمواردها السائلة وأثرها على توفر السيولة داخل المنظمة.
- تساعد المستخدمين على فهم المعلومات المالية المقدمة وذلك من خلال الايضاحات والتفسيرات المالية الموجودة بالإيضاحات.

2.3.8 الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية للمنظمات غير الحكومية:

يختلف مستخدمو المعلومات المحاسبية في تنظيمات قطاع الأعمال عنهم في المنظمات غير الحكومية، حيث يتنوع المستخدمون بين مستخدمين خارجيين وداخليين. ويتم إعداد التقارير المالية للمنظمات غير الحكومية من أجل أربع أنواع من المستخدمين الأساسين: (Razek, 2004, p.504)

1. إدارة المنظمة والموظفين العاملين داخلها.
2. الجهات الحكومية المسئولة عن متابعة عمل المنظمات غير الحكومية.
3. المانحين وأي متبرعين لأنشطة المنظمة.
4. الجمعية العمومية المؤسسة للمنظمة غير الحكومية.

2.4 التمويل دخل المنظمات غير الحكومية المحلية

تعتبر مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل المؤسسات الأهلية وتحد من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المؤسسات الأهلية، وتتأثر مسألة الحصول على التمويل بالاستراتيجيات والأهداف المعلنة للجهات المانحة للدعم، الثنائية ومتعددة الأطراف بل وتتأثر بخطط العمل والأولويات والأنشطة المقترحة من قبل صناديق التمويل الإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها التي تحرص على تقديم الدعم الفني والمادي للمنظمات غير الحكومية.

2.4.1مفهوم وأهمية التمويل داخل المنظمات غير الحكومية:

يقصد بتمويل الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والأهلية تزويدها بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، وتتنوع مصادر وأنواع تمويل المؤسسات الأهلية منها على سبيل المثال الدعم الدوري والإعانات الإنشائية، والتطويرية.

وتعود أهمية التمويل داخل المنظمات لعوامل متعددة منها: (نيازي، 2004)

- المال هو العنصر الأساس لاستمرارية المنظمة الاجتماعية، وهو القوة الدافعة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها وأنشطتها.

- يعتبر استقرار المركز المالي للمنظمة من أهم العوامل المساعدة في ارتفاع مستوى الأداء وتحسن نوعية الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسة، كما أنها عامل أساسي في تقديم خدمات جديدة وتطوير الخدمات القائمة.
- تستخدم الأموال في أمور متعددة منها إقامة المنشآت وتجهيزها ودفع أجور العاملين، وشراء الخامات اللازمة لتوفير الإنتاج والخدمات وتحقيق أهداف المؤسسة.

وتتأثر فرصة الحصول على التمويل كذلك بنوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات غير الحكومية، سواء كان التمويل من جهة محلية أو دولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقاً كبيراً في الحصول على التمويل اللازم. وفي الكثير من الأحيان يرتبط التمويل بشروط عديدة منها جودة المشاريع المقدمة والمدروسة تقنياً وإمكانية تنفيذها، طريقة عرض المشاريع حسب المخططات المقبولة، ومن هذه الشروط أيضاً وجود الكادر البشري اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقدمة إلى جهات التمويل، ومنها مطابقة نوعية الأنشطة المقدمة والمقترحة مع أهداف وأولويات الجهة الممولة (الهيتي، 2006).

ويظهر الجدول (2) النسبة المئوية للمساعدات الخارجية التي تلقتها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بين الفترة 1999 حتى عام 2008 وذلك بالمقارنة مع إجمالي المساعدات التي تم توجيهها إلى الأراضي الفلسطينية، وقد تم تقريب المبالغ إلى أقرب مليون دولار، والنسب إلى أقرب عشر بالمائة.

جدول (2): المساعدات الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية كنسبة مئوية من إجمالي المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

السنة	تقديرات المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية/البنك الدولي	تقديرات المساعدات الخارجية للمنظمات غير الحكومية/وزراة التخطيط	نسبة المساعدات المقدمة للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية من إجمالي المساعدات الخارجية
1999	516	48	**9.3**
2000	637	55	**8.6**
2001	869	93	**10.7**
2002	1,616	103	**6.3**
2003	972	65	**6.7**
2004	1,115	57	**5.1**
2005	1,116	218	**19.5**

2006	1,450	196	**13.5**
2007	1,876	213	**11.4**
2008	3,250	258	**7.9**
الإجمالي	**13,417**	**1,305**	**9.7**

*المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بيانات التقارير الفصلية 1999-2008.

ويظهر الجدول السابق إجمالي المساعدات التي تم توجيهها إلى الأراضي الفلسطينية ونسبة المساعدات لقطاع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية تتقلب من عام إلى آخر. ووفق تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن معدل السنوات العشر للمساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية تبلغ ما يعادل 10% من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة للأراضي الفلسطينية.

2.4.2مصادر التمويل:

تعددت مصادر التمويل للمؤسسات الفلسطينية من مصادر تمويل إقليمية ودولية (دول ومؤسسات إقليمية)، ومن أمثلة ذلك الصندوق العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أوبك، الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية، وصناديق ووكالات...الخ (نخلة، 2004، ص37).

وتشير دراسة أعدها مركز تطوير المؤسسات الأهلية (2009) أن قنوات المساعدات للمؤسسات الأهلية الفلسطينية تتمثل في التالي: (ديفوير، ترتير،2008، ص 97)

المساعدات الثنائية: تقدم مباشرة من دولة أو منظمة مانحة إلى الجهة المتلقية للمساعدة، ومن أمثلة ذلك، الشراكة بين الحكومة الدنماركية ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.

المساعدات المتعددة الأطراف (المؤسسات الأممية): هي المساعدات التي تتم عبر صندوق مشترك يتم توجيهه فيما بعد عبر منظمة دولية، ومثال على ذلك المساعدات القادمة عبر المفوضية الأوروبية.

المساعدات الدولية الحكومية: تتلقى هذه المنظمات الدولية الأموال من الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل تنفيذ المشاريع الخاصة بهم أو بالشراكة مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

أظهرت دراسة معهد ماس لعام 2009 إلى أن مصادر إيرادات المنظمات غير الحكومية تعتمد بشكل كبير وأساسي على المساعدات الخارجية كما يظهر في الجدول رقم (3).

الجدول (3): مصادر إيرادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للأعوام (2006،1999، 2008)

المصدر/السنة	1999 %	2006 %	2008 %
مساعدات خارجية	46.8	60.9	78.3
إيرادات ذاتية	28.8	21.5	12.4
تمويل من السلطة الفلسطينية	4.9	0.7	0.8
تبرعات من فلسطيني 1948	1.4	3.7	0.1
تبرعات من فلسطيني الشتات	5.5	3.2	2.3
غيرها	1.8	0.7	0.8
المجموع	**100**	**100**	**100**

*المصدر: تقارير معهد ماس للأعوام 2009،2007،2001.

ويظهر الجدول رقم (3) تراجعاً حاداً في كافه مصادر التمويل لصالح المساعدات الخارجية لتصل في اعتمادية المنظمات غير الحكومية على المساعدات الخارجية في عام 2008 إلى ما يقارب 78.3%. كما يظهر الجدول استمرار الايرادات الذاتية بالانخفاض بشكل حاد لتصل إلى ما يبلغ 12.4% في عام 2008، بعد أن كانت 21.5% في عام 2006. ويستمر هذا التناقص وإن كان بشكل أقل على كافه مصادر التمويل الأخرى أما بالنسبة للمساعدات من فلسطيني 1948 والسلطة الفلسطينية "وآخرون" فإنها تتقلب بشكل طفيف وتبقى هامشية وغير ذات شأن بالنسبة لمجمل إيرادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والتي تشكل عادة أقل من 1%.

2.4.3تتبع المساعدات الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية حسب الجهات المانحة:

أظهرت دراسة (ديفوير، وترتير، 2009، ص41-42) اختلاف مجموعات الجهات المانحة من حيث كمية ونوع المساعدات المقدمة لفلسطين على مدار السنوات العشر (1999-2008)، وقد صنف الممولين إلى مجموعة من الممولين الرئيسين وهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول العربية وبلدان أخرى والمؤسسات الأممية.

ويظهر الجدول رقم (4) نسبة كل ممول من هؤلاء الممولين نسبة إلى المساعدات الخارجية التي تتلقها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

الجدول (4): تمويل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حسب تجمع الممولين (1999-2008)

السنة	الاتحاد الأروبي	الولايات المتحدة	الدول العربية	بلدان أخرى	المؤسسات الأممية	المجموع
1999	%64.43	%12.41	%8.20	%4.25	%10.71	%100
2000	%62.42	%10.67	%4.46	%0.89	%21.56	%100
2001	%42.14	%6.89	%14.4	%2.40	%34.16	%100
2002	%49.33	%6.08	%16.96	%1.68	%25.95	%100
2003	%40.61	%7.66	%18.47	%4.25	%29.02	%100
2004	%58.06	%7.94	%13.51	%1.82	%18.66	%100
2005	%59.53	%5.40	%12.10	%5.25	%17.72	%100
2006	%62.10	%4.99	%9.13	%3.48	%20.30	%100
2007	%70.44	%3.39	%8.89	%3.30	%13.98	%100
2008	%67.87	%4.32	%10.70	%4.96	%12.23	%100

*المصدر: دراسة ديفوير وترتير، ماس 2009، صفحة 118.

وقد أظهر الجدول السابق أن الدول المانحة الأوروبية هي أكبر الجهات المانحة لقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وذلك بنسبة (67.87%) من إجمالي التمويل في عام 2008. وتشمل مجموعة الدول الأوربية المانحة تلك الدول التي لم تنضم للاتحاد الأوروبي، كما

تضم المنظمات الأوروبية غير الحكومية الدولية والهيئات المختلفة للاتحاد الأوروبي. وقد تراجع التمويل الأوروبي خلال فترة الانتفاضة (2001–2005) بنسبة 22.7% عن الفترة السابقة (1999–2000) وعلى وجه التحديد عندما كانت الحاجة المحلية للمساعدات الخارجية في أعلى درجاتها. وكانت هناك زيادة طفيفة في التمويل الأوروبي في ذروة الانتفاضة (2001–2002)، مما يشير إلى توجيه أوروبا لمساعداتها عبر المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية خلال تلك الفترة، وبين الفترة الثانية (2001–2005) والفترة الثالثة (2006–2008) تنامى التمويل الأوروبي بنسبة 98%.

أما مساعدات الولايات المتحدة للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية فإنه الجدول يظهر أن ما نسبته (4.3%) هي مساهمة الولايات المتحدة في المساعدات الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في عام 2008. ولعل أهم أسباب تدني هذا التمويل هو أن الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) تركز في أنشطتها على القطاع الخاص والبلديات بدلاً من المنظمات غير الحكومية، كما أنها ومنذ ظهور "الشهادة ضد الإرهاب" فقد عملت الوكالة الأمريكية للتنمية لدعم المنظمات غير الحكومية الدولية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها مثل أنيرا وCHF. وفي هذه الحالة تقوم هذه المؤسسات بدعم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ولذلك يتم التصنيف من قبل المنظمات غير حكومية الفلسطينية مصدر التمويل أوروبي وليس أمريكي.

أما المساعدات الأممية/منظمات الأمم المتحدة (متعددة الأطراف) والذي يتم توزيعه من خلال منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي، فإن هذا النوع من التمويل يرتبط في علاقة سلبية ارتفاعاً وانخفاضاً، ففي الوقت الذي انخفضت فيه المساعدات الأوروبية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية خلال الانتفاضة فإن المساعدات الخارجية عبر منظمات الامم المتحدة ازدادت، وقد أدى الاضطراب السياسي إلى تحول المساعدات الخارجية بعيداً عن التنمية باتجاه البرامج الإغاثية.

أما مساعدات الدول العربية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية فإنها على عكس التمويل الأوروبي والأمريكي، فإن هذه المساعدات للمنظمات غير الحكومية قد زادت بشكل كبير إبان الانتفاضة، حيث كانت تشكل حوالي (4.5%) من إجمالي المساعدات، إلا أنها ازدادت إلى ذروة بلغت حوالي (18.5%) في العام 2003 وعندما بدأت حده الانتفاضة بالتراجع تراجعت معها المساعدات العربية إلى 10% من إجمالي المساعدات في عام 2008.

2.4.4التمويل الخاص بالجهات المانحة الحكومية وغير الحكومية:

وفق دراسة (ديفوير، وترتير، 2009، ص 42-43) فقد تم فرز المانحين إلى مجموعتين رئيستين وهما مجموعة حكومية ومجموعة غير حكومية، وقد ادرجت المؤسسات متعددة الأطراف (الأممية) في فئة الجهات المانحة الحكومية.

وتقدم الجهات المانحة الخارجية غير الحكومية الدولية أقل من النصف بقليل من المساعدات الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية حتى عام 2001 ومن ثم اتجهت صعوداً، كما أظهرت دراسة ديفوير وترتير أن الجهات المانحة غير الحكومية ساهمت في 55.2% في مجموع المساعدات للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في 2008. ويظهر الجدول رقم (5) اتجاهات المانحين حسب التصنيف. كما يتبين أيضاً من خلال الجدول أنه مع بداية الانتفاضة الثانية (2001) زادت مساهمات الجهات المانحة غير الحكومية بشكل كبير من 40.1% إلى 62% ومن ثم استمرت مساعدات الجهات المانحة غير الحكومية أعلى من المساعدات الحكومية.

جدول (5): المساعدات الحكومية مقابل المساعدات غير الحكومية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

السنة	مؤسسات حكومية	مؤسسات غير حكومية	المجموع
1999	%52.09	%47.91	%100
2000	%61.14	%38.86	%100
2001	%59.9	%40.1	%100
2002	%38.0	%62.0	%100
2003	%42.3	%57.7	%100
2004	%44.9	%55.1	%100
2005	%41.7	%58.3	%100
2006	%41.1	%58.9	%100
2007	%48.2	%51.8	%100
2008	%44.8	%55.2	%100

*المصدر: دراسة ديفوير وترتير، ماس 2009، صفحة 119.

2.4.5 المساعدات الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية حسب القطاع:

يفصل الجدول التالي توزيع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في عامي (1999-2006) بناء على القطاع الأساسي للعمل وكذلك على أساس نسبة التمويل الخارجي في موازناتها الإجمالية (ديفوير، وترتير، 2009، ص44-45).

جدول (6): مقارنة نسبة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية العاملة في كل قطاع مع نسبة التمويل من المانحين الخارجيين.

القطـــــاع	نسبة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بناء على هدفها		نسبة إيرادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من المساعدات الخارجية	
	1999	2006	1999	2006
أنشطة للأطفال	20.4	9.8	44.5	75.6
أعمال خيرية وإغاثية	13.3	18.3	53.2	55.9
رعاية المسنين	1.6	0.6	27.7	37.7
التنظيم الأسري	0.5	0.6	63.4	13.4
العلوم الانسانية	10.2	16.4	34.2	60.1
تنمية ريفية	2.8	5.5	54.2	79.8
مياة وبيئة	0.9	0.5	91.9	93.4
خدمات صحية	4.9	7.1	34.4	50.2
الابحاث	2.0	1.2	76.4	71.8
رعاية المعوقين	4.4	4.6	66.7	42.0
تدريب مهني	3.5	5.3	64.7	72.5
أنشطة دينية	1.8	0.4	54.7	89.2
تعليم العلوم	3.4	3.7	47.0	45.0
شئون المرأة	1.5	8.8	85.9	54.9
حقوق الانسان	2.6	2.0	86.5	75.8
تعزيز الديمقراطية	0.6	1.3	0.0	83.2
الحكم الرشيد	-	0.2	-	83.0
الشباب والرياضة	22.7	13.0	9.7	59.5
أخرى	3.0	0.6	69.8	66.3
المجموع	**%100**	**%100**	**%46.8**	**%60.9**

*المصدر: دراسة ديفوير وترتير، ماس 2009، صفحة 45.

ويفصل الجدول (6) توزيع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في عامي 1999 و2006 بناء على القطاع الأساسي للعمل، وكذلك على أساس نسبة التمويل الخارجي من موازنتها الاجمالية.

ويتبين من خلال الجدول أن المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل في مجال أنشطة الأطفال، والتنمية الريفية، والمياة والبيئة، وحقوق الانسان، والحكم الرشيد، والأنشطة الدينية قد تلقت 75% من إيراداتها من المانحين الخارجيين.

أما المنظمات غير الحكومية العاملة في العلوم الانسانية، والنشاطات الثقافية، والأعمال الخيرية والاغاثية، والأبحاث، والتدريب المهني، وشئون المرأة، والشباب والرياضة، والرعاية الصحية فإن نسبة الإيرادات من المانحين الخارجيين تكون ما بين النصف إلى ثلاثة أرباع من موازنتها التشغيلية.

كما يظهر أنه هناك أربع قطاعات فقط في المنظمات غير الحكومية هي التي تلقت أقل من نصف إيراداتها من المانحين الخارجيين في عام 2006 وهذه القطاعات هي: رعاية المسنين (37.7%)، وتنظيم الأسرة (13.4%)، وتعليم العلوم (45%)، ورعاية المعوقين (42%).

وعند مقارنة عام 1999 بعام 2006 فإنه يتبين لنا أن اعتمادية بعض المنظمات غير الحكومية على التمويل من المانحين الخارجيين قد تراجعت وإن كان بشكل طفيف في بعض القطاعات وهي: الأبحاث، وتعليم العلوم، وشئون المرأة، وحقوق الانسان، وقطاعات أخرى. كما أن هناك عدد من القطاعات قد تراجع نسبة المنظمات غير الحكومية العاملة فيها رغم زيادة تمويل هذه المنظمات من المانحين الخارجيين وهذه القطاعات هي: قطاع الشباب والرياضة، وقطاع الأنشطة الدينية، وقطاع المياه والبيئة، وقطاع رعاية المسنين، وقطاع أنشطة الأطفال، ويدل هذا التراجع على أن المنظمة غير الحكومية قد تكون أغلقت أو تحولت عن هذه القطاعات هي التي كانت أقل اعتماداً على المساعدات الخارجية.

2.4.6مشاكل ومخاطر التمويل في المنظمات غير الحكومية:

يرى (أبوسيف، 2005 ، ص173–176) أن مشكل التمويل تتمثل في الإشكاليات التالية:

I. فرض أجندات تمويلية لا تتماشى وخطط التنمية الفلسطينية.
II. التبعية المالية نتيجة الاعتماد التام على عمليات التمويل الخارجي، ومحاولات نسج علاقات تبعية مع عواصم التمويل في إطار ضمان حصة تمويلية تساهم في بقاء استمرار نشاط وعمل

هذه المؤسسات مما يبقيها في حالة تبعية مالية سرعان ما تتكشف حقيقتها في حال توقف التمويل.

III. العلاقة التنافسية بين المؤسسات الأهلية على مصادر التمويل، مما سيؤثر بالسلب على طبيعة العلاقة فيما بينها.

ويمكن تحديد أهم مشاكل ومخاطر التمويل من وجهة نظر الباحثة وفي ضوء ما تم طرحه سابقاً في نقطتين أساسيتين وهما:

1. اتكالية المنظمات غير الحكومية المحلية واعتماها المباشر على مصادر الدعم الخارجي هو من أهم الاشكاليات الموجودة حيث أثرت على ثقافة التطوع والتي قام على أساسها العمل الأهلي.
2. ضعف التنسيق بين المنظمات غير الحكومية المحلية يؤثر على الرؤيا التنموية الواجب تنفيذها لخدمة المجتمع، بمعني آخر قد تقوم المنظمات بتنفيذ مشاريع وبرامج في سبيل الحصول على التمويل بغض النظر عن أهمية ودور هذه المشاريع والبرامج في تنمية المجتمع.

2.4.7الشروط الخاصة لحصول المنظمات غير الحكومية المحلية على التمويل:

يمكن تلخيص الشروط التي يمكن أن يفرضها الممول على المنظمات غير الحكومية المحلية للحصول على التمويل في المجموعات التالية:

أ- **شروط إدارية مالية ومنهجية:** وهي تلك التي تتمثل في فرض شروط ونماذج معينة لكتابة مقترح المشروع والتقارير المالية والادارية. وذلك في سبيل خلق لغة مشتركة بين الممول والمتلقي بما يوحد طريقة ونظام العمل، وعادة ما تولي المؤسسات الدولية اهتماما أساسياً بهذه الجوانب.

ب- **شروط فنية:** يقصد بها تلك الشروط التي يطلب الممول أن تتواجد في السلع أو الخدمة المقدمة للمستفيد النهائي. وهي عادة ما تكون شروطا علمية، كأن يشترط الممول سياسة شرائية محددة أو أن يحدد نوع المصاريف الإدارية التي يتوجب تقديمها للمستفيد.

ج- **شروط أخرى:** وهي جميع الشروط الأخرى غير المندرجة ضمن المجموعتين السابقتين، من هذه الشروط على سبيل المثال: تخصيص وتحديد المستفيدين عدداً ونوعاً من البرنامج الممول بناء على معايير مسبقة مثل: الجنس، التوزيع الجغرافي، السن، اشتراط التعاون مع

مؤسسات دولية تعمل في نفس المجال، أو اشتراط الاستعانة بخبراء من الدول الممولة مما يستنفذ نسبة كبيرة من الموازنات الممنوحة، فمعظم الممولين لديهم شروطا خاصة بهم. (شعبان، 2004).

2.4.8معايير التمويل:

يمتلك المانحون أجندة تمويلية خاصة بهم، تعكس مصالحهم، ويمكن تمييز ثلاثة معايير تمويل أساسية بين المانحين العاملين في فلسطين (حنفي وطبر،2006،ص160-162)

المعيار السياسي: وضحت بعض الهيئات المانحة دوافع وجودها في فلسطين مثل النرويج أو كما فعلت الوكالة الكندية للتنمية الدولية(CIDA).

المعيار القطاعي: يميل المانحون إما لدعم الأولويات القطاعية، أو دعم قطاع محدد بعينه، فعلى سبيل الذكر نجد أن مؤسسة هنريشبول الألمانية (Heinrich Boll stiftung) تميل لدعم قطاعي العنف ضد المرأة، والتعليم غير الرسمي. أما بالنسبة لمؤسسة أوكسفام- كوبيك (Oxfam-Quebec) تدعم برامج الإقراض الصغيرة للمرأة والتمكين والمدافعة، وما زالت بعض المنظمات الدولية مثل الصندوق الكندي للتنمية (Canada Fund) تستهدف اللاجئين.

المعيار المهني: المعيار المهني هو المعيار الأساسي الثالث للمنح، حيث تَفضل الهيئات المانحة الكبرى التعامل مع المؤسسات الأهلية المحلية الكبرى، وتشترط على المؤسسات الأهلية الخضوع لتدقيق داخلي لضمان التزام المؤسسة بالمعايير الدولية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليةUSAID)، كما يشترط المانحون صياغة مقترحات مشاريع قبل اتخاذ القرارات بصرف التمويل.

الفصل الثالث

المنظمات المانحة الدولية

3.1 مقدمة

يعرف "Maurice Dobb" التمويل بأنه وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة، أما "BISH" يعرف على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، وأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام. ويعرف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية (الجباري، 2009، ص4). ويعرف بويبية، 2009 "التمويل بأنه "تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز البرامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع".

يشير مصطلح التمويل الدولي إلى مجموع الأموال النقدية وغير النقدية التي تحصل عليها دولة ما من أجل تشغيل هذه المصادر في المجالات المختلفة ، ومصادر التمويل الدولي متعددة منها الدول والمؤسسات الدولية التابعة للحكومات والقطاع الخاص، وللخصوصية الفلسطينية فإن الغالبية العظمى من التمويل الدولي هو مقدم من الدول والمؤسسات الدولية التابعة للحكومات. كما يقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي(الحقيقي) للاقتصاد الدولي، الجانب النقدي أو المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم، التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره (الكردي،2010).

وترى الباحثة بأن التمويل الدولي هو تقديم مصادر الدعم اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة التي تساهم في تحقيق الغايات والأهداف المشتركة ما بين المانح والمؤسسات لتحقيق متطلبات التنمية، وهي قد تكون على شكل هبات أو تبرعات أو منح نقدية أو عينية.

ويتناول هذا الفصل التمويل الدولي المتوفر من الجهات المانحة والمقدم للشعب الفلسطيني إما عن طريق السلطة أو عن طريق المنظمات غير الحكومية، وقد استعرض هذا الفصل أشكال وأنواع التمويل الدولي مفهوم التمويل الدولي وأشكاله، والمصادر المتنوعة للتمويل، والشروط

التي تفرضها الجهات المانحة للتمويل، ومخاطر التمويل وأبعاده، ومن ثم يوضح هذا الفصل آلية المساعدات والمنح وأهم حجم المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني.

3.2 أشكال التمويل الدولي:

تتنوع أشكال التمويل الدولي المقدم ضمن برامج ونشاطات الدول والجهات المانحة والمنظمات الدولية، وهو يأخذ أشكالاً متعددة على النحو التالي:

ينقسم التمويل الدولي إلى قسمين أساسيين القسم الأول يعرف **بالتمويل الدولي الخاص** وهو مقدم من القطاع الخاص إلى الشركات والدول ذات الجدارة الائتمانية القوية، والقسم الثاني يعرف **بالتمويل الدولي الرسمي** وهو يتم تقديمه من قبل الدول والمنظمات الدولية غير الربحية، وعادة يكون على شكل منح ومساعدات وقروض ذات شروط ميسرة. وتتلقى بعض الدول وخاصة الدول النامية في بعض الأحيان هذه المنح من الدول المتقدمة، أو بعض الدول ذات الفائض النقدي مثل اليابان. وتتخذ بعض المنح والمساعدات أشكالا متعددة، قد تكون نقدية في صورة عملات قابلة للتحويل أو عينية بشكل سلع استهلاكية وإنتاجية، وقد تأتي المنح في صورة خدمات متمثلة في إيفاد خبراء دوليين وفنيين (الداية،200).

3.2.1أنواع التمويل:

هناك عدة أشكال لتمويل والتي تتلخص فيما يلي:

1- **التمويل المباشر:** هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

أ –المؤسسات: تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في: إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات، الائتمان التجاري، التمويل الذاتي، تسهيلات الاعتماد...الخ

ب –الحكومة: تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة، وأسعار فائدة متباينة، ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

ج –الأفراد: وهي تتمثل في المساهمات المادية التي يقدمها الأفراد بدافع العمل الخيري، وهي قد تكون على شكل تبرعات نقدية أو عينية.

2- **التمويل غير المباشر**: يعبر هذا النوع عن طرق وأساليب التمويل غير المباشرة، حيث تكون العلاقة بين المقرض والمقترض علاقة غير مباشرة وتتم عبر وسطاء ماليين، مثل سماسرة الأوراق المالية في الأسواق المالية والبنوك، ويتمثل دور الوسيط في محاولة التوفيق بين المتطلبات القانونية والاقتصادية للمدخرين والمستثمرين. وهناك أشكال أخرى للتمويل غير المباشر، منها بعض الضمانات المستخدمة في عمليات الاستيراد والتصدير، مثل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي (قورين،2011).

3.2.2مصادر التمويل:

ويمكن حصر مصادر التمويل الدولي في المصادر التالية:

1. مصادر حكومية من خلال وكالاتها الدولية العاملة في دول العالم.
2. منظمات دولية غير حكومية تعمل في قطاعات محددة في أنحاء العالم.
3. منظمات دولية أممية تتبع الأمم المتحدة(أممية) ولها فروع في العالم.

3.2.3 إشكاليات التمويل:

تعتبر مسألة التمويل الدولي من الأمور الأكثر تعقيداً بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالمية مثل مدى تأثير التمويل الدولي على صنع القرارات الداخلية، وارتباطه بموضوع السيادة الوطنية للدول المتلقية في مقابل فكرة المجتمع المدني العالمي، ومدى درجة التوافق بين أولويات الجهات المانحة والمنظمات الدولية التي توجه هذا التمويل وبين الاحتياجات الحقيقية وأولوياتها بالنسبة لمجتمع الدول المتلقي للدعم، هذا بالإضافة الى غياب فرص التكافؤ في الحصول على هذا التمويل، والذي يشير بدرجة كبيرة إلى قدرة الجهة المانحة على فرض شروطها على الجهة المتلقية لهذا التمويل والدعم.

فالجهات المانحة على اختلاف أشكالها وألوانها تسعى من أجل تعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الشخصية، والاقتصادية، والسياسية من خلال وضع آليات في إطار تحديد صياغة أشكال

التعاون التنموي ثنائي الأطراف، حتى أنه قد تؤثر على المصلحة الوطنية وعلى التوجه التنموي ذاته مما يؤثر عملياً على برامج التنمية، كما أنه من الأهمية بمكان أن ربط التمويل بتدخل الوكالات الدولية سيساهم في زيادة إضعاف السيادة الوطنية، بل أن التدخل المستمر للوكالات الدولية في صناعة القرار الوطني، ويزيد من الاعتماد على هذه الوكالات والمنظمات الدولية (ثابت، 1999، ص97).

ويمكن تقسيم إشكاليات التمويل إلى مجموعة من الإشكاليات والمعوقات التي يمكن أن تحدثها عملية الاعتماد على التمويل في الآتي:

الإشكالية الأولى: إن التمويل الأجنبي يحمل عادةً "أجندته الخاصة" التي تتكون من جملة من المفاهيم الأساسية التي يسعى إلى تعزيزها، فهذه المفاهيم ظهرت في مجتمعاتها انعكاساً لتطور اقتصادي واجتماعي وسياسي خاص بها.

الإشكالية الثانية: ترتبط بالإشكالية الأولى وتدور حول التعميم في عملية توظيف المفاهيم القادمة من المجتمعات الغربية في حين أن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والحضارية، وهذا يتطلب جهداً من الهيئة المانحة والمنظمة المتلقية للدعم بهدف تكييف المفاهيم الغربية ومحاولة ربطها بالسياق المجتمعي السائد.

الإشكالية الثالثة: وتتعلق بالهيئة المانحة حيث يتولى مهام الإدارة والإشراف على عملية تقديم المنح التمويلية في بعض الحالات – جهاز إداري تحكمه اعتبارات فنية /إدارية أكثر من الاعتبارات التنموية.

الإشكالية الرابعة: وتتعلق بالهيئة المتلقية التي في أحيان كثيرة تكون غير مؤهلة تنظيمياً أو مؤسسياً لتلقي الدعم وهو ما يدفع المتلقي للتكيف مع الاعتبارات التي تطرحها هيئة التمويل. وقد ينتهي الأمر إلى احداث تكيف"نظري" على أوراق المشروع دون أن ينعكس ذلك على تنمية الحالة المؤسسية فعلياً، وهناك نماذج لمنظمات لم تشهد تطوراً أساسياً حقيقياً وربما تتهدد بعضها بما يشبه" الانتكاسة "عقب انتهاء التمويل (هلالي،2010).

3.2.4 الشروط والتوجيهات العامة للجهات المانحة في التمويل:

ويمكن تحديد شروط التمويل في عدة نقاط أساسية وهي:

3.2.4.1 **مشروطيه المساعدات:** وذلك كأن يتم التدخل في نظام الدولة، وفرض مطالب معينة مثل: الإصلاح الديمقراطي والتعدد الحزبي، والانتخابات الحرة...إلخ، أو محاولة تغيير السياسات والأولويات الوطنية، أو محاولة تغيير سياسات معينة في قطاع أو مجال أو منطقة معينة مثل الضرائب والأسعار والتشريعات....إلخ. كما قد تفرض شروط على مستوى المشروع أو البرنامج ويمكن أن يتضمن إصلاحات مؤسسية أو تشريعية، كما قد تشمل شروط تمويلية وإدارية.

3.2.4.2 **سياسات وشروط المانحين:** حيث يركز المانحون في الاتفاقيات الثنائية على الجانب السياسي في برامج المساعدة التي يقدمونها تماشياً مع توجه الديمقراطية الليبرالية للمنظور المحوري للتنمية، فقد أدخلت الحكومات الغربية ما يعرف بأسلوب الحكم الجيد، وربطه بطريقة سياسية من تطوير انتخابات متعددة الأحزاب وحماية الحقوق المدنية والإنسانية، ومن خلال برامج المساعدة والتمويل يستهدف المانحون مجموعة منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي تستطيع تأدية دور إيجابي في تشكيل الحكم الخاص بها، وزيادة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، مؤسسة بذلك للديمقراطية، كما يلجأ المانحون لفرض شروط للمساعدة في توفير بيئة ممكنة بالنسبة للمجموعات المدنية. (حنفي؛ طبر، 2006، ص44 –45).

3.2.4.3 **دوافع المانحين:** تتفاوت دوافع المانحين ما بين أهداف معلنة رسمياً وأهداف غير معلنة، وذلك على أساس مصالحهم المباشرة وغير المباشرة، والمعلنة وغير المعلنة، والسياسية والاقتصادية وفي الحالة الفلسطينية تظهر مصالح تنافسية متعددة وأحياناً صراعية بين المانحين(حنفي، طبر،2006، ص4). وتظهر دوافع المانحين في اشتراط شراء المعدات والخبرات التقنية للدولة المانحة، حيث يعتبر هذا الأمر من الشروط المجحفة والتي تمنع فرص التنمية الحقيقية في البلد وترتفع نسب المساعدات التقنية حسب اختلاف الدول ولكنها في الواقع الفلسطينية قد تصل إلى85% أو 90% من قيمة المنح التي توفرها وكالة التنمية الأمريكية على سبيل المثال، بينما يشترط الاتحاد الأوروبي شراء معدات من دول أوروبا لتنفيذ أي مشروع. وترتفع رواتب الخبراء والتقنيين الأجانب لتصل إلى ثلاثة أو أربعة أمثال أعلى راتب في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مما يخلق

فرصاً للفساد واستخدام النفوذ على الجانبين وتحديداً في ظل فرض أنماط معينة للتنمية تقوم على الاستهلاك ونمط الحياة الغربي (القزاز، 2006).

تعتبر مسائل التمويل الأكثر تعقيداً بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالية مثل حدود تأثير التمويل الأجنبي على القرارات الداخلية وارتباطه بمسألة السيادة في مقابل فكرة المجتمع المدني العالمي، ودرجة التوافق بين الأولويات الدولية التي توجه هذا التمويل وبين الاحتياجات الفعلية وأولوياتها بالنسبة للمجتمع، بالإضافة إلى غياب التكافؤ في الحصول على هذا التمويل والذي يشير بدرجة ما إلى قدرة الجهة الممولة على فرض شروطها على الجهة الحاصلة على هذا التمويل (هلالي، 2010).

3.2.5 مخاطر التمويل الدولي:

إن الاعتماد على المساعدات الدولية له تبعات فادحة يؤدي إلى حدوث تشوهات داخل المجتمعات وذلك للاعتبارات التالية:

- أن الأجندات التي يحركها المانحون تُجبر المؤسسات الأهلية على الجري خلف المال، عبر أي دعوة يتم الإعلان عنها لقبول المشاريع، بدل أن تنخرط هذه المؤسسات في عملية جدية لبناء التوافق والتفكير الاستراتيجيين اللازمين من أجل التوصل إلى أجندات صادرة عن المجتمع المدني المحلي.
- التعرض إلى شروط مهينة أخلاقياً من قبل المانحين وخصوصاً بعض نسخ الإقرار لمكافحة الإرهاب الذي يطلب من موقعيه أن يلعبوا دور المحقق والمنفذ للسياسة الخارجية للدول المانحة.
- البيروقراطية الشديدة التي تفرضها كل من المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الوسيطة والمانحين.
- إنفاق الموارد التنظيمية على العلاقات مع المانحين على حساب عمل البرنامج مثل الدفع لمستشاري حشد الأموال وتعيين طواقم عمل تتحدث لغتين.
- انعدام الأمان التنظيمي الناجم عن حقيقة أن المانحين يمنعون المؤسسات الأهلية من تحقيق أي ادخار من الموارد المتوفرة للمشاريع، مما يؤدي إلى التبعية الدائمة للمؤسسات التمويل الدولي. (دالية، 2007، ص18-19).

وترى الباحثة أن الإشكالية التي تنجم عن مخاطر التمويل الدولي تنعكس بدرجة أساسية على تحقيق متطلبات التنمية داخل المجتمعات، ويؤدي إلى تطبيق برامج تنموية لا تستجيب لمتطلبات التنمية الحقيقية التي يحتاجها المجتمع، مما ينعكس بشكل سلبي على الدور الفعلي للتنمية القائمة من قبل المؤسسات الأهلية، فتصبح هذه المؤسسات بمثابة عبء على المجتمع، حيث تحتاج إلى إعادة تأهيل وترتيب لتقوم بواجباتها المنوط بها داخل المجتمع. بالإضافة إلى ما سبق فقد أدى التمويل الأجنبي إلى تهميش المؤسسات الأهلية القاعدية (CBOs) وإبقاء الممولين والمنظمات الدولية على علاقات ما يعرف بالشركات الدائمة مع مؤسسات استمرت عقد أو يزيد عن ذلك، مما أدى إلى تحكم المؤسسات الكبيرة بهذه المؤسسات القاعدية.

3.2.6 أبعاد التمويل الدولي:

تؤثر مؤسسات التمويل عادة على جوهر السيادة الوطنية للدولة المتلقية عندما تسعى إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في أجندة العمل في تلك المؤسسة الوطنية، وبهذا الصدد توجد ثلاثة أبعاد هي: (هلالي، 2010)

البعد الأول: أن أي مانح حتى في العطاء العادي ما دام معطياً فإن له اليد العليا والممنوح له والمستعطي لابد أن تكون يده هي اليد الدنيا مهما كانت الأجندة الموجودة للمانح.

البعد الثاني: أن الجهات المانحة إما دولة تمنح، أو منظمة أو مؤسسة لديها خلفية وأجندة، ومرسوم لها خطة وسياسة وأشخاص يملكون في داخل أذهانهم تصورات معيشية للمجتمع المعطى له، طبقاً لخبراتهم وتجاربهم، ويمارسون تسيير الأشخاص الذين آتوا إليهم بالمال فيملون عليهم إرادة لم تكن في الأساس موجودة في الأجندة الرئيسية للتمويل.

البعد الثالث :أن الجهات الممنوحة تمثل مساحة واسعة جداً من العالم تسمى العالم الثالث، هذه هي المناطق التي يفترض فيها الفقر.

وترى الباحثة مما سبق توضيحه أن للمانحين دوافع وأجندات سياسية خاصة، تظهر في طريقة تعاملها مع المؤسسات الأهلية في فرض شروط وقيود معينة على المنح والمشاريع التي يتم تمويلها، ومن الخطورة هي محاولات بعض المنظمات الدولية القيام بدور بالمؤسسات الأهلية، وهذا يشكل منعطف خطير نحو سياسة الإحلال والاستبدال لجزء من فاعلية المجتمعات.

3.3 آلية تقديم المساعدات والمنح للشعب الفلسطيني:

لقد اتخذ التمويل المتوفر من المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني حكومة ومؤسسات منذ اتفاق أسلو عدة إشكال منها المساعدات الدولية، القروض الدولية، الهبات والمساعدات الفنية والتقنية، فلقد بلغ حجم التمويل الدولي المقدم من المجتمع الدولي 7 مليار دولار خلال الفترة 1994-2004، ولقد تغير شكل وجوهر التمويل الدولي، ليتماشى مع متطلبات العملية السياسية، وجهود السلام فلقد بلغ معدل التمويل الدولي المقدم من عام 1994 إلى عام 2000 نحو 500 مليون دولار سنوياً وتم توجيه تلك الأموال لتمويل مشاريع البنية التحتية وبناء المؤسسات، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000 شهدت زيادة في حجم التمويل الدولي ليبلغ أكثر من مليار دولار سنوياً إلا أنه تم توجيه معظمه نحو عمليات الإغاثة وحالات الطوارئ الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، بدلاً من أن توجه نحو التنمية المستدامة، وتحسين المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والتي شكلت الأخيرة تراجعاً حاداً في معظم المؤشرات، فمثلا على مستوى العجز التجاري هناك تزايد في العجز التجاري والذي يزيد عن (1,591.8) مليون دولار، بينما ارتفع معدل البطالة إلى أكثر من 25% مع استمر العجز في الموازنة العامة للسلطة لتقترب من المليار دولار، وارتفاع معدلات الفقر، واتساع الفجوة بين القطاعات الاقتصادية (الأمم المتحدة، 2004).

لقد تأثرت سياسات التمويل الدولي وإدارتها بثلاث مؤثرات رئيسية: المؤثر الأول يتعلق بإدارة السلطة الوطنية للتمويل المقدم، والمؤثر الثاني المؤثر الإسرائيلي وتأثيره على التمويل الدولي، والمؤثر الثالث سياسات الدول ومنهجية الدول والهيئات التي تقدم التمويل الدولي (الداية،2006).

يرتبط وجود المساعدات والمنح الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي طغت على الحياة الفلسطينية بمستوياتها المختلفة مثل المنح والمعونات والإغاثة، ولكن هناك ثلاث مصطلحات غلبت عليها وهي:

3.3.1 التعهد (Pledge):

هو إعلان الدولة المانحة عن إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدات التي تنوي تقديمها، ودون أي التزام رسمي بذلك، أو الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديمها، أو الغرض النهائي منها. ويتم

ترك ذلك إلى مرحلة لاحقة يجري التفاوض حول الأمور المتعلقة بالمنحة أو المساعدة، وأهم الأمور التي تركز المفاوضات عليها هي:

- الغرض النهائي من تقديم المنحة.
- القطاع الذي سيستفيد منها.
- المشروع أو البرنامج الذي سيتم تمويله.
- الجهة أو المؤسسة التي ستتولى إدارة المنحة من الدول المانحة والدول المتلقية.
- صياغة اتفاقية حول المعونة /المنحة تحدد بموجبها كيفية تلقي المعونة والإجراءات الإدارية والمالية لصرفها.

3.3.2 الالتزام (Commitment):

هي الخطوة التي تأتي مباشرة بعد توقيع الاتفاق الذي يلي مرحلة التعهد، والذي نتج عن المفاوضات التي تمت الإشارة إليها.

3.3.3 الصرف الفعلي (Disbursement):

هي عملية الدفع الفعلي للمنح والقروض المتفق عليها عبر صناديق مالية تخصص لذلك، ويشرف البنك الدولي على عدد كبير منها، وفي بعض الأحيان تلجأ بعض الدول إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمعونات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة، ولأجل توضيح المزيد حول آلية الصرف الفعلي نسترشد بنموذج لصندوق معونة البنك الدولي باسم(Fund) حيث يتم تخصيص موارد مالية لبرنامج أو مشروع، ويسمى الصندوق، ومن ثم يتم الصرف من الصندوق بموجب الاتفاقات الموقعة وتتضمن مثل هذه الاتفاقية أحكاماً، وبنوداً تتعلق بتقديم المساعدات، والغرض من تقديمها والجهة المنفذة وأسلوب السحب من الصندوق، وفي حالة القروض يتم الاتفاق على شروط التسديد والتزام الجهة المتلقية باستعمال القرض لأغراض المشروع أو البرنامج فقط، واتباع الأصول المحاسبية والبنود التي سيصرف عليها، مثل: الأشغال الفعلية، الخدمات الاستشارية، المصاريف الإدارية، المشتريات والتوظيف (لبد،2004، ص472 -273).

لقد قُدمت المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني على اختلاف مصادرها وأنواعها إلى ثلاث جهات رئيسة وهي السلطة الفلسطينية بوزاراتها، والمنظمات الأهلية (NGOs)، والاونروا.

وتتسم الفترة من (2000–2005) بأنها فترة مهمة لعدة أسباب: منها حاجة السلطة الفلسطينية للتمويل الدولي وذلك بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وما ترتب عليها من التزامات تجاه المجتمع، واهتمام المجتمع الدولي بالاستقرار في المنطقة، وأيضا بسبب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية وما خلفه الانسحاب من دمار في جميع النواحي (تقرير التنمية البشرية، 2005، ص225).

ويمكن تقسيم المساعدات إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي: (ديفوير وترتير، 2009، ص97–98)

1. **دعم الموازنة:** ويشمل جميع المساعدات المقدمة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنها على سبيل المثال: وزارة المالية، ووزارة الصحة.
2. **المساعدات الطارئة:** وتشمل كل أشكال التمويل عبر وكالة الغوث، وغيرها من المنظمات الإنسانية، وجميع أشكال التمويل التي هي استجابة مباشرة للنزاع مثل إعادة إعمار البنية التحتية، خلق فرص العمل، المعونات الغذائية...إلخ.
3. **المساعدات التنموية:** وتشمل كل المساعدات التي لا تندرج ضمن الفئتين السابقتين، وهو تحديداً النوع الرئيسي من المساعدات للمؤسسات الأهلية الفلسطينية.

ويظهر الشكل رقم (1) تزايد دعم الموازنة إلى ما يقارب الضعف بين عامي 2006 و2007. ويتزايد دعم الإغاثة قليلاً بين عامي 2005 و2006 قبل أن ينخفض إلى 385.2 مليون دولار أمريكي فقط في عام 2007. أما مساعدات التنمية فهي في تناقص مضطرد خلال السنوات الثلاث من 3013 مليون دولار أمريكي عام 2005 إلى 128 مليون عام 2007.

الشكل رقم (1): مبالغ المساعدات الخارجية المدفوعة للضفة الغربية وقطاع غزة (2002–2008)

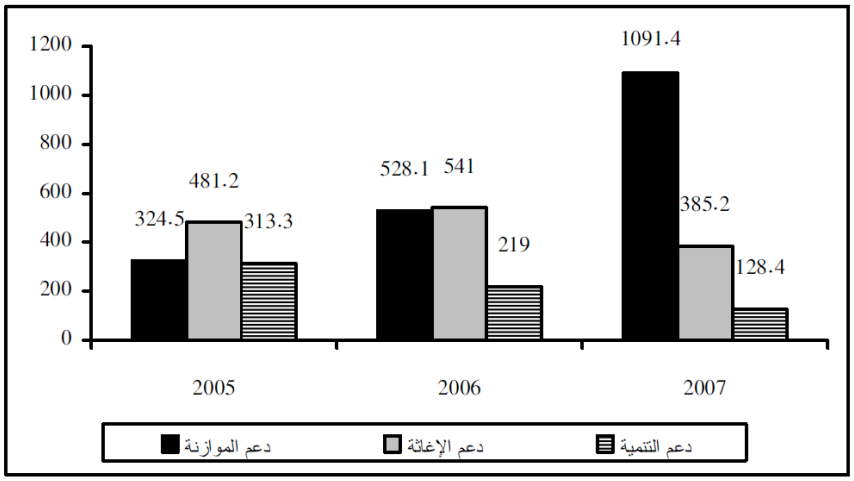

*المصدر: ديفوير، وترتير، 2009.

3.4 توجهات الجهات المانحة وحجم تمويلها:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المانحة التي قدمت المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ثم يليها كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والنرويج، ويتم تقديم المعونات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد موافقة لجنة اعتمادات العمليات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وهذه اللجنة قبل أن تقرر المصادقة على تقديم المعونة تنظر أولاً إلى تقرير ترفعه لها أجهزة المخابرات الأمريكية حول مدى علاقة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بالحركات الفلسطينية المعارضة وطبيعة إجراءاتها وفعاليتها لضمان أمن إسرائيل، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فلا يضع أي شروط على تقديم هذه المساعدات غير تلك التي تمليها لجنة الأنظمة المالية والقانونية لدى السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل. وتتخذ اليابان موقفاً مشابهاً للاتحاد الأوروبي في تقديم مساعدتها، أما من الناحية القانونية والإجرائية فإن معظم المساعدات اليابانية لازالت تقدم عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الأونروا. كما ويعتبر البنك الدولي من أهم المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك لقدرته على وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بصرف الأموال التي تقدمها الدول المانحة لمشاريع التنمية الفلسطينية، وهذا ما دفع أغلبية الدول المانحة ولأسباب إدارية وقانونية تقديم مساعداتها عبر البنك الدولي، واعتماد البنك الدولي ومؤسساته المالية لإدارة هذه المساعدات. إلا أن هناك العديد من الدول المانحة وخاصة الاتحاد الأوروبي يفضل التعامل مباشرة دون المرور عبر قناة البنك الدولي وأهمها: ألمانيا، فرنسا، النرويج، كوريا، إسبانيا (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2001، ص12).

ويظهر الشكل (2) الاختلافات في نوعية المساعدات المقدمة من مجموعات الدول المانحة بين عامي 2005 و2007 والطرق المختلفة لرد فعلهم على انتخابات عام 2006. ولا يقيس الشكل مساهمات الوكالات متعددة الأطراف مثل برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية الذي يدعم كل من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمنظمات الدولية.

ويتبين من الشكل أن الدول الآسيوية لم تصرف مبالغ على دعم الموازنة للسلطة الفلسطينية، فقد قسمت المساعدات بالتساوي نسبياً بين مساعدات انسانية وتنموية في عام 2005. وفي عام 2006 نالت المشاريع الإنسانية الأفضلية، بينما تحول التركيز إلى مشاريع تنموية في عام 2007.

أما المدفوعات الأوروبية فقد كانت منقسمة بالتساوي نسبياً بين الثلاث فئات، وفي عام 2006 انخفضت مدفوعات التنمية لصالح المساعدات الطارئة وبنسبة أقل لدعم الموازنة. وفي عام 2007 أصبحت الدول الأوروبية الممول الرئيسي للسلطة الفلسطينية عبر الآلية الدولية المؤقتة للمساعدات.

ولم تقدم حكومات أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) أي دعم للموازنة خلال السنوات الثلاث، وفي عام 2005 صرفت الدولتان للمساعدات الانسانية الثلثين والثلث للتنمية، ثم انخفضت مساعدات التنمية إلى الخمس في عام 2006 وإلى العشر في عام 2007 لصالحة المساعدات الإنسانية.

الشكل (2)

نوع المساعدات الخارجية المدفوعة حسب مجموعات المانحين (2005-2007)

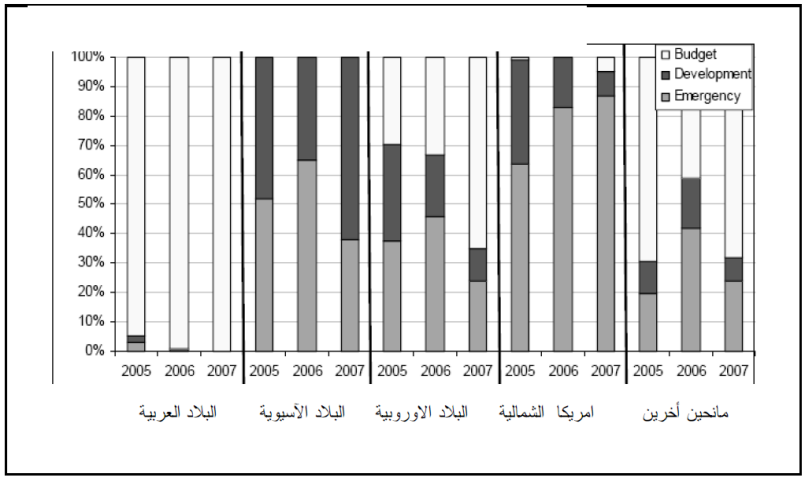

*المصدر: ديفوير، وترتير، 2009.

تقسم عملية تنسيق المساعدات إلى مستويين، المستوى الدولي والمستوى المحلي، ففي المستوى الدولي فإن الهيئات المانحة تتمثل في اللجنة الرباعية، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والأمم المتحدة. وينسق هؤلاء الاتصال مع لجنة الاتصال المؤقتة للمانحين (AHLC) والمؤلفة من 12 عضواً أنشأها الفريق التوجيهي متعدد الأطراف للمفاوضات حول السلام في الشرق الأوسط في سياق مؤتمر واشنطن، وذلك في الأول من تشرين الأول1993، تسعى هذه اللجنة لتشجيع الحوار بين المانحين والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، وترأسها النرويج وتشترك في رعايتها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان وكندا والسعودية،

بينما تعد السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر والأردن وتونس أعضاء مشاركين، ويقوم البنك الدولي بدور الأمانة العامة للجنة (ديفوير وترتير، 2009، ص18-19).

رصدت دراسة أعدها مركز تطوير بالتعاون مع معهد ماس قام بها الباحثان جوزيف ديفوير وعلاء ترتير(2009) أكبر عشرين جهة من الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الالتزامات والمدفوعات (1994-2008) على النحو الموضح في الجدول أدناه:

جدول (1): أكبر عشرين جهة من الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الالتزامات والمدفوعات (1994-2008)

الدولة	إجمالي التعهدات	إجمالي المدفوعات	%
المفوضية الأوروبية*	3,719,401,847	3,230,002,683	87
الولايات المتحدة	1,203,982,588	1,061,958,817	88
السعودية	827,755,843	804,228,880	97
اليابان	777,238,751	714,084,293	92
المملكة المتحدة*	693,259,350	537,018,778	77
السويد*	596,145,732	469,647,898	79
النرويج	500,243,210	460,583,842	92
ألمانيا*	808,501,952	400,632,219	50
الامارات العربية المتحدة	370,994,808	368,422,339	99
الجزائر	300,004,624	300,004,624	100
فرنسا*	409,204,441	296,412,676	72
كندا	264,136,825	262,563,216	99
الكويت	239,274,673	239,274,673	100
إيطاليا*	286,973,587	236,721,432	82
إسبانيا*	252,553,120	227,146,006	90
البنك الدولي	286,560,467	220,242,931	77
هولندا*	245,695,6494	215,613,985	88
قطر	149,563,561	149,563,561	100
سويسرا	128,663,334	116,244,385	90
البنك الاسلامي للتنمية	123,072,884	99,417,066	80

*المصدر: ديفوير، وترتير، 2009.

يبين جدول (7) أكبر عشرين جهة مانحة للمساعدات المقدمة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1994 إلى عام 2008 بحسب التزاماتهم ومدفوعاتهم. ويظهر عمود النسب المئوية مدى التزام كل دولة بتعهداتها. ولعل المفوضية الأوروبية هي الأكبر بين مجموع المانحين للضفة الغربية وقطاع غزة. وعلاوة على هذا فإنه عند تضمين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(*)، فإن مساعدات الاتحاد الأوروبي تشكل ما يقارب من (54%) من التمويل المقدم من أكبر عشرين جهة مانحة منذ أوسلو. ويعتبر موقع اليابان من حيث أنها رابع أكبر جهة مانحة مضللاً وذلك لأن معظم مساعداتها تصل بشكل معونات تقنية لا تديرها السلطة الفلسطينية.

وبالرغم من أن الأوروبيين هم أكبر المانحين، فإن نظرائهم العرب أفضل بقليل من حيث الالتزام بالتعهدات. فقد أوفت المملكة العربية السعودية وهي الثالثة في قائمة كبار المانحين بما يعادل (97%) من التزاماتها. أما الجزائر والكويت وقطر فقد دفعت (100%) من تعهداتها. ومن جهة أخرى فإن البنك الإسلامي للتنمية وهو أداة متعددة الأطراف لتوجيه المساعدات العربية إلى الضفة وقطاع غزة دفع (80%) فقط من تعهداته منذ أوسلو، وهو أقل التزام المفوضية الأوروبية أو الولايات المتحدة بتعهداتهما.

إن الالتزام بالتعهدات ليس الأمر الوحيد الذى يجعل المانحين العرب أفضل من غيرهم، إذ أنه وفقاً لوزارة التخطيط فإن الأموال العربية تصل بشروط وقيود أقل، كما أنها تمنح السلطة الفلسطينية مساحة أكبر للملكية.

3.5 توجهات التمويل العربي:

ويظهر تقرير جامعة الدول العربية لعام 2010 إجمالي المساعدات للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية خلال الفترة (2000–2009) قد بلغ (5,535) مليون دولار وقد تم تقديمها بأشكال وطرق متنوعة موضحة بالجدول التالي.

جدول رقم (2): قيمة المساعدات العربية للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية للفترة (2000-2009)

إطار تقديم المساعدات القيمة الاجمالية	القيمة الإجمالية للمساعدات (بالمليون دولار)
دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية	2,200
دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس والدعم الاضافي المقدم لهما	765
التبرعات والمساهمات الشعبية	2,200
المساعدات المقدمة من الصناديق والمؤسسات المالية العربية	370
إجمالي المساعدات العربية	5,535

*المصدر: تقرير جامعة الدول العربية 2010.

الفصل الرابع

الطريقة والاجراءات

4.1 المقدمـــة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدت الباحثة عليها في تحليل الدراسة.

4.2 منهجية الدراسة:

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث خطاها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث أنها تعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال خبرتها العملية واطلاعها على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، لذلك فقد سعت للوصول إلى تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وذلك من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث. ولذلك فإنه قد تم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنها استخدمت أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة، واستخدمت الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

4.2.1 طرق جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على نوعين من البيانات:

1-البيانات الأولية:

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية:

وتمت مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بتقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل، وأي مراجع يمكن أن تُسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وقد قامت الباحثة من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

4.3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

4.3.1 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كل من:

الجهات الدولية المانحة (الممولة) للمنظمات غير حكومية المحلية العاملة بقطاع غزة.

المنظمات غير الحكومية (المنفذة للمشاريع) العاملة في قطاع غزة.

وقد تم الاعتماد في تحديد مجتمع الدراسة على مصدرين أساسين الأول هو إحصائية وزارة الداخلية في قطاع غزة لعام 2010، حيث أبرزت هذه الاحصائية أن عدد المؤسسات الدولية

(الأجنبية) العاملة في قطاع غزة يبلغ (67) مؤسسة، وأن عدد المنظمات غير الحكومية المحلية والعاملة في المجال الاجتماعي الخدمي (401) منظمة. أما المصدر الثاني هو دليل المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة لعام 2007، حيث أن عدد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المحلية منها والدولية العاملة في قطاع غزة حتى عام 2007 الى 262 منظمة، تعمل هذه المنظمات في 9 مجالات مختلفة تخدم المجتمع الفلسطيني وهي: زراعة وبيئة، ثقافة ورياضة، ديمقراطية وحقوق إنسان، تنمية اقتصادية، تعليم وتدريب، صحة وتأهيل، خدمات اجتماعية وإغاثة، امرأة وطفل، تنمية اجتماعية.

وقد اعتمدت الباحثة على احصائية وزارة الداخلية لتحديد العينة من المؤسسات الدولية (الأجنبية)، وذلك لأن الاحصائية تعتبر الأحدث في تغطية كافة المؤسسات الدولية (الأجنبية) التي قامت بعد حرب 2008 حيث أن هذه الفترة تعتبر قفزة في التمويل المتوفر.

أما بخصوص عينة المنظمات غير الحكومية المحلية فقد اعتمدت الباحثة على دليل المنظمات غير الحكومية لعام 2007، وذلك لأنه يشتمل على المنظمات العاملة داخل القطاع والتي حصلت على تمويل لأكثر من 10 سنوات متوالية يحقق لها استمرارية الأداء.

ويرجع سبب الاختلاف بين المصدرين إلى العوامل التالية:

1. تشمل إحصائية وزارة الداخلية على المؤسسات الدولية والجهات المانحة الجديدة التي قامت بعد حرب 2008، حيث قامت العديد من المؤسسات والمنظمات بالتسجيل بعد الحرب مباشرة لتغطية احتياجات التمويل المتدفق في تلك الفترة.
2. تشمل إحصائية وزارة الداخلية على كافه المنظمات المحلية المسجلة سواء تمارس أنشتطها أو لا، كما أنها تشتمل على جمعيات عشائرية وعائلية ومؤسسات صحية وجمعيات صداقة لا تعتبر من ضمن المنظمات غير الحكومية المشمولة في نطاق البحث.

4.3.2 عينة الدراسة:

اعتمدت الباحثة في تحديد عينة الدراسة على احصائية وزارة الداخلية لعام 2010 وذلك لأنها تشمل تحديث لمعلومات المنظمات الدولية التي بدأت عملها بعد حرب 2008، كما تم الاعتماد على دليل الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة لعام 2007 حيث

يحتوى الدليل على كافه البيانات والمعلومات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية العاملة والمسجلة في قطاع غزة.

وقد تم اختيار عينة عشوائية من المنظمات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، وقد تحدد حجم العينة لكلا المجموعتين بناء على ما يلي:

I. **المنظمات المانحة الدولية:** هي المؤسسات الفاعلة والعاملة في قطاع غزة منذ 4 سنوات أو أكثر، وقد كان عددهم (39) مؤسسة دولية عاملة وفاعلة أي لها مكتب يمارس نشاطه منذ أكثر من 4سنوات.
II. **المنظمات غير الحكومية المحلية:** هي المنظمات الفاعلة والعاملة منذ 10 سنوات أو أكثر، وقد كان عددهم (59) منظمة غير حكومية تعمل في مختلف مناطق قطاع غزة، حيث تم تغطية محافظات غزة الخمسة في اختيار العينة.

وقد تم توزع أداة الدراسة على العينة البالغ حجمها 98 منظمة، حيث أنه تم توزيع استبانة واحدة لكل منظمة مانحة دولية (39 استبانة)، أما في المنظمات غير الحكومية المحلية فقد تم توزيع استبانتان على المنظمات غير الحكومية المحلية، حيث تم توزيع نسخة للمسئول المالي ونسخة للمسئول عن متابعة المنح والمشاريع مع الجهات المانحة المختلفة وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (118 استبانة).

بلغ عدد الاستبانات المستردة من المنظمات المانحة الدولية (36 استبانة)، وتم استرداد (84 استبانة) من المنظمات غير الحكومية، وبعد تفحص الاستبانات لم يستبعد أي منهما نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة، والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

4.3.2.1 طبيعة المنظمة

يبين جدول رقم (1) أن 70.0% من عينة الدراسة هي "منظمات غير حكومية NGO"، و30.0% من عينة الدراسة هي من "منظمات مانحة دولية ".

حيث أنه تم توزيع 39 استبانة على المنظمات المانحة الدولية وتم استرداد منها 36 استبانة، بذلك فإن درجة الاستجابة من العينة المستهدفة من المنظمات المانحة الدولية كانت 92%، أما في المنظمات غير الحكومية المحلية فقد تم توزيع 118 استبانة أي أن كل منظمة حصلت على استبانتان، وقد تم استرداد 84 استبانة أي أن درجة الاستجابة في العينة هي 71%. وبذلك

يصبح إجمالي عدد الاستبانات المستردة 120 استبانة، أي أن الدراسة تعبر عن رأي (36) منظمة مانحة دولية، و (42) منظمة غير حكومية محلية "NGOs".

جدول رقم (1)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة المنظمة

طبيعة المنظمة	التكرار	النسبة المئوية
منظمة غير حكومية NGO	84	70.0
منظمة مانحة دولية	36	30.0
المجموع	120	100.0

4.3.2.2 وظيفة من يقوم بتعبئة الاستبانة:

يبين جدول رقم (2) أن 10.8% من عينة الدراسة يعملون "مدير عام"، و30.8% من عينة الدراسة يعملون "مدير المشاريع "، و24.2% من عينة الدراسة يعملون "مدير مالي"، و34.2% من عينة الدراسة يعملون "محاسب". ويظهر الجدول أن نسبة الإدارة العليا التي قامت بالاستجابة للاستبانة هي ما يقارب 66%، وتشمل الادارة العليا المدير العام، ومدير المشاريع، المدير المالي. أما نسبة المحاسبين فقد كانت الأعلى وهي (34.2%).

ويدل ذلك على أن فئة المبحوثين المستجيبة للاستبانة أداة الدراسة هي من الأشخاص المؤثرة وصانعة القرار داخل المنظمات المستهدفة. أما بخصوص النسبة العالية للمحاسبين فهي تعزى إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية المحلية لا يوجد بها إدارة مالية بشكل كبير وتكتفي بوجود محاسب يقوم بكافه الأعمال المالية والمحاسبية داخلها.

جدول رقم (2)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير وظيفة من يقوم بتعبئة الاستبانة

وظيفة من يقوم بتعبئة الاستبانة	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	13	10.8
مدير المشاريع	37	30.8
مدير مالي	29	24.2
محاسب	41	34.2
المجموع	120	100.0

4.3.2.3 المؤهل العلمي:

يشير جدول رقم (3) إلى الدرجة العلمية للمبحوثين حيث ظهر أن أعلى نسبة للدرجة العلمية بكالوريوس وهي 75%، وتليها نسبة 17.5% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ماجستير فأعلى".

جدول رقم (3)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ماجستير فأعلى	21	17.5
بكالوريوس	90	75.0
دبلوم	9	7.5
المجموع	120	100.0

4.3.2.4 عدد سنوات الخبرة في مجال المنظمات غير الحكومية:

ويظهر الجدول (4) أن أعلى نسبة لخبرة المبحوثين في مجال المنظمات غير الحكومية تقع بين 5 سنوات و10 سنوات، كما يظهر من الجدول أن غالبية المبحوثين خبرتهم أكبر من 5 سنوات تصل النسبة إلى ما يقارب (76%).

وتعكس نسبة الخبرة في مجال المنظمات غير الحكومية لدى المبحوثين قدرتهم على تقييم العناصر المؤثر في التمويل واستمراريته لقطاع المنظمات غير الحكومية.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في مجال المنظمات غير الحكومية

عدد سنوات خبرتك في مجال المنظمات غير الحكومية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5سنوات	29	24.2
5- أقل من 10سنوات	48	40.0
10-أقل من 15سنة	24	20.0
15سنة فأكثر	19	15.8
المجموع	120	100.0

4.3.2.5 عدد سنوات الخبرة مع المنظمة:

ويظهر جدول رقم (5) أن أعلى نسبة من المبحوثين وهي 43.3% تتركز خبرتهم في نفس المنظمة بين 5سنوات وأقل من 10سنوات في نفس المنظمة، وأن أقل نسبة هي 8.3% من عينة الدراسة خبرتهم في نفس المنظمة تتجاوز 15 سنة.

وتعكس هذه النسبة رأي عينة الدراسة من وجهة نظر المنظمة نفسها، حيث يعكس الشخص الذي قام بتعبئة الاستبانة رأي منظمته في المتطلبات المالية المؤثرة في الحصول على التمويل واستمراريته.

جدول رقم (5)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة مع المنظمة

عدد سنوات خبرتك مع المنظمة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5سنوات	43	35.8
5- أقل من 10سنوات	52	43.3
10- أقل من 15سنة	15	12.5
15سنة فأكثر	10	8.3
المجموع	120	100.0

4.3.2.6 القطاع الذي تعمل به المنظمة:

استعانت الباحثة لتصنيف القطاعات التي تعمل بها المنظمات بدراسة ديفوير وترتير 2009، حيث صنفت الدراسة التسع عشر قطاع التي تعمل بها المنظمات غير الحكومية إلى خمس مجموعات أساسية، وهي كالتالي:

المجموعة الأولى "الأعمال الخيرية والإغاثية": حيث تعمل المنظمات غير الحكومية فيها بالأعمال الخيرية والإغاثة الطارئة.

المجموعة الثانية "الاقتصاد": حيث تعمل المنظمات غير الحكومية فيها بقطاع التنمية الريفية، وقطاع المياه والبيئة، وقطاع التدريب المهني.

المجموعة الثالثة "تنمية قائمة على الحقوق": ويقصد بها قطاع حقوق الانسان، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وقطاع شئون المرأة.

المجموعة الرابعة "التعليم": وتشمل قطاع الأبحاث، وتعليم العلوم، والعلوم الانسانية، والنشاطات الثقافية، والأنشطة الدينية.

المجموعة الخامسة "الخدمات الاجتماعية": وتشمل قطاع الخدمات الصحية، ورعاية المسنين، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنشطة الأطفال، والشباب والرياضة.

يعكس جدول رقم (6) القطاعات التي تعمل بها المنظمات عينة الدراسة، ويظهر الجدول أن هناك بعض المنظمات تعمل في عده قطاعات وغير متخصصة في قطاع واحد وهذا ما تظهره عدد التكرارات (195). وقد كانت أكبر نسبة من المنظمات غير الحكومية وهي 28.7% تعمل في قطاع "الأعمال الخيرية"، وتليها 31.3% من المنظمات تعمل في قطاع "الخدمات الاجتماعية"، وثم نسبة 14.9% من المنظمات تعمل في قطاع "حقوق إنسان"، وأن 12.8% من المنظمات تعمل في قطاع "الاقتصاد"، و12.3% من المنظمات تعمل في قطاع "التعليم".

ويتبين مما سبق أن نسبة الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية حصلت على أعلى نسبة فهي مجتمعة تمثل ما نسبته 60% من عينة الدراسة، وهذا يؤكد توجه المنظمات للعمل الاغاثي والخيري بشكل أكبر من التوجه نحو القطاعات التنموية.

جدول رقم (6)

القطاع الذي تعمل به المنظمة

القطاع الذي تعمل به المنظمة	التكرار	النسبة المئوية
الأعمال الخيرية	56	28.7
الاقتصاد	25	12.8
حقوق إنسان	29	14.9
التعليم	24	12.3
الخدمات الاجتماعية	61	31.3
المجموع	195	100.0

4.3.2.7 قيمة المنح المتوفرة للمنظمة سنوياً:

يعكس جدول رقم (7) نسبة المنح السنوية للمنظمات عينة الدراسة من حيث قيمة المنح والمشاريع السنوية التي تتوفر داخلها، حيث تبين أن أكبر نسبة من المنظمات عينة الدراسة تحصل على منح سنوية بما يعادل مليون دولار فأكثر وهي 39.2%، وتليها 27.5% من المنظمات عينة الدراسة تحصل على منح سنوية بين 200ألف دولار وألق من 500ألف دولار، وتليها 18.3% من المنظمات عينة الدراسة تحصل على منح ما بين 500ألف دولار وأقل من مليون دولار، وأقل نسبة من المنظمات غير الحكومية هي 15.0% حيث تبلغ قيمة المنح السنوية التي تحصل عليها أقل من 200ألف دولار.

جدول رقم (7)
قيمة المنح المتوفرة للمنظمة سنوياً

قيمة المنح المتوفرة للمنظمة سنوياً (المبالغ بالألف دولار أمريكي)	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 200 ألف دولار أمريكي	18	15.0
200–أقل من 500 ألف دولار أمريكي	33	27.5
500–أقل من مليون دولار أمريكي	22	18.3
مليون دولار أمريكي فأكثر	47	39.2
المجموع	**120**	**100.0**

4.3.2.8 مصادر التمويل المتوفرة لدى المنظمة:

يظهر الجدول رقم (8) تنوع مصادر التمويل المتنوعة داخل المنظمة الواحدة، حيث سُمِحَ للمنظمة اختيار اكثر من مصدر تمويل لها ولذلك فقد بلغ عدد التكرارات 328 بينما عدد المنظمات عينة الدراسة هو 98 منظمة وهو ما يؤكد تنوع وتعدد مصادر التمويل داخل المنظمات عينة الدراسة. وقد تبين أن أعلى مصدر تمويل متوفر للمنظمات عينة الدراسة هو التمويل أوروبي وتبلغ هذه النسبة 23.2%، ويليها التمويل العربي حيث أن 23.2% من المنظمات عينة الدراسة تحصل على هذا التمويل، كما يظهر الجدول أن أقل مصدر تمويل للمنظمات عينة الدراس كان البنك الدولي حيث أن 5.8% من المنظمات عينة الدراسة تحصل على هذا التمويل.

جدول رقم (8)

مصادر التمويل المتوفرة لدى المنظمة

مصادر التمويل المتوفرة لدى منظمتك	التكرار	النسبة المئوية
ذاتي	42	12.8
USAID	32	9.8
أوروبي	76	23.2
عربي	59	18.0
إسلامي	32	9.8
ياباني	26	7.9
أمم متحدة	42	12.8
بنك دولي	19	5.8
المجموع	328	100.0

4.3.2.9 أطول مدة تمويل حصلت عليه المنظمة من جهة مانحة

يظهر جدول رقم (9) قدرة المنظمات في الحصول على تمويل لفترة طويلة، وبذلك تعكس آراءها للعناصر المؤثرة في استمرارية التمويل من خلال الاجابة على الاستبانة أداة الدراسة، وقد كانت أعلى نسبة من عينة الدراسة وهي28.3% من المنظمات قد حصلت على تمويل يتجاوز 48شهر فأكثر (أربع سنوات فما فوق)، وتليها نسبة 24.2% من المنظمات حصلت تمويل لمدة 36شهر (3سنوات).

جدول رقم (9)

أطول مدة تمويل حصلت عليها من جهة مانحة

أطول مدة تمويل حصلت عليها من جهة مانحة	التكرار	النسبة المئوية
12شهر	11	9.2
18شهر	18	15.0
24شهر	14	11.7
30شهر	5	4.2
36شهر	29	24.2
42 شهر	9	7.5
48 شهر فأكثر	34	28.3
المجموع	120	100.0

4.3.2.10 الممول الرئيسي لأنشطة وبرامج المنظمة:

يبين جدول رقم (10) الممول الرئيسي داخل المنظمات عينة الدراسة حيث سُمح للمنظمة اختيار جهة تمويل واحدة فقط، وقد تبين 38.3% من المنظمات ممولها الرئيسي هو "أوروبي"، يليها الممول العربي حيث أن 19.2 من المنظمات عينة الدراسة ممولها الرئيسي عربي. وأقل نسبة من المنظمات كان تمويلها الرئيسي من الممول "ياباني" حيث بلغت النسبة 4.2%.

جدول رقم (10)

الممول الرئيسي لأنشطة وبرامج المنظمة

الممول الرئيسي لأنشطة وبرامج منظمتك	التكرار	النسبة المئوية
USAID	20	16.7
أوروبي	46	38.3
عربي	23	19.2
إسلامي	8	6.7
بنك دولي	7	5.8
ياباني	5	4.2
أمم متحدة	11	9.2
المجموع	120	100.0

4.3.2.11 نسبة التمويل السنوي من الممول الرئيس إلى إجمالي تمويل المنظمة:

يبين جدول رقم (11) نسبة التمويل التي تحصل عليها المنظمات عينة الدراسة من الممول الرئيسي، وقد تبين أن 44.2% من المنظمات بلغ نسبة التمويل السنوي من الممول الرئيس إلى إجمالي تمويل المنظمة "من 30%- أقل من 60%"، ويليها 25% من المنظمات بلغ نسبة التمويل السنوي من الممول الرئيس إلى إجمالي تمويل المنظمة "من 60%-أقل 90%".

ويعكس هذا الجدول حجم الاعتماد على ممول واحد ورئيس حيث أن ما نسبته 69.2% من إجمالي المنظمات عينة الدراسة تعتمد على ممول رئيسي واحد لتمويل أكثر من 30% وأقل من 90% من إجمالي موازنتها. وهذا يؤكد خطورة التمويل وأهمية المحافظة على استمراريته، وذلك ما سوف تعكسه العينة من آراء خلال الاجابة على استبانة الدراسة.

جدول رقم (11)

نسبة التمويل السنوي من الممول الرئيس إلى إجمالي تمويل المنظمة

نسبة التمويل السنوي من الممول الرئيس إلى إجمالي تمويل المنظمة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30%	25	20.8
من 30%– أقل من 60%	53	44.2
من 60%–أقل 90%	30	25.0
من 90%فأكثر	12	10.0
المجموع	**120**	**100.0**

4.3.2.12 توفر سياسة خاصة باحتياطيات مالية داخل المنظمة لمواجه أزمة نقص التمويل:

يبين جدول رقم (12) أن 68.3% من المنظمات يوجد لديها سياسة خاصة بتوفير احتياطيات مالية لمواجه أزمة نقص التمويل، بينما 31.7% من المنظمات لا يوجد لديها سياسة خاصة بتوفير احتياطيات مالية لمواجه أزمة نقص التمويل.

نظراً للظروف السياسية والأوضاع غير المستقرة التي يمر بها قطاع غزة فقد لجأت المنظمات غير الحكومية إلى سياسة خاصة بتوفير احتياطيات مالية لمواجهه أزمة نقص التمويل، حيث ترتكز هذه السياسة على تنوع جهات التمويل الخاصة بالمنظمات. وهذا ما يتفق مع دراسة (الجديلي، 2005) والتي أبرزت قيام المنظمات بتحديد ومراجعة سياسات التخطيط المالي لدى المنظمات غير الحكومية بحيث تمكنها من التخطيط المالي السليم لتحافظ على بقائها واستمرارية أداءها.

جدول رقم (12)

توفر سياسة خاصة باحتياطيات مالية داخل المنظمة لمواجه أزمة نقص التمويل

هل يوجد لدى منظمتك سياسة خاصة بتوفير احتياطيات مالية لمواجه أزمة نقص التمويل؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	82	68.3
لا	38	31.7
المجموع	120	100.0

4.3.2.13 تقييم المخاطر التي تهدد التمويل المتوفر داخل المنظمة:

يبين جدول رقم (13) أن 80.8% من المنظمات قامت بتقييم المخاطر التي تهدد التمويل المتوفر لديها، بينما 19.2% من المنظمات قامت بتقييم المخاطر التي تهدد التمويل المتوفر لديها. وتعتبر الموازنة السنوية جزء مهم في عملية تقييم المخاطر الخاصة بالتمويل داخل المنظمة، ولذلك فإن النتائج تتفق مع دراسة (حلس، 2005) والتي أظهرت قيام المنظمات غير الحكومية المحلية بإعداد موازنات سنوية تماشياً مع كون هذه المؤسسات تعتمد في التمويل على المنح والهبات والتبرعات من دول مؤسسات أجنبية وذلك من خلال استخدام الموازنات حتى وإن كانت موازنات قصيرة الأجل أي لسنة واحدة قادمة.

جدول رقم (13)

تقييم المخاطر التي تهدد التمويل المتوفر داخل المنظمة

هل قامت منظمتك بتقييم المخاطر التي تهدد التمويل المتوفر لديها؟	**التكرار**	**النسبة المئوية**
نعم	97	80.8
لا	23	19.2
المجموع	120	100.0

4.4 أداة الدراسة :

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1- إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
4- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
5- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
6- توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، **ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين** كما يلي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة والمنظمات غير حكومية NGO والمنظمة المانحة الدولية ويتكون من 13 فقرة.

الجزء الثاني: يتناول العوامل التي تؤثر في استمرارية التمويل داخل المنظمات غير الحكومية وتم تقسيمه إلى أربع محاور كما يلي:

المحور الأول: يتناول العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية ويتكون من 12 فقرة.

المحور الثاني: يتناول متطلبات الجهات المانحة من المنظمات غير الحكومية من أجل الحصول على التمويل واستمراريته ويتكون من 13 فقرة

المحور الثالث: يتناول تأثير وجود عناصر النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته ويتكون من 13 فقرة

المحور الرابع: يتناول تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته ويتكون من 16 فقرة

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني **مؤثر جدًا**، والدرجة "1" تعني **لا يوجد تأثير** كما هو موضح بجدول رقم (14).

جدول رقم(14)

مقياس الإجابات

درجة الموافقة	لا يوجد تأثير	نادراً مؤثر	أحيانا مؤثر	مؤثر	مؤثر جدًا
الوزن	1	2	3	4	5

4.5 صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2001، 179)، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

4.5.1 صدق فقرات الاستبيان: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:

4.5.1.1 الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، و(4) متخصصين في مجال الادارة المالية والتمويل في المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طُلِب من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية المطلوبة من المبحوثين. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها، ويظهر ملحق رقم (2) الاستبانة في شكلها النهائي.

4.5.1.2 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية

جدول رقم (15) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (15)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	توفر رؤيا وأهداف ورسالة خاصة بعمل المنظمة	0.725	0.000
2	وجود هيكلية إدارية توضح مهام ومسئوليات الموظفين.	0.683	0.000
3	وجود موظفين مختصين في كتابة مقترحات المشاريع.	0.607	0.001
4	وجود وصف وظيفي يوضح مهام وصلاحيات كل وظيفة.	0.598	0.002
5	وجود مجلس إدارة فعال وداعم مكون من شخصيات اعتبارية مؤثرة بالمجتمع.	0.660	0.000
6	مجال عمل المنظمة والفئة التي تستهدفها.	0.852	0.000
7	سمعة المنظمة في المجتمع المحلي والممولين.	0.814	0.000
8	اعتماد المنظمة على الدعم المتوفر لأنشطة ومشاريع متفق عليها مع الجهات المانحة.	0.831	0.000
9	تنوع مصادر التمويل من الجهات المانحة للمنظمة بين طويل الأجل وقصير الأجل.	0.498	0.011
10	توفر تمويل ذاتي مستمر للمنظمة يسمح لها بمواجهة أزمات نقص التمويل بشكل مفاجأة.	0.862	0.000
11	وجود سياسات واضحة ومكتوبة في داخل المنظمة بخصوص التوظيف واختيار الفئة المستفيدة.	0.679	0.000
12	عقد اجتماعات دورية للجهات التنفيذية ومجلس إدارة المنظمة.	0.623	0.001

الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: تأثير تطبيق متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته

جدول رقم (16) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (تأثير تطبيق متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته)

والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (16)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: تأثير تطبيق متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تطبيق المنظمة لسياسة واجراءات الشراء الخاصة بكل جهة مانحة.	0.896	0.000
2	إعداد المنظمة للتقارير المالية وفق النماذج المطلوبة من الجهات المانحة.	0.874	0.000
3	التزام المنظمة بتجهيز التقارير المالية وفق الفترة المحددة لكل مرحلة من مراحل المشروع والمحددة من قبل الجهة المانحة.	0.761	0.000
4	التزام المنظمة بقوانين وسياسات الجهات المانحة في عملية الصرف.	0.607	0.001
5	إعداد المنظمة الموازنة الخاصة بالمشروع أو البرنامج بشكل يعبر عن الأنشطة من وجهة نظر الجهة المانحة.	0.686	0.000
6	المواءمة بين سياسات المنظمة المحاسبية المتبعة والسياسات المفروضة من قبل الجهات المانحة (الأساس النقدي/أساس الاستحقاق).	0.638	0.001
7	التزام المنظمة بشروط التعاقد المالية ومدى مطابقتها ببنود الصرف الموازنة المعتمدة.	0.759	0.000
8	التزام المنظمة بإجراءات وسياسات الجهات المانحة الخاصة بالأصول الثابتة.	0.877	0.000
9	موافقة الجهات المانحة على طاقم العمل المشرف على تنفيذ أنشطة المشروع.	0.755	0.000
10	التزام الإدارة التنفيذية للمنظمة بالمتابعة والإشراف على أنشطة المشاريع المختلفة.	0.848	0.000
11	التزام المنظمة بتوفير تقارير دورية حول أنشطتها بشكل عام.	0.686	0.000
12	توفر تقارير المنظمة بشكل يسمح لكافه الفئات المستفيدة والجهات المانحة الاطلاع عليها.	0.731	0.000
13	توثيق المستندات المالية والإدارية بشكل متوافق مع سياسات المانحين.	0.772	0.000

الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته

جدول رقم (17) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (17)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	وجود نظام مالي مكتوب ومعتمد من مجلس الادارة، يوضح السياسات المالية المتبعة داخل المنظمة.	0.684	0.000
2	وجود تقارير مالية سنوية ختامية معتمدة من مجلس الادارة.	0.772	0.000
3	وجود تقرير مدقق حسابات خارجي معتمد من الجمعية العمومية بشكل سنوي.	0.676	0.000
4	وجود دليل/شجرة حسابات واضح خاص بالمنظمة ويسمح لها بفتح حسابات مستقلة لكل جهة مانحة.	0.714	0.000
5	وجود برنامج محوسب فعال تسجل فيه كافة العمليات المالية الخاصة بالمنظمة.	0.836	0.000
6	وجود مذكرات تسوية للحسابات البنكية الخاصة بالمنظمة بشكل شهري.	0.721	0.000
7	استخدام الأسلوب النقدي في دفع الالتزامات والمصروفات الخاصة بالمنظمة في أضيق الحدود.	0.700	0.000
8	وجود سياسة خاصة وواضحة بالمصروفات النقدية/والمصروفات النثرية.	0.734	0.000
9	وجود سجل خاص لتسجيل كافه الأصول الثابتة وفق قيمتها التاريخية، لمتابعة حركتها ضمن المنظمة.	0.868	0.000
10	قدرة المنظمة على الشراء وفق سياسة واضحة ومحددة تسمح بالتنافسية.	0.815	0.000
11	وجود محاسب/طاقم مالي متخصص لمتابعة إعداد التقارير المالية.	0.674	0.000

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
12	وجود موازنة سنوية للمنظمة معتمدة من مجلس الإدارة.	0.865	0.000
13	وجود تقارير لقياس الأداء المالي وتقييم الانحرافات الفعلية عن المخطط.	0.914	0.000

الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$

جدول رقم (18)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تصنف الأصول الخاصة بالمنظمة غير الحكومية إلى أصول غير مقيدة (المنظمة حرة التصرف بها)، مقيدة مؤقتاً (مقيدة بفترة أو هدف معين)، مقيدة (محددة بنود الصرف).	0.605	0.001
2	إعداد قائمة المركز المالي للمنظمة وفق تصنيف الأصول.	0.625	0.001
3	تصنيف المصاريف والإيرادات حسب الوظيفة (إدارية، مشاريع، الحصول على التمويل)	0.682	0.000
4	إعداد قائمة أنشطة تظهر العجز أو الفائض المتوفر، كما تظهر المصاريف والإيرادات وفق التصنيف الوظيفي لها.	0.611	0.001
5	وجود قائمة تدفقات نقدية تظهر التدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	0.672	0.000
6	توفر ملاحظات إيضاحية خاصة بالقوائم المالية توضح المعايير والسياسات المحاسبية المطبقة في المنظمة.	0.768	0.000
7	التزام المنظمة بسياسات مالية ومحاسبية ثابتة.	0.656	0.000
8	تطبق المنظمة سياسات محاسبية ملائمة وموثوق بها.	0.710	0.000
9	توفر المنظمة تقارير شاملة لكافه البرامج والأنشطة داخلها.	0.746	0.000
10	توفر التقارير المعدة من المنظمة المعلومات المناسبة والموثوق بها والقابلة للمقارنة.	0.824	0.000
11	استخدام التقارير المالية لتقييم أداء المنظمة وقدرتها على الاستمرارية.	0.737	0.000
12	نشر التقارير المالية بشكل واسع يسمح لكافه الجهات الاطلاع عليها.	0.747	0.000
13	توجد لدى المنظمة معايير واضحة لتقييم الأداء.	0.713	0.000
14	نسبة المصاريف المتعلقة بتجنيد الأموال لا تزيد عن 35% من العوائد.	0.488	0.013

15	نسبة المصاريف المخصصة للبرامج والأنشطة لا تقل عن 65% من العوائد.	0.441	0.027
16	استقرار نسبة المنح والمساهمات من إجمالي عوائد المنظمة.	0.442	0.027

الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$

جدول رقم (18) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

4.5.1.3 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

جدول رقم (19) يبين جميع معاملات الارتباط بين جميع محاور الاستبانة دال إحصائياً معدل مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر جميع محاور الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه، حيث تراوح معامل الارتباط بين 0.864 و0.769

جدول رقم (19)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل	12	0.834	0.000
الثاني	متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته	13	0.769	0.000
الثالث	تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته	13	0.864	0.000
الرابع	تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته	16	0.859	0.000

الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$

4.5.2 ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 1995: 430). وقد أجرت الباحثة خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

4.5.2.1 طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-BrownCoefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (20) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحثة على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة

جدول رقم (20)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته	12	0.7817	0.8775	0.0000
الثاني	متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته	13	0.7695	0.8697	0.0000
الثالث	تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته	13	0.8257	0.9045	0.0000
الرابع	تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته	16	0.7428	0.8524	0.0000
جميع الفقرات		**54**	**0.7729**	**0.8719**	**0.0000**

الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$

4.5.2.2 طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، ويقصد به الحصول على نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف ما يعني استقرار النتائج، ويظهر جدول رقم (21) أن معاملات الثبات مرتفعة وهو ما يشير إلى استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (21)

معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
الأول	العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته	12	0.8924
الثاني	متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته	13	0.8728
الثالث	تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته	13	0.9242
الرابع	تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته	16	0.8847
جميع الفقرات		**54**	**0.9014**

4.6 المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS)، وفيما يلي الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب المقياس الخماسي (1 **لا يوجد تأثير**، 2 **نادراً مؤثر**، 3 **أحيانا مؤثر**، 4 **مؤثر**، 5 **مؤثر جدًا**)، ولتحديد طول فترة (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (4/5=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل

قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (22) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم(22)

طول الفترات

الفترة	1.80–1	2.60–1.80	3.40–2.60	4.20–3.40	5.0–4.20
الدرجة	**لا يوجد تأثير**	**نادراً مؤثر**	**أحيانا مؤثر**	**مؤثر**	**مؤثر جدًا**
الوزن	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة

3- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996، ص89) علماً بأن تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة يتم كما سبق أوضحناه في النقطة الأولى.

4- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

5- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

6- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

7- معادلة سبيرمان براون للثبات.

8- اختبار كولومجروف–سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).

9- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

10- اختبار t للفرق بين متوسط عينتين مستقلتين.

الفصـل الخامــس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

1.1مقدمـــة:

يستعرض هذا الفصل اختبار التوزيع الطبيعي وتحليل فقرات وفرضيات الدراسة ومن ثم تحليل الفرضية الرئيسية القائمة عليها الدراسة.

5.2 اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (1) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (1)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية	12	0.980	0.605
الثاني	متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته	13	0.73	0.660
الثالث	تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته	13	0.811	0.527
الرابع	تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل	16	0.763	0.605
جميع الفقرات		**54**	**0.924**	**0.360**

5.3 تحليل فقرات وفرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي –1.98 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05.

5.3.1 تحليل الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر السياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلاله $\alpha=0.05$

يظهر جدول رقم (2) آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (السياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل) **وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:**

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "93.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "توفر رؤيا وأهداف ورسالة خاصة بعمل المنظمة ".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "92.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "وجود هيكلية إدارية توضح مهام ومسئوليات الموظفين".
3. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "91.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "سمعة المنظمة في المجتمع المحلي والممولين".

كما تبين النتائج أن اقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "82.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "توفر تمويل ذاتي مستمر للمنظمة يسمح لها بمواجهة أزمات نقص التمويل بشكل مفاجأة".

2. في الفقرة رقم "12" بلغ الوزن النسبي "82.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي" 0.00" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "عقد اجتماعات دورية للجهات التنفيذية ومجلس إدارة المنظمة".
3. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي " 80.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على "تنوع مصادر التمويل من الجهات المانحة للمنظمة بين طويل الأجل وقصير الأجل".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (السياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل) **تساوي 4.35، والوزن النسبي يساوي 86.97% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي29.898 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن السياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية تؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلاله α=0.05**

وتؤكد الباحثة ووفق الاحصائيات السابقة أن عوامل قوة المنظمة في الحصول على التمويل والمؤثرة على استمراريته تتحدد وفق ما تعكسه رؤية المنظمة وأهدافها، ومن ثم وضوح الهيكلية الإدارية التي تحدد مهام ومسئوليات الموظفين بشكل وواضح يسمح لهم بأداء مهامهم بكفاءة، ومن سمعة المنظمة داخل المجتمع المحلي الذي تخدمه، وتعتبر هذه هي العناصر الأساسية الأولية والتي تندرج تحتها العديد من السياسات التنظيمية داخل المنظمة. وتتفق النتائج مع دراسة (شرف،2005)، والتي أكدت على أن أداء المنظمات وأنشطتها تتأثر بوجود سياسات تنظيمية وهيكلية واضحة تتلاءم مع برامج المنظمة وبرامجها.

جدول رقم (2)

تحليل فقرات المحور الأول: السياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	توفر رؤيا وأهداف ورسالة خاصة بعمل المنظمة	4.65	0.560	93.00	32.284	0.000
2	وجود هيكلية إدارية توضح مهام ومسئوليات الموظفين.	4.63	0.607	92.67	29.469	0.000
3	وجود موظفين مختصين في كتابة مقترحات المشاريع.	4.39	0.702	87.83	21.726	0.000
4	وجود وصف وظيفي يوضح مهام وصلاحيات كل وظيفة.	4.28	0.698	85.50	20.019	0.000
5	وجود مجلس إدارة فعال وداعم مكون من شخصيات اعتبارية مؤثرة بالمجتمع.	4.36	0.887	87.17	16.778	0.000
6	مجال عمل المنظمة والفئة التي تستهدفها.	4.53	0.673	90.50	24.816	0.000
7	سمعة المنظمة في المجتمع المحلي والممولين.	4.55	0.646	91.00	26.273	0.000
8	اعتماد المنظمة على الدعم المتوفر لأنشطة ومشاريع متفق عليها مع الجهات المانحة.	4.39	1.907	87.83	7.996	0.000
9	تنوع مصادر التمويل من الجهات المانحة للمنظمة بين طويل الأجل وقصير الأجل.	4.03	1.025	80.50	10.959	0.000
10	توفر تمويل ذاتي مستمر للمنظمة يسمح لها بمواجهة أزمات نقص التمويل بشكل مفاجأة.	4.12	0.997	82.33	12.265	0.000
11	وجود سياسات واضحة ومكتوبة في داخل المنظمة بخصوص التوظيف واختيار الفئة المستفيدة.	4.15	0.876	83.00	14.382	0.000
12	عقد اجتماعات دورية للجهات التنفيذية ومجلس إدارة المنظمة.	4.12	0.936	82.33	13.062	0.000
	جميع الفقرات	**4.35**	**0.494**	**86.97**	**29.898**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "119" تساوي 1.98

5.3.2 تحليل الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلاله α=0.05.

يبين جدول رقم (3) آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **الثاني** (المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة في الحصول على التمويل) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي.

وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "91.6%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "إعداد المنظمة للتقارير المالية وفق النماذج المطلوبة من الجهات المانحة".
2. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "91.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على" التزام المنظمة بتجهيز التقارير المالية وفق الفترة المحددة لكل مرحلة من مراحل المشروع والمحددة من قبل الجهة المانحة".
3. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "90.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "التزام المنظمة بقوانين وسياسات الجهات المانحة في عملية الصرف".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "83.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "التزام المنظمة بتوفير تقارير دورية حول أنشطتها بشكل عام".
2. في الفقرة رقم "12 " بلغ الوزن النسبي "83.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على" توفر تقارير المنظمة بشكل يسمح لكافه الفئات المستفيدة والجهات المانحة الاطلاع عليها".
3. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "76.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على "موافقة الجهات المانحة على طاقم العمل المشرف على تنفيذ أنشطة المشروع ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة في الحصول على التمويل) تساوي4.31، والوزن النسبي يساوي

86.14% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد"60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 25.996 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي1.98 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة تؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلاله α=0.05.

وتبرز الاحصائيات السابقة مدى وقوة تأثير التقارير المالية المعدة من قِبل المنظمات غير الحكومية للجهات المانحة بما يتفق مع سياسات المانحين ووفق جدول زمني (محدد في الاتفاقيات الموقعة) في استمراريه حصول المنظمة غير الحكومية على التمويل، كما أكدت الاحصائيات على عدم اهتمام الممولين بتقارير الأنشطة العامة للمنظمة وتركيزها فقط على تقارير الأنشطة الممولة من ناحيتها، كما وأبرزت عدم تدخل الممولين في اختيار طاقم المشروع وذلك لوجود هيكل تنظيمي داخل المنظمة يضمن أداء الموظفين وهذا يؤكد نتائج الفرضية السابقة بتأثير الهيكلية الادارية للمنظمة في الحصول على التمويل واستمراريته. وقد اتفقت النتائج مع دراستين **الأولى** دراسة (Biddle et. al., 2009) التي أكدت على أن جودة التقارير المالية تجعل المؤسسات أقل تأثراً بالظروف الاقتصادية وتزيد من احتمالية الاستثمار والتمويل. والدراسة **الثانية** هي دراسة (Laswad, 2005) حيث أظهرت الدراسة أهمية نشر التقارير المالية يرفع من كفاءة التمويل حيث يوفر معلومات مالية تسمح بالبحث عن تمويل ذاتي وتزيد من القدرة على حشد أنواع مختلفة من التمويل.

جدول رقم (3)

تحليل فقرات المحور الثاني: المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة في الحصول على التمويل

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تطبيق المنظمة لسياسة واجراءات الشراء الخاصة بكل جهة مانحة.	4.43	0.752	88.50	20.753	0.000
2	إعداد المنظمة للتقارير المالية وفق النماذج المطلوبة من الجهات المانحة.	4.58	0.668	91.67	25.949	0.000
3	التزام المنظمة بتجهيز التقارير المالية وفق الفترة المحددة لكل مرحلة من مراحل المشروع والمحددة من قبل الجهة المانحة.	4.55	0.765	91.00	22.186	0.000

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
4	التزام المنظمة بقوانين وسياسات الجهات المانحة في عملية الصرف.	4.53	0.755	90.67	22.242	0.000
5	إعداد المنظمة الموازنة الخاصة بالمشروع أو البرنامج بشكل يعبر عن الأنشطة من وجهة نظر الجهة المانحة.	4.33	0.792	86.67	18.439	0.000
6	المواءمة بين سياسات المنظمة المحاسبية المتبعة والسياسات المفروضة من قبل الجهات المانحة (الأساس النقدي/أساس الاستحقاق).	4.18	0.788	83.67	16.442	0.000
7	التزام المنظمة بشروط التعاقد المالية ومدى مطابقتها ببنود الصرف الموازنة المعتمدة.	4.39	0.813	87.83	18.759	0.000
8	التزام المنظمة بإجراءات وسياسات الجهات المانحة الخاصة بالأصول الثابتة.	4.18	0.879	83.67	14.745	0.000
9	موافقة الجهات المانحة على طاقم العمل المشرف على تنفيذ أنشطة المشروع.	3.83	0.914	76.50	9.892	0.000
10	التزام الادارة التنفيذية للمنظمة بالمتابعة والاشراف على أنشطة المشاريع المختلفة.	4.23	0.825	84.50	16.273	0.000
11	التزام المنظمة بتوفير تقارير دورية حول أنشطتها بشكل عام.	4.17	0.882	83.33	14.483	0.000
12	توفر تقارير المنظمة بشكل يسمح لكافه الفئات المستفيدة والجهات المانحة الاطلاع عليها.	4.17	0.803	83.33	15.922	0.000
13	توثيق المستندات المالية والإدارية بشكل متوافق مع سياسات المانحين.	4.43	0.774	88.50	20.163	0.000
	جميع الفقرات	**4.31**	**0.551**	**86.14**	**25.996**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "119" تساوي 1.98

5.3.3 تحليل الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر النظام المحاسبي الداخلي للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلاله α=0.05.

يظهر جدول رقم (4) آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **الثالث** (النظام المحاسبي الداخلي للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي.

وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "92.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "وجود نظام مالي مكتوب ومعتمد من مجلس الادارة، يوضح السياسات المالية المتبعة داخل المنظمة".
2. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي"91.17%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "وجود تقرير مدقق حسابات خارجي معتمد من الجمعية العمومية بشكل سنوي".
3. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "89.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "وجود تقارير مالية سنوية ختامية معتمدة من مجلس الادارة".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "13" بلغ الوزن النسبي "80.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "وجود تقارير لقياس الأداء المالي وتقييم الانحرافات الفعلية عن المخطط ".
2. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "79.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "وجود سجل خاص لتسجيل كافه الأصول الثابتة وفق قيمتها التاريخية، لمتابعة حركتها ضمن المنظمة."
3. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "77.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على "استخدام الأسلوب النقدي في دفع الالتزامات والمصروفات الخاصة بالمنظمة في أضيق الحدود".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (النظام المحاسبي الداخلي للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل) تساوي 4.25، والوزن النسبي يساوي 84.95% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 22.594 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على تأثير النظام المحاسبي الداخلي للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته عند مستوى دلالة 0.05.

أظهرت الاحصائيات السابقة أهمية النظام المحاسبي الداخلي للمنظمة، ومدى تأثير عناصر هذا النظام في ضمان الحصول على التمويل واستمراريته. ومن أهم هذه العناصر المؤثرة هو وجود

نظام مالي مكتوب ومعتمد يشمل كافه السياسات المحاسبية المتبعة داخل المنظمة، كما تبرز أهمية القوائم المالية السنوية الختامية والمعتمدة من مجلس الإدارة إضافة إلى تقرير المدقق الحسابات الخارجي الذي يضمن عدالة هذه القوائم ويضيف مصداقية عالية ويوضح السياسات المالية المتبعة داخل المنظمة مما يزيد من ثقة الممولين في المنظمة ويدعم فرص المنظمة في الحصول على التمويل واستمراره. وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Assad, et. al., 2010) حيث أظهرت الدراسة أن ممارسة المنظمات غير الحكومية لسياسات ونظم محاسبية واضحة ومستقرة يؤثر على تطبيق مبدأ المسائلة مما يحقق الشفافية التي تُمكن المنظمة من تقييم أداءها، مما يزيد من قدرة المنظمة على التأثير على الممولين للحصول على التمويل.

جدول رقم (4)

تحليل فقرات المحور الثالث: النظام المحاسبي الداخلي للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	وجود نظام مالي مكتوب ومعتمد من مجلس الادارة، يوضح السياسات المالية المتبعة داخل المنظمة.	4.60	0.653	92.00	26.826	0.000
2	وجود تقارير مالية سنوية ختامية معتمدة من مجلس الادارة.	4.48	0.721	89.50	22.399	0.000
3	وجود تقرير مدقق حسابات خارجي معتمد من الجمعية العمومية بشكل سنوي.	4.56	0.708	91.17	24.123	0.000
4	وجود دليل/شجرة حسابات واضح خاص بالمنظمة ويسمح لها بفتح حسابات مستقلة لكل جهة مانحة.	4.33	0.853	86.67	17.115	0.000
5	وجود برنامج محوسب فعال تسجل فيه كافة العمليات المالية الخاصة بالمنظمة.	4.38	0.841	87.50	17.914	0.000
6	وجود مذكرات تسوية للحسابات البنكية الخاصة بالمنظمة بشكل شهري.	4.12	0.997	82.33	12.265	0.000
7	استخدام الأسلوب النقدي في دفع الالتزامات والمصروفات الخاصة بالمنظمة في أضيق الحدود.	3.88	1.117	77.67	8.666	0.000
8	وجود سياسة خاصة وواضحة بالمصروفات النقدية/والمصروفات النثرية.	4.07	0.932	81.33	12.531	0.000

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
9	وجود سجل خاص لتسجيل كافه الأصول الثابتة وفق قيمتها التاريخية، لمتابعة حركتها ضمن المنظمة.	3.98	1.000	79.50	10.684	0.000
10	قدرة المنظمة على الشراء وفق سياسة واضحة ومحددة تسمح بالتنافسية.	4.32	0.778	86.33	18.547	0.000
11	وجود محاسب/طاقم مالي متخصص لمتابعة إعداد التقارير المالية.	4.47	0.766	89.33	20.968	0.000
12	وجود موازنة سنوية للمنظمة معتمدة من مجلس الإدارة.	4.03	1.012	80.67	11.186	0.000
13	وجود تقارير لقياس الأداء المالي وتقييم الانحرافات الفعلية عن المخطط.	4.02	0.917	80.33	12.151	0.000
جميع الفقرات		**4.25**	**0.60**	**84.95**	**22.594**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "119" تساوي 1.98

5.3.4 تحليل الفرضية الفرعية الرابعة: تؤثر متطلبات معايير المحاسبة الدولية على إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل واستمراريته عند مستوى α=0.05.

يظهر جدول رقم (5) آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **الرابع** (متطلبات معايير المحاسبة الدولية على إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي.

وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "88.17%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "تطبق المنظمة سياسات محاسبية ملائمة وموثوق بها".
2. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "87.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "التزام المنظمة بسياسات مالية ومحاسبية ثابتة".
3. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "85.3%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "توفر المنظمة تقارير شاملة لكافه البرامج والأنشطة داخلها".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "15" بلغ الوزن النسبي "73.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "نسبة المصاريف المخصصة للبرامج والأنشطة لا تقل عن 65% من العوائد".
2. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "71.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على" تصنف الأصول الخاصة بالمنظمة غير الحكومية إلى أصول غير مقيدة (المنظمة حرة التصرف بها)، مقيدة مؤقتاً (مقيدة بفترة أو هدف معين)، مقيدة (محددة بنود الصرف)".
3. في الفقرة رقم "14" بلغ الوزن النسبي "71.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على "نسبة المصاريف المتعلقة بتجنيد الأموال لا تزيد عن 35% من العوائد".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (متطلبات معايير المحاسبة الدولية على إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل) **تساوي** 3.99، **والوزن النسبي يساوي 79.75% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد** "**60%**" **وقيمة t المحسوبة تساوي 17.802 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن** متطلبات معايير المحاسبة الدولية تؤثر على إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل واستمراريته عند مستوى $\alpha=0.05$.

وتظهر النتائج السابقة تركيز المنظمات غير حكومية المحلية والمنظمات المانحة الدولية على بعض عناصر المحاسبة الدولية، وقد كان أبرز اهتمامهم على تطبيق سياسات محاسبية ملائمة وموثوق بها وتتسم بالثبات إضافة إلى تصنيف المصاريف والايرادات بشكل يحقق فصل بين المصاريف الادارية والمصاريف الخاصة بالمشاريع. وقد أكدت دراسات سابقة على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية داخل المنظمات غير الحكومية بشكل كامل مما يضمن لها مصداقية عالية للقوائم المالية ويزيد من ثقة الممولين بما يساعد المنظمات غير الحكومية في الحشد للحصول على التمويل وضمان استمراريته، وتعتبر دراسة (Halboumi,2005) ودراسة (Gordon,2008) من أهم الدراسات التي تؤكد أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية

جدول رقم (5)

تحليل فقرات المحور الرابع: متطلبات معايير المحاسبة الدولية على إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تصنف الأصول الخاصة بالمنظمة غير الحكومية إلى أصول غير مقيدة (المنظمة حرة التصرف بها)، مقيدة مؤقتاً (مقيدة بفترة أو هدف معين)، مقيدة (محددة بنود الصرف).	3.58	0.992	71.67	6.440	0.000
2	اعداد قائمة المركز المالي للمنظمة وفق تصنيف الأصول.	3.89	0.942	77.83	10.369	0.000
3	تصنيف المصاريف والإيرادات حسب الوظيفة (ادارية، مشاريع، الحصول على التمويل)	3.99	0.974	79.83	11.148	0.000
4	إعداد قائمة أنشطة تظهر العجز أو الفائض المتوفر، كما تظهر المصاريف والايرادات وفق التصنيف الوظيفي لها.	4.01	0.912	80.17	12.111	0.000
5	وجود قائمة تدفقات نقدية تظهر التدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	4.05	0.942	81.00	12.204	0.000
6	توفر ملاحظات إيضاحية خاصة بالقوائم المالية توضح المعايير والسياسات المحاسبية المطبقة في المنظمة.	4.11	0.818	82.17	14.846	0.000
7	التزام المنظمة بسياسات مالية ومحاسبية ثابتة.	4.35	0.857	87.00	17.266	0.000
8	تطبق المنظمة سياسات محاسبية ملائمة وموثوق بها.	4.41	0.855	88.17	18.044	0.000
9	توفر المنظمة تقارير شاملة لكافه البرامج والأنشطة داخلها.	4.27	0.827	85.33	16.770	0.000
10	توفر التقارير المعدة من المنظمة المعلومات المناسبة والموثوق بها والقابلة للمقارنة.	4.17	0.833	83.33	15.334	0.000
11	استخدام التقارير المالية لتقييم أداء المنظمة وقدرتها على الاستمرارية.	4.14	0.833	82.83	15.012	0.000
12	نشر التقارير المالية بشكل واسع يسمح لكافه الجهات الاطلاع عليها.	3.88	0.963	77.67	10.048	0.000

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
13	توجد لدى المنظمة معايير واضحة لتقييم الأداء.	4.05	0.829	81.00	13.882	0.000
14	نسبة المصاريف المتعلقة بتجنيد الأموال لا تزيد عن 35% من العوائد.	3.58	1.113	71.50	5.661	0.000
15	نسبة المصاريف المخصصة للبرامج والأنشطة لا تقل عن 65% من العوائد.	3.65	1.066	73.00	6.678	0.000
16	استقرار نسبة المنح والمساهمات من إجمالي عوائد المنظمة.	3.68	1.030	73.50	7.177	0.000
	جميع الفقرات	**3.99**	**0.608**	**79.75**	**17.802**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "119" تساوي 1.99

5.3.5 تحليل الفرضية الفرعية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل تعزى إلى طبيعة المنظمة (منظمة غير حكومية NGO، منظمة مانحة دولية)

تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل تُعزى إلى طبيعة المنظمة، ويظهر جدول رقم (6) أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.589 وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.541 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99 مما يدل على **عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل تعزى إلى طبيعة المنظمة.**

وتؤكد هذه النتيجة وجود توافق في آراء المبحوثين العاملين في المنظمات غير الحكومية المحلية، والمبحوثين العاملين في الجهات المانحة. وترى الباحثة وفق خبرتها العملية أن هذا التوافق ناجم عن خبرة المنظمات غير الحكومية المحلية في متطلبات الممولين المتعددة، والتركز

على إرضاء الممولين من خلال إمتثالهم لسياسات ومتطلبات الجهات المانحة المختلفة. ولم يتوفر لدى الباحثة أي دراسة تختص في دراسة الاختلافات بين آراء المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وذلك حسب علم الباحثة.

جدول رقم (6)

نتائج اختبارt للفروق بين إجابات المبحوثين حول تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل تعزى إلى طبيعة المنظمة

البيان	طبيعة المنظمة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل	منظمة غير حكومية NGO	84	4.339	0.531	-0.315	0.754
	منظمة مانحة دولية	36	4.370	0.401		
متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته	منظمة غير حكومية NGO	84	4.271	0.569	-1.094	0.276
	منظمة مانحة دولية	36	4.391	0.503		
تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته	منظمة غير حكومية NGO	84	4.256	0.594	0.247	0.805
	منظمة مانحة دولية	36	4.226	0.638		
تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته	منظمة غير حكومية NGO	84	3.966	0.598	-0.597	0.552
	منظمة مانحة دولية	36	4.038	0.635		
أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية (جميع المجالات)	منظمة غير حكومية NGO	84	4.192	0.475	-0.541	0.589
	منظمة مانحة دولية	36	4.242	0.439		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 119" تساوي1.98

5.4 تحليل الفرضية الرئيسية: تطبيق المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة يؤثر على استمرارية التمويل عند مستوى $\alpha=0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (7) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في جميع فقرات الاستبانة المتعلقة بتطبيق المنظمات غير الحكومية للمتطلبات المالية

الخاصة بالجهات المانحة وتأثيره على استمرارية التمويل وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة4.21، والوزن النسبي يساوي84.15% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 28.575 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن **تطبيق المنظمات غير الحكومية للمتطلبات المالية الخاصة بالجهات المانحة يؤثر على استمرارية التمويل عند مستوى α=0.05**. وتم ترتيب أراء أفراد عينة الدراسة ترتيباً تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. **المحور الأول:** العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل، بلغ الوزن النسبي "86.97%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "تأثير العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته".
2. **المحور الثاني:** تأثير وجود عوامل النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته، حيث بلغ الوزن النسبي "86.14%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "تأثير عناصر ومكونات النظام المحاسبي الداخلي في المنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته".
3. **المحور الثالث:** متطلبات الجهات المانحة من المنظمات غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته، حيث بلغ الوزن النسبي "84.95%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "تأثير متطلبات الجهات المانحة في حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل واستمراريته".
4. **المحور الرابع:** تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته، حيث بلغ الوزن النسبي "79.75%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على "تأثير متطلبات الجهات المانحة في حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل واستمراريته".

وتظهر الاحصائيات السابقة تأثير وأهمية كافه المحاور في حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل واستمراريته، ولعل المحور الأقل تأثيراً حسب رأي المبحوثين (منظمات غير حكومية، وجهات مانحة دولية) هو المحور الذي يشتمل على عناصر ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية وتأثير هذه العناصر في حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل واستمراريته، وهذا ما يتفق مع دراسة (محسن، 2008) حيث أظهرت الدراسة التزام من قِبَل معدي القوائم المالية في المنظمات غير الحكومية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لما

لهذا التطبيق من إيجابيات بالرغم من أن نسبة إلمام الموظفين بالمعايير المحاسبية الدولية نسبة متحفظة، وأن من معيقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية نتجت بناءً على قلة عقد الدورات التدريبية في معايير المحاسبة الدولية وضعف اهتمام الإدارة العليا بالتقارير المالية.

جدول رقم (7)

تحليل محاور الدراسة مجتمعة (أثر تطبيق المنظمات غير الحكومية للمتطلبات المالية الخاصة بالجهات المانحة)

المحور	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الأول	العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل	4.35	0.494	86.97	29.898	0.000
الثاني	متطلبات الجهات المانحة من المنظمات غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته	4.31	0.551	86.14	25.996	0.000
الثالث	تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته	4.25	0.605	84.95	22.594	0.000
الرابع	تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته	3.99	0.608	79.75	17.802	0.000
جميع الفقرات		**4.21**	**0.463**	**84.15**	**28.575**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "119" تساوي 1.99

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 مقدمـة:

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج والتي تم التوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي الذي تم استعراضه سابقاً، حيث تم استعراض العناصر والسياسات المؤثرة في حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل وقدرتها في الحفاظ على استمراريته وذلك من وجهات النظر المختلفة التي تشمل المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المانحة الدولية.

وكما ويتضمن هذا الفصل توصيات الباحثة والتي تأمل في أن تساهم بتعزيز العناصر المؤثرة والسياسات المتوفرة داخل المنظمات غير الحكومية والتي تؤثر في قدرة المنظمات على تحقيق استمرارية في التمويل، كما توضح التوصيات مناطق الضعف والتي تحتاج إلى تطوير وذلك من خلال توضيح العوامل الأساسية المؤثرة في الحصول على تمويل واستقرار التمويل ولا تتوفر داخل المنظمة، حيث يتم استعراض هذه العوامل من وجهات النظر المختلفة التي تشمل منظمات غير حكومية محلية والمنظمات المانحة الدولية.

تساعد النتائج والتوصيات في تمكين المنظمات غير الحكومية من رسم سياسات تمكنها من الحصول على تمويل مستمر يضمن لها الاستمرار في أداء مهامها وذلك من خلال تعزيز عناصر القوة المتوفرة ودعم وتطوير نقاط الضعف لدى المنظمات غير الحكومية في آليات الحصول على التمويل.

6.2 النتائـــج:

من خلال التحليل الاحصائي لأداة الدراسة فإنه يمكن استنباط مجموعة من النتائج أهمها:

1. أظهرت الاحصائيات اتفاق المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المانحة الدولية في الرأي حول العناصر المؤثرة في الحصول على التمويل واستمراريته.
2. يعتبر وجود رؤيا وأهداف ورسالة واضحة للمنظمات غير الحكومية العاملة بقطاع غزة أهم العوامل المؤثرة في الحصول على التمويل واستمراريته.

3. إن وجود هيكل تنظيمي يحدد مهام ومسئوليات الموظفين بشكل واضح داخل المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة يؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته.
4. تعتبر سمعة المنظمة في المجتمع المحلي الذي تعمل في اطاره ولدى الممولين السابقين مؤثرة في الحصول على التمويل واستمراريته.
5. وفق رأي عينة الدراسة فقد تبين أن وجود مصادر تمويل متنوعة بين طويل الأجل وقصير الأجل الأقل تأثيراً في حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل واستمراريته.
6. أظهرت الاحصائيات أن توفر تمويل ذاتي داخل المنظمة يسمح لها بمواجه الأزمات لا يؤثر بشكل كبير في الحصول على التمويل واستمراريته.
7. تبين أن عقد اجتماعات دورية للجهات التنفيذية ومجلس إدارة المنظمة لا يؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته.
8. يعتبر إعداد المنظمة غير الحكومية للتقارير المالية وفق نماذج الجهات المانحة ووفق الفترة المحددة مسبقاً مع الممول لها تأثير كبير في الحصول على التمويل واستمراريته.
9. تبين أن التزام المنظمة غير الحكومية بقوانين وسياسات الجهات المانحة في عمليات الصرف يؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته.
10. إن موافقة الجهات المانحة باختيار طاقم العمل المشرف على تنفيذ المشروع الممول من قِبلهم لا تؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته.
11. التزام المنظمة بتوفير تقارير دورية عن أنشطتها العامة ومشاريعها المختلفة لا تؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته.
12. يتأثر التمويل واستمراريته بوجود نظام مالي مكتوب ومعتمد من مجلس إدارة المنظمة، بحيث يوضح هذا النظام السياسات المالية المتبعة داخل المنظمة غير الحكومية العاملة في قطاع غزة.
13. إن وجود تقارير مالية سنوية ختامية ومعتمدة من مجلس الإدارة تؤثر بفعالية في الحصول على التمويل واستمراريته.
14. إن وجود تقرير سنوي من مدقق حسابات خارجي معتمد من الجمعية العمومية للمنظمة يؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته.
15. إن التزام المنظمة بسياسات مالية ومحاسبية ثابته وملائمة وذات موثوقية يؤثر في الحصول على التمويل واستمراريته.

16. أظهرت البيانات الاحصائية حصول المنظمة على التمويل واستمراريته يتأثر بتصنيف المصاريف والايرادات حسب الوظيفة سواء كانت ادارية أو برامج أو مصاريف الحصول على التمويل.

6.3 التوصيـــات:

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة وبناء على النتائج السابقة فإن الباحثة تقترح التوصيات التالية:

1. أن تقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة بإعداد خطة مالية للتمويل المقترح توفيره خلال الفترة القادمة، على أن تشمل هذه الخطة مصادر التمويل الأساسية للمنظمة، وأن تصنف التمويل المرغوب الحصول عليه حسب الفترة الزمنية (طويل الأجل وقصير الأجل) ومن حيث القيود المفروضة على التمويل (تمويل غير مقيد (المنظمة حرة التصرف بها)، تمويل قيد مؤقتاً (مقيد بفترة أو هدف معين)، تمويل مقيد (محددة بنود الصرف)).
2. أن تقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة بالعمل على توفير تنوع في مصادر التمويل من حيث الفترة الزمنية بين تمويل طويل الأجل وتمويل قصير الأجل بما يساعد على تحقيق استمرارية أكبر داخل المنظمة.
3. أن تقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة بالعمل على توفير تنوع في مصادر التمويل من حيث الشروط، وذلك من خلال التركيز في الحصول على تمويل غير مقيد (ليس له شروط في التمويل) يسمح لها باستخدام أموال التمويل بحرية أكبر بين برامج المنظمة المختلفة.
4. تفعيل دور محاسبة المسئولية للإدارة المنظمة في قدرتها على حشد التمويل وذلك من خلال استخدام التقارير المالية والإدارية التفصيلية والتي تقيم الانحرافات الفعلية والمخططة مما يزيد من الحافزية والشفافية التي تساعد في زيادة امكانية الحصول على التمويل واستمراريته.
5. التقليل من المصاريف الإدارية المتعلقة بالمنظمة لصالح زيادة المصاريف التي يتم تحميلها على المشاريع، مما يرفع العبء المالي عن المنظمات ويضمن استمراريتها في أداء أنشطتها لخدمة المجتمع.
6. أن تعمل المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة على تشكيل تمويل ذاتي يضمن لها الاستمرارية في تنفيذ أنشطتها لخدمة المجتمع، وقد يكون التمويل الذاتي بالحصول على رسوم بسيطة من تأدية خدماتها أو في عمل حملات تبرعات وفتح أفق جديدة للتمويل يختلف عن المنظمات المانحة الدولية.

7. تفعيل دور أعضاء مجلس إدارة المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة في الحشد لتوفير مصادر التمويل المختلفة.
8. تفعيل معايير المحاسبة الدولية داخل المنظمات غير الحكومية يضمن لها توفير سياسات لتقييم الأداء بما يزيد من قدرة المنظمة في الحصول على التمويل ويضمن استمراريته.

المراجــع

المراجع العربيــة:

1. أبو حماد، ناهض، "التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000-2010) دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر، 2011.
2. أبو حمام، ماجد، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية -دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية-"، **رسالة ماجستير**، الجامعة الاسلامية، 2009.
3. أبو رمضان, محسن، **دراسة** بعنوان "نظرة تحليلية للعمل الأهلي في قطاع غزة منذ عام 1994 في قطاع غزة بعد الانسحاب دراسة تقييميه للواقع ورؤية مستقبلية"، **برنامج دراسات التنمية**، الطبعة الأولى، جامعة بيرزيت، رام الله، 2006.
4. أبو سيف، عاطف، "**المجتمع المدني والدولة- قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة،2000.
5. أبو سيف، عاطف، "**المجتمع المدني والدولة قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة،2005
6. أبو مصطفي، محمد مصطفي، "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الفلسطينية (دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008)"، **رسالة ماجستير**، الجامعة الاسلامية-غزة، 2009.
7. الأسود، شعبان، "**علم الاجتماع السياسي**"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2000.
8. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **تقرير** بعنوان "مختلف أشكال المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية حتى 2010/05/10"، القاهرة، 2010.
9. البحيصي، عصام، **ورقة عمل** بعنوان: "تقييم النظم المالية في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة"، **مقدم لمؤتمر** (واقع المؤسسات الأهلية آفاق وتحديات)، الجامعة الاسلامية-غزة، 2009.
10. بدر، رشاد محمود، "أثر تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الأهلية الأجنبية العاملة في قطاع غزة"، **رسالة ماجستير**، الجامعة الاسلامية-غزة، 2009.

11. البرغوثي, مصطفى، **ورقة عمل** بعنون "التحول الديمقراطي في فلسطين"، **التقرير الدوري (7)، ملتقى الفكر المدني**، القدس، 2000.
12. البنك الدولي، **مسودة مناقشة** بعنوان "دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية"، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لات تستهدف الربح، بحث رقم 26أ، مايو 1997، سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية. على موقع التميز للمنظمات غير الحكومية: www.ngoce.org
13. جامعة بيرزيت، "**تقرير التنمية البشرية**"، برنامج دراسات التنمية، رام الله،2005
14. الجديلي، محمد حسن، "دور الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة"، **رسالة ماجستير**، الجامعة الاسلامية–غزة، 2005.
15. جربوع، يوسف، "تحليل وتقييم استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة"، **مجلد بحوث ودراسات في تطوير مهنة مراجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة**، المجلد الثاني، الجامعة الإسلامية 2006.
16. جربوع، يوسف، "مدى التزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبية الدولية"، **مجلد بحوث ودراسات في تطوير مهنة مراجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة**، المجلد الثاني، الجامعة الإسلامية،2005 .
17. جربوع، يوسف، **مراجعة الحسابات المتقدمة، وفقاً لمعايير المراجعة الدولية**، الطبعة الأولى، نفس المؤلف، فلسطين، ٢٠٠٢
18. جربوع، يوسف، و حلس، سالم، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، ابريل2001 .
19. جربوع، يوسف، وحلس، سالم، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، ٢٠٠١
20. جربوع، يوسف،" **نظرية المحاسبة الفروض المفاهيم المبادئ المعايير**"، الطبعة الأولى، ٢٠٠١
21. ديفوير، جوزيف، ترتير، علاء، **دراسة** بعنوان "تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008"، **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)**، القدس ورام الله، 2009.
22. حلس، سالم عبد الله، "دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية"، **مجلة الجامعة الإسلامية** –سلسلة الدراسات الإنسانية :غزة، المجلد14، العدد الأول،2006 .

23. حماد، طارق عبد العال، "الموازنات التقديرية –نظرية متكاملية–"، الابراهيمية الدار الجامعية2005.
24. حماد، طارق، "**موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة من المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية**"، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٤
25. حنفي، ساري، طبر، ليندا، "**النخبة الفلسطينية المعولمة :المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية**"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006 م.
26. الداية، وائل، **ورقة عمل** بعنوان "قياس قدرة العاملين في وزارة المالية الفلسطينية على إدارة التمويل الدولي وتوجيهه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، دراسة تحليلية ميدانية، مقدم إلى **مؤتمر** تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 13–15 فبراير 2006م.
27. الدهراوي، كمال الدين، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**"، الدار الجامعية، 2004.
28. دورية تصدر عن مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي، العدد الثالث –كانون الثاني، 2006.
29. الرفاتي، عادل جواد، "مدى قدرة المنظمات الأهلية الصحية بقطاع غزة على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) كأداة لتقويم الأداء التمويلي"، **دراسة ماجستير**، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011.
30. سمك ، نجوى؛ عابدين، صدقي، **دراسة** بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة –الخبرتان المصرية واليابانية–"، **مركز الدراسات الآسيوية**، القاهرة، 2002.
31. السيد، جابر عوض؛ عبد الموجود، أبو الحسن، "**الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003.
32. شبير، رحاب، "واقع إدارة الموارد البشرية في المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة وسبل تطويره"، ، **رسالة ماجستير**، الجامعة الاسلامية– غزة، 2004.
33. شرف، جهاد محمد، "أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية"، دراسة ميدانية، المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، **رسالة ماجستير**، الجامعة الاسلامية– غزة، 2005.
34. شلبي، ياسر، **دراسة** بعنوان "تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)**، رام الله، 2006.

35. الشلتوني، فايز زهيد، "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية–دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية"، **رسالة ماجستير**، الجامعة الاسلامية، 2005.

36. عارف، نصر محمد، "**إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي –النظرية– المنهج**" ،الطبعة الأول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

37. عبد الهادي، عزت، "رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية"، **مركز بيسان للبحوث والإنماء**، رام الله، 2004.

38. عبد الهادي عزت، "دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني"، **مركز بيسان للبحوث والانماء**، رام الله، 2002.

39. عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد، "**البحث العلمي– مفهومه، أدواته، وأساليبه**–"، دار الفكر، عمان،2001.

40. العساف، صالح حمد، "**المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية**"، الرياض، مكتبة العبيكان، 1995.

41. غانم، محمد مصطفى، "واقع التمويل الأصغر الاسلامي وآفاق تطوره في فلسطين –دراسة تطبيقية على قطاع غزة–"، **دراسة ماجستير**، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010.

42. فردريك، تشول، وكارول، فروست، وجاري، ميك، "**المحاسبة الدولية**"، ترجمة محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر، 2004 .

43. القاضي، حسين، وتوفيق، مأمون، "**المحاسبة الدولية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

44. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، "**نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001.

45. كشك، محمد بهجت، "**مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية**"، دار الطباعة الحرة، الاسكندرية، 1996.

46. لبد، عماد، **بحث** بعنوان "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994–2003)"، **مجلة الجامعة الاسلامية**، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلة الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو 2004.

47. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الاسكوا، "**مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين: نحو مدونة سلوك**"، نيويورك: الأمم المتحدة، 2003.

48. لدادوة، حسن وآخرون، "علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين"، **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)**، رام الله، 2001.

49. محسن، محمد فايق، "مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(1)"، دراسة تطبيقية، **دراسة ماجستير**، الجامعة الاسلامية– غزة، 2008.

50. مخادمة ، أحمد وزريقات، مجدي، "**أصول المحاسبة المالية**"، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.

51. مركز بيسان للبحوث والإنماء، دراسة بعنوان "**دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**"، رام الله– فلسطين، 2002.

52. المطيري، بدر ناصر، **ورقة عمل** بعنوان "مستقبل الوقف في الوطن العربي"، **مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف**، بيروت، 2003.

53. مؤسسة دالية، دراسة بعنوان "**ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية**"، مؤسسة دالية المجتمعية الفلسطينية، القدس، 2007 م.

54. الناغي، محمود، "**دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**"، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2002.

55. نخلة، خليل، "**أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله، 2004.

56. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "**تقرير المساعدات الدولية**"، الربع الثالث والربع الرابع2001.

57. اليونسكو، "**دليل المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة**"، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة–غزه، 2007.

المراجع الأجنبيـة:

1. Abdelkarim, Naser (2002), **"The Long-Term Financial Sustainability Of The Palestinian NGO Sector. An Assessment"**, A Study commissioned by welfare Association Consortium.

2. Abu- El Jedian, Y. (2007): "**Palestinian NGOS in the Gaza strip, A study of development and struggle against Occupation**". University of Wales Swansea, USA.

3. Behar, Sharon (2002): **"The art of financial management", River Voices (Vol. 11, No. 3, 2002)**

4. Belkaoui, Ahmed, "**Accounting Theory, 5th Edition",** USA, 2004.

5. Biddle, Gary C. and Hilary, Gilles and Verdi, Rodrigo S. (2009**): "How does financial reporting quality relate to investment efficiency?"**, Journal of Accounting and Economics, Vol. 48, pp. 112- 131.

6. Chwen Sheu, John G. Wacker (1994) "**A Planning and control framework for non-profit humanitarian organization**" international Journal of operations & production Management.

7. Commack, John (2003): "**Project budgeting and accounting"** Bond, www.bond.org.uk

8. Engstrom, John H., and Copley, Paul A., "**Essentials of Accounting for Governmental and Not for profit organizations"**, 7th edition, Published by Mc Graw−Hill/Irwin, 2004, pp6,3202−322.

9. Gabrielle, Appleford (2001): **"financial management for NGOs"**, CUSO PNG. www.globl.net. Pg/atprojects/mange.htm.

10. Gale Group Standard setters focus on performance reporting-Highlights-financial accounting standards board- International Accounting standards board, 2001.

11. Gordon, Elizabeth A. (2008): **"Sustainability in global financial reporting and innovation in institutions"**, Accounting Research journal, Vol.21, NO.3, pp 231-238.

12. Granof, Michael H., "**Government and not for profit Accounting** −Concepts and Practices−", 4th Edition, John Wiley and Sons, Inc, 2007.

13. Halboumi, Sawan (2005): **"An Empirical Investigation of the perceived suitability of international accounting standards for Jordan"**, Journal of Economic & Administrative, Vol. 21, No. 1.

14. Assad, Mussa J. (2010): **"Stakeholder salience and accounting practices in Tanzaian NGOs"**, International journal of public sector management, Vol. 23, NO.23, pp 276-299.

15. Laswad, Fawzi; Fisher, Richard; Oyelere, Peter (2005): **"Determinants of voluntary internet financial reporting by local government authorities"**, Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 24, pp. 101- 121.

16. Lewis, Terry. **Practical Financial Management for NGOs.** Mango 2003, UK.

17. Morgan, Mel (2003): **"The First Steps to Creating an Acceptable Budget for a Grant"**, New Mexico State University, Department of Educational Management and Development.

18. O'Sullivan, Niamh and O'Dwyer, Berndan (2009): **"Stakeholder perspectives on a financial sector legitimation Process: The case of NGOs and the Equator Principles"**, Accounting Auditing and Accountability Journal, University of Amsterdam, Vol.22, No.4, pp553-587.

19. Ramlawi, Firas (2012): **"Impact of International Funding Organization on Building the Financial Management Capacity of NGOs Working in Gaza"**, Master of Finance & Accounting, Islamic University, Gaza.

20. Razek, Joseph R., and Hosch, Gordon A., "**Introduction to Governmental and Not for Profit Accounting**", 5the edition, Pearson Education Inc., 2004.

مواقع الانترنـت:

1. أبو حلاوة، كريم، "التحولات المجتمعية ودور المنظمات الفلسطينية"، 2007.
(2007/ghttp://www.mokarabat.com/kri1.htm)

2. http://libraries.iugaza.edu.ps:2063/

3. www.internationalbudget.org/resources/sites/ngo_cap_bld.htm

http://libraries.iugaza.edu.ps:2057/

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" **تقرير حول التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية**"، 2004.
(www.undp.org 15.07.2011)

5. بويبية، نبيل، "**مصادر تمويل التنمية**"، مدونة الكاتب،2009.
(http://sites.google.com/site/bouibia/bouibia-tk-11, 05.07.2011)

6. الجباري، أكبر، "**التمويل الدولي**"، جامعة الدنمارك العربية المفتوحة، دراسة غير منشورة، 2009.
(http://www.marefa.org/index.php, 28.08.2011)

7. حماد، رائد، "**واقع المؤسسات الحكومية إلى إين**"، 2007. http://www.grenc.com

8. دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، مسودة مناقشة، اعدها البنك الدولي، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح، بحث رقم 26أ، مايو 1997، سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية. على موقع التميز للمنظمات غير الحكومية: www.ngoce.org

9. شبكة المنظمات الأهلية www. Pngo.net

10. القزاز، هديل، فيضان التمويل و سدود التنسيق وفرص الغرق في دوامة الفساد الحالة الفلسطينية نموذجاً، ورقة مقدمة لورشة عمل "الفساد في مرحلة الإعمار"، 5-6مارس 2006.
(h9p://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11681, 27.6.2011)

11. قورين ، حاج قويدر ، "**مفهوم، أهمية التمويل وأنواع التمويل**"، منتدى المحاسبين العرب.
(http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1888 ,5.6.2011)
12. الكردي، أحمد، "**التمويل الدولي :المفهوم، الأهمية، الأهداف**"، 2010 م.
(http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/75384/posts/158560, 28.06.2011)
13. نيازي، عبد المجيد، التمويل داخل المؤسسات الاجتماعية، 2004 م.
(http://faculty.imamu.edu.sa/css/atniyazi/Pages/bce0ed1b-ef4d-4f39-b116-9fe051ef9981.aspx, 26.06.2011)
14. هلالي، محمود، "**قضايا وإشكاليات التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية**"، مجلة العلوم، الاجتماعية، 2010 م. (http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1882, 28.07.2011)
15. الهيتي، نوازاد، المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي – الواقع الراهن والتحديات المستقبلية، خبير المتابعة وتقييم الأداء مجلس التخطيط .قطر/الدوحة، مجلة الجندول، 2006.
(www.ulum.nl/c121.html, 28.06.2011)
16. قاعدة البيانات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
(htt/www.gov.ps/web_files/issues_files/Cabinet%20Paper%2002-208%20National%20Plan-En.pdf.)

الملاحـــق

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء المحكمين

م.	الاسم	الوظيفـــة
.1	أ.د. علي شاهين	أستاذ بالجامعة الاسلامية
.2	د. عصام البحيصي	أستاذ بالجامعة الاسلامية
.3	أ.د. يوسف عاشور	أستاذ بالجامعة الاسلامية
.4	د. نافذ بركات	أستاذ بالجامعة الاسلامية
.5	د. سيف الدين عودة	أستاذ بالجامعة الاسلامية
.6	أ. محمد الشوا	المدير المالي في الإغاثة الاسلامية
.7	أ. محمد القيشاوي	مراجع حسابات في شركة سابا
.8	م. طارق شتات	منسق إدارة العقود في مشروع التمكين الاقتصادي
.9	م. أسامة أبو الروس	منسق تمويل المشاريع الصغيرة في مشروع التمكين الاقتصادي

ملحق رقم (2)

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير محاسبة وتمويل

استبانه حول دراسة بعنوان

تقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة للمتطلبات المالية للجهات المانحة الدولية وتأثيره على استمرارية التمويل

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

إعـــداد الطالبـة

هبة حسن دلول

إشـــراف

أ.د. سالم حلس

استبانه لتقييم مدى تطبيق المنظمات غير الحكومية للمتطلبات المالية الخاصة بالجهات المانحة وتأثيره على استمرارية التمويل

السادة الكرام/

أرجو منكم التكرم بمساعداتي للتعرف على أهم المتطلبات المالية المؤثرة على امكانية الحصول على التمويل واستمراريته وذلك من خلال الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة، وذلك من واقع خبراتكم العملية في مجال المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل في منتهى السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

هدف البحث: التعرف على المتطلبات المالية للجهات المانحة والمؤثرة في حصول المنظمات غير الحكومية المحلية على التمويل واستمراريته وذلك من وجهتي نظر كل من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية.

الفئة المستهدفة: تستهدف هذه الاستبانة كلاً من المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المانحة الدولية، حيث كلا الفئتين ستجيب عن نفس الأسئلة من وجهة نظرهما للعوامل المؤثر بالحصول على التمويل من ناحية والعوامل المؤثر على استمرارية هذا التمويل من ناحية أخرى.

ايضاحات متعلقة بالاستبيان:

نظراً لتنوع وتعدد مجالات العمل الخاصة بمنظمات غير الحكومية، فقد تم وضعها ضمن مجموعات محددة وذلك اعتماداً على دراسات سابقة بالمجال. ويظهر الجدول التالي كل مجموعة والقطاعات المختصة لكل مجموعة.

المجموعة	القطاعات
الأعمال الخيرية والإغاثة	الأعمال الخيرية والإغاثة.
الاقتصاد	التنمية الريفية، المياة والبيئة، التدريب المهني وغيرها.
تنمية قائمة على حقوق	حقوق الانسان، تعزيز الديمقراطية، الحكم الرشيد، شئون المرأة.
التعليم	الأبحاث، تعليم العلوم، العلوم الانسانية والنشاطات الثقافية، الأنشطة الدينية.
الخدمات الاجتماعية	الخدمات الصحية، رعاية المسنين، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، أنشطة الأطفال، الشباب والرياضة.

تعليمات ملئ الاستبيان الكترونيا:

حيث يوجد مربعات اختيار كهذه ☐ فإنه باستخدام الفأرة يتم الضغط عليها للاختيار وتصبح هكذا ☒.

ولكم جزيل الشكـر والتقدير

الجزء الأول	البيانات عامة

1	طبيعة المنظمة	☐ منظمة غير حكومية NGO		☐ منظمة مانحة دولية	
2	وظيفة من يقوم بتعبئة الاستبانة	☐ مدير عام	☐ مدير المشاريع	☐ مدير مالي	☐ محاسب
3	المؤهل العلمي	☐ ماجستير فأعلى		☐ بكالوريوس	☐ دبلوم
4	عدد سنوات خبرتك في مجال المنظمات غير الحكومية.	☐أقل من 5سنوات	☐**5- أقل من 10سنوات**	☐10-أقل من 15سنة	☐ 15سنة فأكثر
5	عدد سنوات خبرتك مع المنظمة	☐أقل من 5سنوات	☐**5- أقل من 10سنوات**	☐10-أقل من 15سنة	☐ 15سنة فأكثر

6	القطاع الذي تعمل به المنظمة (توضيح في الصفحة السابقة)	☐ الأعمال الخيرية	☐ الاقتصاد	☐ حقوق انسان	☐ التعليم
		☐ الخدمات الاجتماعية			

7	قيمة المنح المتوفرة للمنظمة سنوياً (المبالغ بالألف دولار أمريكي)	☐ اقل من 200	☐ **200-أقل من 500**	☐**500-أقل من1,000**	☐ مليون فأكثر

8	مصادر التمويل المتوفرة لدى منظمتك (يمكن اختيار أكثر من جهة تمويل)	☐ ذاتي	☐ USAID	☐ أوروبي	☐ عربي
		☐ اسلامي	☐ ياباني	☐ أمم متحدة	☐ بنك دولي

9	أطول مدة تمويل حصلت عليها من جهة مانحة	☐ 12شهر	☐ 18شهر	☐ 24شهر	☐ 30شهر
		☐ 36شهر	☐ 42 شهر	☐ 48 شهر فأكثر	

10	الممول الرئيسي لأنشطة وبرامج منظمتك (اختيار جهة تمويل واحدة)	☐ USAID	☐ أوروبي	☐ عربي	☐ اسلامي
		☐ بنك دولي	☐ ياباني	☐ أمم متحدة	
11	نسبة التمويل السنوي من الممول الرئيس إلى إجمالي تمويل المنظمة.	☐ أقل من 30%	☐ من 30%- أقل من 60%	☐ من 60%-أقل 90%	☐ من 90%فأكثر

12	هل يوجد لدى منظمتك سياسة خاصة بتوفير احتياطيات مالية لمواجه أزمة نقص التمويل؟	☐ نعم	☐ لا

13	هل قامت منظمتك بتقييم المخاطر التي تهدد التمويل المتوفر لديها؟	☐ نعم	☐ لا

الجزء الثاني	***العوامل التي تؤثر في استمرارية التمويل داخل المنظمات غير الحكومية***

بناءً على خبرتك في مجال المنظمات غير الحكومية يرجى إبداء الرأي في الأسئلة التالية:

I	**إلى أي مدى تؤثر هذه العوامل والسياسات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته؟**	(5) مؤثر جداً	(4) مؤثر	(3) احياناً مؤثر	(2) نادراً مؤثر	(1) لا يوجد تأثير
1	توفر رؤيا وأهداف ورسالة خاصة بعمل المنظمة	☐	☐	☐	☐	☐
2	وجود هيكلية إدارية توضح مهام ومسئوليات الموظفين.	☐	☐	☐	☐	☐
3	وجود موظفين مختصين في كتابة مقترحات المشاريع.	☐	☐	☐	☐	☐
4	وجود وصف وظيفي يوضح مهام وصلاحيات كل وظيفة.	☐	☐	☐	☐	☐
5	وجود مجلس إدارة فعال وداعم مكون من شخصيات اعتبارية مؤثرة بالمجتمع.	☐	☐	☐	☐	☐
6	مجال عمل المنظمة والفئة التي تستهدفها.	☐	☐	☐	☐	☐
7	سمعة المنظمة في المجتمع المحلي والممولين.	☐	☐	☐	☐	☐
8	اعتماد المنظمة على الدعم المتوفر لأنشطة ومشاريع متفق عليها مع الجهات المانحة.	☐	☐	☐	☐	☐
9	تنوع مصادر التمويل من الجهات المانحة للمنظمة بين طويل الأجل وقصير الأجل.	☐	☐	☐	☐	☐
10	توفر تمويل ذاتي مستمر للمنظمة يسمح لها بمواجهة أزمات نقص التمويل بشكل مفاجئ.	☐	☐	☐	☐	☐
11	وجود سياسات واضحة ومكتوبة في داخل المنظمة بخصوص التوظيف واختيار الفئة المستفيدة.	☐	☐	☐	☐	☐
12	عقد اجتماعات دورية للجهات التنفيذية ومجلس إدارة المنظمة.	☐	☐	☐	☐	☐

II	**ما مدى تأثير تطبيق متطلبات الجهات المانحة في المنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل واستمراريته؟**	(5) مؤثر جداً	(4) مؤثر	(3) احياناً مؤثر	(2) نادراً مؤثر	(1) لا يوجد تأثير
1	تطبيق المنظمة لسياسة واجراءات الشراء الخاصة بكل جهة مانحة.	☐	☐	☐	☐	☐
2	إعداد المنظمة للتقارير المالية وفق النماذج المطلوبة من الجهات المانحة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	التزام المنظمة بتجهيز التقارير المالية وفق الفترة المحددة لكل مرحلة من مراحل المشروع والمحددة من قبل الجهة المانحة.	☐	☐	☐	☐	☐
4	التزام المنظمة بقوانين وسياسات الجهات المانحة في عملية الصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
5	إعداد المنظمة الموازنة الخاصة بالمشروع أو البرنامج بشكل يعبر عن الأنشطة من وجهة نظر الجهة المانحة.	☐	☐	☐	☐	☐
6	المواءمة بين سياسات المنظمة المحاسبية المتبعة والسياسات المفروضة من قبل الجهات المانحة (الأساس النقدي/أساس الاستحقاق).	☐	☐	☐	☐	☐
7	التزام المنظمة بشروط التعاقد المالية ومدى مطابقتها ببنود الصرف الموازنة المعتمدة.	☐	☐	☐	☐	☐
8	التزام المنظمة بإجراءات وسياسات الجهات المانحة الخاصة بالأصول الثابتة.	☐	☐	☐	☐	☐
9	موافقة الجهات المانحة على طاقم العمل المشرف على تنفيذ أنشطة المشروع.	☐	☐	☐	☐	☐
10	التزام الادارة التنفيذية للمنظمة بالمتابعة والاشراف على أنشطة المشاريع المختلفة.	☐	☐	☐	☐	☐
11	التزام المنظمة بتوفير تقارير دورية حول أنشطتها بشكل عام.	☐	☐	☐	☐	☐
12	توفر تقارير المنظمة بشكل يسمح لكافه الفئات المستفيدة والجهات المانحة الاطلاع عليها.	☐	☐	☐	☐	☐
13	توثيق المستندات المالية والإدارية بشكل متوافق مع سياسات المانحين.	☐	☐	☐	☐	☐

III	ما مدى تأثير وجود العوامل التالية في النظام المحاسبي الداخلي في المنظمة غير الحكومية للحصول على التمويل واستمراريته؟	(5) مؤثر جدًا	(4) مؤثر	(3) احياناً مؤثر	(2) نادراً مؤثر	(1) لا يوجد تأثير
1	وجود نظام مالي مكتوب ومعتمد من مجلس الادارة، يوضح السياسات المالية المتبعة داخل المنظمة.	☐	☐	☐	☐	☐
2	وجود تقارير مالية سنوية ختامية معتمدة من مجلس الادارة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	وجود تقرير مدقق حسابات خارجي معتمد من الجمعية العمومية بشكل سنوي.	☐	☐	☐	☐	☐
4	وجود دليل/شجرة حسابات واضح خاص بالمنظمة ويسمح لها بفتح حسابات مستقلة لكل جهة مانحة.	☐	☐	☐	☐	☐
5	وجود برنامج محوسب فعال تسجل فيه كافة العمليات المالية الخاصة بالمنظمة.	☐	☐	☐	☐	☐
6	وجود مذكرات تسوية للحسابات البنكية الخاصة بالمنظمة بشكل شهري.	☐	☐	☐	☐	☐
7	استخدام الأسلوب النقدي في دفع الالتزامات والمصروفات الخاصة بالمنظمة في أضيق الحدود.	☐	☐	☐	☐	☐
8	وجود سياسة خاصة وواضحة بالمصروفات النقدية/والمصروفات النثرية.	☐	☐	☐	☐	☐
9	وجود سجل خاص لتسجيل كافه الأصول الثابتة وفق قيمتها التاريخية، لمتابعة حركتها ضمن المنظمة.	☐	☐	☐	☐	☐
10	قدرة المنظمة على الشراء وفق سياسة واضحة ومحددة تسمح بالتنافسية.	☐	☐	☐	☐	☐
11	وجود محاسب/طاقم مالي متخصص لمتابعة إعداد التقارير المالية.	☐	☐	☐	☐	☐
12	وجود موازنة سنوية للمنظمة معتمدة من مجلس الإدارة.	☐	☐	☐	☐	☐
13	وجود تقارير لقياس الأداء المالي وتقييم الانحرافات الفعلية عن المخطط.	☐	☐	☐	☐	☐

IV	ما مدى تأثير الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية من قِبَل المنظمة غير الحكومية في الحصول على التمويل واستمراريته؟	(5) مؤثر جدًا	(4) مؤثر	(3) احياناً مؤثر	(2) نادراً مؤثر	(1) لا يوجد تأثير
1	تصنف الأصول الخاصة بالمنظمة غير الحكومية إلى أصول غير مقيدة (المنظمة حرة التصرف بها)، مقيدة مؤقتاً (مقيدة بفترة أو هدف معين)، مقيدة (محددة بنود الصرف).	☐	☐	☐	☐	☐
2	اعداد قائمة المركز المالي للمنظمة وفق تصنيف الأصول.	☐	☐	☐	☐	☐
3	تصنيف المصاريف والإيرادات حسب الوظيفة (ادارية، مشاريع، الحصول على التمويل)	☐	☐	☐	☐	☐
4	إعداد قائمة أنشطة تظهر العجز أو الفائض المتوفر، كما تظهر المصاريف والايرادات وفق التصنيف الوظيفي لها.	☐	☐	☐	☐	☐
5	وجود قائمة تدفقات نقدية تظهر التدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	☐	☐	☐	☐	☐
6	توفر ملاحظات إيضاحية خاصة بالقوائم المالية توضح المعايير والسياسات المحاسبية المطبقة في المنظمة.	☐	☐	☐	☐	☐
7	التزام المنظمة بسياسات مالية ومحاسبية ثابتة.	☐	☐	☐	☐	☐
8	تطبق المنظمة سياسات محاسبية ملائمة وموثوق بها.	☐	☐	☐	☐	☐
9	توفر المنظمة تقارير شاملة لكافه البرامج والأنشطة داخلها.	☐	☐	☐	☐	☐
10	توفر التقارير المعدة من المنظمة المعلومات المناسبة والموثوق بها والقابلة للمقارنة.	☐	☐	☐	☐	☐
11	استخدام التقارير المالية لتقييم أداء المنظمة وقدرتها على الاستمرارية.	☐	☐	☐	☐	☐
12	نشر التقارير المالية بشكل واسع يسمح لكافه الجهات الاطلاع عليها.	☐	☐	☐	☐	☐
13	توجد لدى المنظمة معايير واضحة لتقييم الأداء.	☐	☐	☐	☐	☐
14	نسبة المصاريف المتعلقة بتجنيد الأموال لا تزيد عن 35% من العوائد.	☐	☐	☐	☐	☐
15	**نسبة المصاريف المخصصة للبرامج والأنشطة لا تقل عن 65% من العوائد.**	☐	☐	☐	☐	☐
16	استقرار نسبة المنح والمساهمات من إجمالي عوائد المنظمة.	☐	☐	☐	☐	☐

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثـــة
هبة دلول

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء المنظمات غير الحكومية المحلية والجهات المانحة الدولية عينة الدراسة

أولاً: الجهات المانحة الدولية:

م.	اسم المنظمة
1	اليونسيف
2	FAO
3	برنامج الغذاء العالمي WFP
4	البنك الدولي
5	UN Women
6	اليابانيين
7	برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP/DEEP
8	برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP/ Role of Justice
9	الاتحاد الأوروبي
10	مركز تطوير المؤسسات (NDC)
11	مساعدات الشعب النرويج NPA
12	الاغاثة الاسلامية IR
13	انقاذ الطفل-USAID
	انقاذ الطفل-UK
	انقاذ الطفل-Sweid
14	Care
15	جمعية مؤسسة أنيرا فرع أجنبي غزه
16	ACF
17	الرؤيا العالمية- Word vision
18	جمعية مؤسسة CHF الدولية- فرع أجنبي
19	GIZ
20	MAP/UK
21	الاغاثة الكاثوليكية-CRS
22	جمعية الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية " إنتربال"
23	جمعية منظمة الاعاقة الدولية هاندي كاب " فرع أجنبي
24	الجمعية التعاونية الدولية COOPI فرع اجنبي
25	فرع جمعية مجلس اللاجئين النرويجي " أجنبي "
26	جمعية قطر الخيرية - فرع أجنبيه
27	جمعية إتحاد الكنائس العالمي " فرع أجنبي "
28	جمعية أرض الانسان إيطاليا "فرع أجنبي"
29	جمعية إديوكيد إيطاليا فرع أجنبي
30	جمعية تعاون ايطاليا جنوب جنوب CISS فرع أجنبي
31	جمعية المجموعة الطوعية المدنية CVC ايطاليا فرع أجنبي
32	فرع جمعية اكشن ايد فرع اجنبي
33	جمعية مؤسسة التعاون فرع أجنبي
34	كويكرز
35	دايكونيا
36	الاوكسفام
37	Mercy corps
38	مركز القطان للطفل
39	منظمة المؤتمر الاسلامي

ثانياً: المنظمات غير الحكومية المحلية NGOs:

م.	اسم المنظمة
1	جمعية رعاية الطالب الفلسطيني
2	جمعية الكرمل الثقافية بالنصيرات
3	جمعية نور المعرفة
4	الجمعية الأهلية لتطوير النخيل والتمور
5	جمعية منتدى التواصل بالنصيرات
6	جمعية افاق للتنمية المجتمعية
7	الهيئة الفلسطينية للتنمية
8	جمعية اتحاد المزارعين الخيرية
9	جمعية جباليا للتأهيل
10	الهيئة الفلسطينية للتنمية وحماية البيئة
11	جمعية المزارعين الفلسطينيين'
12	جمعية مؤسسة الثقافة والفكر الحر
13	جمعية المزارعين الفلسطينيين
14	جمعية الرحمة الخيرية
15	جمعية الخدمة العامة لحي كندا
16	جمعية يبوس الخيرية
17	جمعية التوعية والإرشاد الزراعي
18	جمعية المستقبل للثقافة والتنمية
19	جمعية أصدقاء الطفل الفلسطيني الخيرية
20	شبكة المنظمات غير الحكومية (PNGO)
21	جمعية الاغاثة الطبية
22	المركز الفلسطيني لحقوق الانسان
23	مركز الميزان
24	مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
25	جمعية الهلال الأحمر
26	جمعية الخريجات الجامعيات
27	جمعية معهد الأمل للأيتام
28	جمعية الشبان المسيحية
29	جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي
30	جمعية اتحاد لجان العمل الصحي
31	الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين
32	المركز العربي للتطوير الزراعي
33	مجموعة غزة للتنمية والثقافة
34	جمعية التنمية الزراعية (PARC)
35	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
36	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين
37	مركز العمل التنموي معاً
38	جمعية النجدة الاجتماعية
39	مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي
40	جمعية أطفالنا للصم
41	جمعية مبرة الرحمة

م.	اسم المنظمة
42	جمعية الحق في الحياة للأطفال المعوقين
43	جمعية مؤسسة البيت الصامد
44	جمعية أصدقاء تأهيل المعاقين بصريا
45	جمعية رابطة الخريجين المعاقين بصرياً
46	جمعية لجان الرعاية الصحية
47	جمعية مؤسسة إنقاذ الطفل - فلسطين
48	جمعية برنامج غزه للصحة النفسية
49	جمعية مركز شؤون المرأة
50	جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي
51	الجمعية الفلسطينية للتنمية والاعمار(بادر)
52	جمعية الاتحاد العام للمراكز الثقافية
53	جمعية نطوف للبيئة وتنمية المجتمع
54	الجمعية الأهلية لحماية شجرة الزيتون
55	جمعية زاخر لتنمية قدرات المرأة الفلسطينية
56	الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة
57	مركز فاتن
58	أصاله
59	المركز الفلسطيني لحل النزاعات